ASH-SHURA
الشورى
العدد ١٤٢ - السنة الخامسة عشرة - ربيع الآخر ١٤٣٤هـ

خادم الحرمين يدشن أعمال الدورة السادسة لمجلس الشورى

تقدير بريطاني لدور المملكة في خدمة الأمن والسلم الدوليين

السعدان: المجلس تفاعل مع القضايا التي تهم المواطن

الإيدز .. بين النظرة الاجتماعية والواقع المفروض

تشجيع المنافسة وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في إنتاج الكهرباء

نظام لتوثيق ومعادلة الشهادات العليا لمكافحة التزوير

أنتم أملي بعد الله

ساهم في مساعدة مرضى السرطان
بإرسال رسالة نصية فارغة إلى الرقم

5070

قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان
SAUDI CANCER SOCIETY

92009592

www.saudicancer.org

إطلالة

خادم الحرمين الشريفين .. التدرج والعقلانية في تطوير عمل المجلس

التحديث والإصلاح والنهوض بمؤسسات الدولة تقتضي الحكمة وبعد النظر وهي تتجلى بوضوح في سياسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله – فمنذ أن تولى قيادة هذه البلاد وهو يعمل على تحديث إدارة شؤون الدولة على أساس التدرج العقلاني البعيد عن العجلة، حيث أنشأ نظام هيئة البيعة، وعمل على تطوير المنظومة الإدارية والارتقاء بأداء بعض الأجهزة والمؤسسات الحكومية بما يحقق آمال المواطنين وتطلعاتهم من خلال عمل مؤسسي يختصر الزمن ويواكب المتغيرات والمستجدات، إلى جانب تطوير مرفق القضاء وقطاع التعليم.

ومجلس الشورى لم يكن بعيداً عن اهتمامات خادم الحرمين الشريفين بل حظى بأولوية اهتماماته – رعاه الله – حيث يؤكد دائمًا ثقته في المجلس وبدوره شريكاً في صناعة القرار وسنداً للدولة في تحديث أجهزتها ومؤسساتها، فقد أكد الملك المفدى في كلمته التي افتتح بها أعمال السنة الأولى من الدورة السادسة لمجلس الشورى حرصه على تفعيل أعمال المجلس بوعي أساسه العقلانية التي لا تدفع إلى العجلة التي تحمل في طياتها ضجيجاً بلا نتيجة، بعيداً عن أي مؤثرات، بمعنى أن تعيين المرأة عضوًا في مجلس الشورى، وتطوير عمل المجلس لا علاقة لكل منهما بأي تأثيرات خارجية أو إملاءات داخلية، فهي قرارات سيادية، والمجلس له استقلاليته.

في كلمته الموجزة والتي حملت معاني بليغة ومضامين ودلالات عميقة رسم خادم الحرمين الشريفين منهاج عمل وخارطة طريق لمجلس الشورى حينما خاطب الأعضاء بكلام مباشر لا غموض فيه عن سداد الرأي والمشورة التي ينتظرها الملك والوطن والمواطن منهم ، حيث قال – حفظه الله –: «واعلموا بأن مكانكم في مجلس الشورى ليس تشريفاً بل تكليفاً وتمثيلاً لشرائح المجتمع السعودي، ولذلك فإن له تبعاته من المسؤولية التي تفرض عليكم تفعيل العطاء وتحكيم العقل في مواجهة أي مسألة تعرض عليكم».

توجيه كريم لأعضاء المجلس بأن يتحملوا المسؤولية وتمثيل المجتمع خير تمثيل وأن تكون طروحاتهم في المجلس هدفها المصلحة العامة للوطن والمواطن، والبعد عن المصالح الضيقة.

خادم الحرمين الشريفين رسم في كلمته معالم حقيقية لسياسة اتصفت بالعقلانية، والتحديث بخطى مدروسة أساسها العقلانية والتدرج والرؤية الحكيمة لكافة المتغيرات وبعد النظر وهي السمة المميزة لمنهج الملك عبدالله بن عبدالعزيز في التحديث والتطوير السياسي والاقتصادي والاجتماعي وغيرها من مناحي الحياة.

أسرة التحرير

المحتويات

تغطية 6

رئيس وأعضاء مجلس الشورى أدوا القسم أمام المليك

دشن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود . حفظه الله . مرحلة جديدة في تاريخ مجلس الشورى عندما افتتح أعمال السنة الأولى من الدورة السادسة لمجلس الشورى التي تشارك فيها المرأة لأول مرة، وتشرف رئيس المجلس الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وأعضاء المجلس بأداء القسم بين يديه.

زيارة 12

تقدير بريطاني كبير لدور المملكة ومواقفها على الساحتين الإقليمية والدولية

قام معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بزيارة رسمية إلى المملكة المتحدة على رأس وفد من مجلس الشورى تلبية لدعوة رسمية من رئيسي مجلسي العموم واللوردات البريطانيين.

وأجرى معالي رئيس المجلس مباحثات مع رئيسي مجلس العموم جون بيركو ومجلس اللوردات الدكتورة البارونه دي سوزا في مقر البرلمان البريطاني في ويست منيستر. كما عقد معاليه اجتماعاً مع معالي وزير الخارجية البريطاني ومعالي رئيس المحكمة العليا.

حوار 42

السعدان: المجلس تفاعل مع القضايا التي تهم المواطن

أكد معالي الشيخ محمد بن سعد السعدان في حوار مع (الشورى) أن المجلس تفاعل مع الكثير من القضايا التي تهم المواطن وقال إن معظم مداخلاته خلال الجلسات كانت على المناقشات المتعلقة بالأنظمة واللوائح، وأن ديوان المظالم ساهم في حل المساهمات العقارية المتعثرة وذلك بنظر القضايا التي كانت تقام بشأنها لدى الديوان.

استطلاع 46

الإيدز.. بين النظرة الاجتماعية والواقع المفروض

لا يخفى على الجميع خطورة مرض الإيدز، ذلك المرض الذي انتشر كالنار في الهشيم وبسرعة فائقة في كل دول العالم، ويعتبر من أخطر أمراض العصر التي أصابت البشرية، فبالإضافة إلى خطورته تستفحل النظرة السلبية للمرضى المصابين من قبل المجتمع العربي على وجه التحديد نظراً للأسباب التي تكمن خلف الإصابة به. (الشورى) استطلعت آراء المختصين في هذا الموضوع.

ASH-SHURA
الشورى

اتجاهات

د. عبدالرحمن السويلم 17

د. جبريل العريشي 45

د. عبدالله العسكر 66

تحت القبة

معالجة انقطاع الكهرباء في الصيف.. والعمل على استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه

تساؤلات عن التأمين على البطالة وعدم شمول ٢٠٠ ألف موظف بأنظمة تقاعدية

ارتفاع أسعار الاتصالات والإنترنت تثير اهتمامات الأعضاء

المطالبة بحوافز مادية لموظفي مصلحة الزكاة ومتابعة المتأخرين عن السداد

المطالبة بشراكات ثقافية بين مكتبة الملك فهد ومكتبات محلية وعالمية

بحث تخصيص خدمة الإسعاف وبرامج لتدعيم الغذاء

الخصخصة والدعم الحكومي للدقيق في مناقشات تقرير المؤسسة العامة للصوامع

رؤية 54

جهود الحفاظ على المياه

تحتفل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٢ شهر ديسمبر من كل باليوم العالمي للمياه، يُركز فيه الاهتمام على أهمية المياه العذبة ودعوة الدول للعمل الجاد نحو الإدارة المستدامة لمصادر المياه العذبة. ومن أهم الأهداف التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها من الاحتفال باليوم العالمي للمياه إعطاء الأهمية القصوى للمياه العذبة واعتبارها أساس الحياة ومناشدة الدول بذل مزيد من الجهود لتوفير المياه النقية الصالحة للشرب لشعوبها. د. علي الطخيس قدم رؤيته حول دور المياه في حياتنا وأهمية الحفاظ على عليها.

الآراء الواردة بالمجلة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلس أو آراء مسؤوليه
للتواصل والمشاركات shuramagazine@hotmail.com

مجلس الشورى

المشرف العام
د. فهاد بن معتاد الحمد
مساعد رئيس مجلس الشورى

نائب المشرف العام
د. عبد الرحمن بن عثمان الصغير
مدير عام العلاقات العامة والإعلام

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
على بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي

التصوير
سالم الحمدان
عبد الهادي القحطاني
ردمد
iss:1319 - 9846

موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى - الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روف
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

خادم الحرمين الشريفين يفتتح أعمال السنة الأولى من الدورة السادسة للمجلس ويؤكد:

عضويتكم في المجلس تكليف لا تشريف وعليكم تحكيم العقل في مناقشة ما يعرض عليكم

هدفنا تفعيل عمل المجلس بوعي أساسه العقلانية.. والتدرج في تطويره بعيداً عن المؤثرات

دشن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود . حفظه الله . في قصره بالرياض يوم الثلاثاء العاشر من شهر ربيع الآخر ١٤٣٤هـ مرحلة جديدة في تاريخ مجلس الشورى عندما افتتح أعمال السنة الأولى من الدورة السادسة لمجلس الشورى التي تشارك فيها المرأة لأول مرة بعد قرار خادم الحرمين الشريفين تعيين ٣٠ امرأة عضواً في مجلس الشورى.

وبعد أن تشرف معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وأعضاء المجلس بأداء القسم أمامه – رعاه الله – افتتح خادم الحرمين الشريفين أعمال السنة الأولى للمجلس في دورته السادسة بكلمة موجزة في كلماتها إلا أنها كانت جزلة المعاني وعميقة المضامين والدلالات وحملت رسائل مهمة وتوجيهات لأعضاء المجلس تجسد ثقته – أيده الله – في مجلس الشورى وحرصه على تعزيز مخرجاته بما يخدم المصلحة العامة للوطن والمواطن.

كلمة خادم الحرمين الشريفين:

«بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين

أيها الإخوة والأخوات أعضاء مجلس الشورى:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يسعدني أن ألتقي بكم في افتتاح أعمال السنة الأولى من الدورة السادسة لمجلس الشورى، في أول دورة تشارك فيها المرأة ، سائلاً الله . جل جلاله أن يمدكم بسداد الرأي والمشورة.

إن هدفنا جميعاً قائم بعد التوكل على الله على تفعيل أعمال المجلس بوعي أساسه العقلانية التي لا تدفع إلى العجلة التي تحمل في طياتها ضجيجاً بلا نتيجة. إن التطور الذي نسعى له جميعاً يقوم على التدرج بعيداً عن أي مؤثرات. واعلموا بأن مكانكم في مجلس الشورى ليس تشريفاً بل تكليفاً وتمثيلاً لشرائح المجتمع السعودي، ولذلك فإن له تبعاته من المسؤولية التي تفرض عليكم تفعيل العطاء وتحكيم العقل في مواجهة أي مسألة تعرض عليكم.

هذا وأسأل الله لكم التوفيق والسداد

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس وأعضاء مجلس الشورى أدوا القسم أمام الملك عبدالله بن عبدالعزيز

رئيس مجلس الشورى: مضامين خطاب خادم الحرمين الشريفين منهاج عمل وخارطة طريق لمجلس الشورى

نوه معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بالمضامين الضافية للكلمة التي افتتح بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله– أعمال السنة الأولى من الدورة السادسة لمجلس الشورى التي أكد فيها – رعاه الله – أن هدفه تفعيل أعمال المجلس بوعي أساسه العقلانية التي لا تندفع إلى العجلة التي تحمل في طياتها ضجيجاً بلا نتيجة.

وقال معاليه: «إن هذا دليل على ما يحظى به مجلس الشورى من اهتمام ورعاية من خادم الحرمين الشريفين وسعيه الدائم على تفعيل أعمال المجلس وتطويره وفق منهج التدرج في التحديث الذي تتسم به سياسة خادم الحرمين الشريفين في مختلف المجالات.»

جاء ذلك في تصريح لمعالي الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ بعد تشرفه وأعضاء مجلس الشورى بأداء القسم أمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بمناسبة بدء أعمال الدورة السادسة للمجلس.

وأشاد معاليه بتوجيه الملك عبدالله بن عبدالعزيز لأعضاء المجلس بأن عضويتهم في المجلس ليست تشريفاً بل تكليفاً وتمثيلاً لشرائح المجتمع السعودي، له تبعاته من المسؤولية التي تفرض عليهم تفعيل العطاء وتحكيم العقل في مواجهة أي مسألة تعرض عليكم.

وعدّ معاليه هذا التوجيه من الملك المفدى منهاج عمل وخارطة طريق لمجلس الشورى في مناقشة ودراسة جميع الموضوعات التي تندرج ضمن صلاحياته واختصاصاته.

ورفع معالي الدكتور آل الشيخ شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين – حفظهم الله – على ما يجده المجلس وأعماله من دعم ورعاية أسهمتا في تبوئه مكانة مهمة على صعيد العمل الوطني وشريكاً فاعلاً في صناعة القرار.

ورأى معالي رئيس مجلس الشورى أن المجلس بما يضمه من كفاءات وخبرات في مختلف التخصصات العلمية والعملية يمثل نسيجاً للوحدة الوطنية والعلاقة الرمزية بين القيادة والشعب، ويجسد المشاركة الشعبية في صناعة القرار الوطني.

وأكد معالي الدكتور آل الشيخ أن المجلس قد قام وخلال مسيرة دوراته الماضية بدراسة العديد من الموضوعات المتصلة بالسياسة العامة للدولة وأنظمتها، ونال بكل اعتزاز ثقة القيادة وتطلعات المواطن وتفاعل المجتمع، فأصبح بتوفيق الله، وهو يستهل دورته السادسة الجديدة، مؤهلاً للانطلاق نحو مزيد من التطور لافتاً إلى أنه كلما ازدادت ثقة المواطن بالمجلس ووعيه بمسؤولياته، ارتفعت تطلعاته لأن يقوم المجلس بدور أكبر على صعيد ممارسة الرقابة ومراجعة الأنظمة وتحديثها ودراسة القضايا الاجتماعية الملحة، وأن يكون عوناً للأجهزة الحكومية في تحسين أدائها وتطوير خدماتها وسرعة إنجاز أعمالها.

ووجه معاليه شكره لأعضاء المجلس ومنسوبيه لما يتجلى فيهم من عزيمة وتصميم على تحمل الأمانة وحمل المسؤولية على النحو الذي يرضي الله عز وجل، ثم بما يحقق تطلعات القيادة ويلبي آمال الوطن والمواطنين، سائلاً الله تعالى أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني وأن يمدهم بالعون والتوفيق، وأن يديم على بلادنا أمنها ورخاءها.

نائب رئيس مجلس الشورى ينوه بدعم خادم الحرمين الشريفين للمجلس

رفع معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري بالغ التقدير والامتنان لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ولصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين على دعمهم ورعايتهم – حفظهم الله – لمجلس الشورى الأمر الذي مكنه من تحقيق ما أوكل إليه من مهام في دوراته المتتابعة، حيث أسهم المجلس بجهود أعضائه في تقديم المشورة المخلصة، والقرارات التي تصب في مجملها في تحديث الأنظمة وتطوير الأداء لمؤسسات الدولة بما يحقق طموحات ولي الأمر نحو مزيد من الرفاهية للمواطنين في مختلف مناطق المملكة.

وعبر معاليه في تصريح بعد أداء أعضاء مجلس الشورى القسم أمام خادم الحرمين الشريفين عن سعادته للمضامين الضافية التي تضمنتها الكلمة التي افتتح بها خادم الحرمين الشريفين أعمال السنة الأولى من الدورة السادسة لمجلس الشورى التي أوضح فيها – أيده الله – حرصه على تفعيل أعمال مجلس الشورى على أسس عقلانية تقوم على التدرج بعيداً عن أي مؤثرات، وتأكيده لأعضاء المجلس بأن عضوية مجلس الشورى تكليف وتمثيل لشرائح المجتمع، مبيناً معاليه أن في هذا توجيه كريم من الملك المفدى – حفظه الله – للأعضاء بتفعيل دورهم في المجلس وتحكيم العقل في جميع المسائل والموضوعات التي يناقشها المجلس.

وأكد الدكتور الجفري أن مجلس الشورى سيعمل خلال دورته السادسة الجديدة على مواصلة دوره كشريك في السلطة التنظيمية بجهود أعضائه أصحاب الخبرة والكفاءة في دراسة الموضوعات التي تدخل ضمن اختصاصاته دراسة متأنية ومعمقة في حوار راقٍ يتسم بالصراحة والشفافية من أجل الوصول إلى قرارات ونتائج بعيدة المدى عميقة الأثر بإذن الله تستهدف مصالح الوطن والمواطن منسجمة مع عقيدتنا وشريعتنا الإسلامية، معرباً عن تطلع أعضاء المجلس إلى مخرجات تعالج الكثير من قضايا المجتمع، وتسهم في تطوير الأنظمة وتحديثها لدعم مسيرة الإصلاح والتحديث التي يشهدها عهد الخير والنماء بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني.

وسأل الله عز وجل أن يحفظ لبلادنا قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، وأن يديم عليها أمنها واستقرارها ورخاءها.

مساعد رئيس مجلس الشورى:

العقلانية والتدرج سمة مميزة في السياسة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين

أشاد معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد بن معتاد الحمد بما تضمنته الكلمة التي افتتح بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أعمال السنة الأولى من الدورة السادسة لمجلس الشورى من مضامين ضافية وتوجيهات كريمة أوضحت بجلاء لا لبس فيه حرص خادم الحرمين الشريفين على تفعيل أعمال مجلس الشورى على أسس عقلانية مقرونة بالتدرج وهما السمة المميزة لمنهج الملك عبدالله بن عبدالعزيز في التحديث والتطوير السياسي والاقتصادي والاجتماعي وغيرها من مناحي الحياة بما يواكب مستجدات العصر وتطوراته مع الحفاظ على مبادئ وقيم ديننا الإسلامي.

وعد معاليه – في تصريح صحفي – عقب تشرف أعضاء المجلس في دورته السادسة بأداء القسم أمام خادم الحرمين الشريفين تأكيد الملك عبدالله بن عبدالعزيز في كلمته على أن عضوية مجلس الشورى تكليف وتمثيل لجميع شرائح المجتمع وليست تشريفاً بمثابة توجيه كريم لأعضاء المجلس أن عليهم مسؤولية كبيرة تجاه الوطن وأفراد المجتمع .

ونوه معالي مساعد رئيس مجلس الشورى بما يحظى به المجلس من اهتمام ورعاية من خادم الحرمين الشريفين تقوم في أساسها على فكر التطوير والإصلاح مستمداً– رعاه الله – من المولى القدير العون والتوفيق فيما يهدف إليه من خير ورخاء ونماء لهذا الوطن وأبنائه، معتمداً على الله ثم على سواعد أبناء الشعب السعودي الأبي الوفي لمواصلة مسيرة البناء والتعمير والتطوير، مع الحفاظ على ما تحقق للوطن، والمواطنين من المكاسب التي تبرزها النهضة الشاملة في شتى الميادين.

وقال الدكتور فهاد الحمد إن المتتبع لمسيرة الشورى في بلادنا يلحظ اهتمام الملك عبدالله بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين بتوفير الدعم لمجلس الشورى بوصفه سنداً للدولة من خلال الجهود التي يبذلها في تطوير الأنظمة وتحديثها والارتقاء بالخدمات التي تقدمها مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها.

وأكد معاليه أن المجلس سيواصل – بمشيئة الله – في دورته السادسة التي يستهل أعمالها يوم الأحد القادم العمل على تحقيق تطلعات القيادة الرشيدة وطموحات المواطنين بتلمس قضاياهم وحاجاتهم ودراستها دراسة مستفيضة وصولاً إلى قرارات يكون لها الدور الفاعل في معالجة تلك القضايا وتلبي تلك الحاجات، فمخرجات المجلس في دورته الجديدة بما يضمه من كفاءات علمية وخبرات عملية وتنوع في التخصصات، سيكون لها بإذن الله الأثر الفاعل في المجالين لتشريعي والرقابي لتضاف بذلك إلى الإنجازات التي حققها المجلس خلال العشرين سنة الماضية.

وسأل معالي الدكتور الحمد المولى جلت قدرته أن يديم على بلادنا نعمة الأمن والإيمان، وأن يحفظ لها قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني، وأن يوفق كل عامل على ثراها لخدمة دينه ووطنه.

دعم خادم الحرمين الشريفين أرسى دعائم عمل المجلس

عبر معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو عن تقديره وشكره لمقام لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود على ما تضمنته كلمته الضافية التي افتتح بها – حفظه الله – أعمال السنة الأولى من الدورة الخامسة لمجلس الشورى من مضامين حملت في دلالاتها الثقة التي يوليها الملك المفدى لمجلس الشورى بوصفه شريكاً رئيساً في صناعة القرار بينما أكد – رعاه الله – حرصه على تفعيل أعمال المجلس بوعي أساسه العقلانية وتطويره بتدرج بعيداً عن أي مؤثرات، وفي هذا دلالة على ما يجده المجلس من رعاية كريمة واهتمام بالغ من خادم الحرمين الشريفين – أيده الله – يسانده في ذلك سمو ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين.

وأكد معاليه في تصريح صحفي عقب أداء أعضاء المجلس القسم أمام خادم الحرمين الشريفين في مستهل أعمال دورته السادسة إن المجلس الذي يجد كل دعم من ولي الأمر سيواصل مسيرته بكل عزم وتصميم. وقال: «إن الدعم الجزل والدائم من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني لمجلس الشورى مكن المجلس من مواصلة مسيرته وترسيخ دوره كشريك رئيس في صناعة القرار الوطني بفضل من الله ثم بفضل الجهود التي يبذلها أعضاء المجلس الذين هم نخبة مختارة من أبناء الوطن ذوي الكفاءات العلمية والخبرات العملية في مختلف التخصصات».

وأشار معالي الأمين العام لمجلس الشورى إلى تطلع المجلس أعضاءً ومنسوبين إلى مزيد من العمل الذي يقوم على رغبة القيادة الكريمة في خدمة شعبها عبر ما يقره المجلس من قرارات تنظيمية ومن خلال دوره الرقابي، لافتاً النظر إلى حرص المجلس على مد علاقاته مع عدد من المجالس المماثلة خارج المملكة لشرح التجربة السعودية المتميزة في مجال الشورى، وإلقاء الضوء على ملامحها المستمدة من الشريعة الإسلامية الغراء بصفة هذه التجربة إحدى معالم النهضة الحديثة، والشاملة في المملكة، وهي تجربة نفخر بإرسائها وترسيخها.

وسأل معاليه الله جلت قدرته أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وأن يسدد على دروب الخير خطاه ، وأن يديم على بلادنا نعمة أمنها ونموها إنه ولي ذلك والقادر عليه.

رئيس المجلس التقى رئيسي مجلسي العموم واللوردات ووزير الخارجية ورئيس المحكمة العليا

ترحيب بريطاني بقرار خادم الحرمين الشريفين تعيين ٣٠ إمرأة في مجلس الشورى.. وتقدير لدور المملكة في خدمة الأمن والسلم الدوليين

قام معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بزيارة رسمية إلى المملكة المتحدة على رأس وفد من مجلس الشورى تلبية لدعوة رسمية من رئيسي مجلسي العموم واللوردات البريطانيين.

وأجرى معالي رئيس المجلس مباحثات مع رئيسي مجلس العموم جون بيركو ومجلس اللوردات الدكتورة البارونه دي سوزا في مقر البرلمان البريطاني في ويست منيستر. كما عقد معاليه اجتماعاً مع معالي وزير الخارجية البريطاني ومعالي رئيس المحكمة العليا.

وقد نوه معاليه بعلاقات التعاون التاريخية بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وما تشهده هذه العلاقات من تطور في مختلف المجالات بفضل من الله ثم بدعم من القيادتين في البلدين الصديقين، مشيراً إلى التعاون الوثيق في المجالات التجارية والاقتصادية والثقافية والتعليمية، وتقارب وجهات النظر للبلدين تجاه مختلف القضايا الدولية الراهنة.

وأكد أهمية الزيارات المتبادلة بين المجلس والبرلمان البريطاني في تعزيز العلاقات بين البلدين واستكشاف مزيد من المجالات للتعاون للدفع بالعلاقات إلى آفاق أوسع بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين الصديقين، لافتا النظر إلى حرص مجلس الشورى على توثيق التعاون البرلماني مع المملكة المتحدة في إطار علاقاته البرلمانية مع مختلف المجالس التشريعية والبرلمانية في الدول الشقيقة والصديقة، إلى جانب تعزيز دور لجنتي الصداقة في مجلس الشورى والبرلمان البريطاني نحو تطوير العلاقات البرلمانية بين البلدين.

ضم الوفد المرافق لمعاليه أعضاء مجلس الشورى الدكتور حمزة بن حسين الشريف والدكتور زهير بن فهد الحارثي والأستاذ سعود بن عبدالرحمن الشمري والدكتور سعيد بن عبدالله الشيخ والدكتور عمرو بن إبراهيم رجب والدكتورة ثريا بنت أحمد عبيد والدكتورة نهاد بنت محمد الجشي.

رئيس المجلس: تقارب وجهات النظر تجاه مختلف القضايا الدولية الراهنة بين البلدين

وقد نوهت معالي رئيس مجلس اللوردات البريطاني الدكتورة البارونة دي سوزا بالعلاقات التاريخية بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وحرص القيادتين في البلدين على تعزيزها وتطويرها بما يخدم

دي سوزا: العلاقات بين البلدين تاريخية وقيادتا البلدين حريصتان على تعزيزها وتطويرها بما يخدم مصالح الشعبين

مصالح الشعبين الصديقين.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقدته مع معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مقر البرلمان البريطاني بلندن والذي حضره صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نواف بن عبدالعزيز سفير خادم الحرمين الشريفين لدى المملكة المتحدة.

وعدّت الدكتورة دي سوزا تلك الزيارة فرصة للتعرف على مجلس الشورى ودوره في المجالين الرقابي والتشريعي بالمملكة.

من جانبه أشار معالي رئيس المجلس إلى دور الزيارات المتبادلة بين أعضاء مجلس الشورى وأعضاء البرلمان البريطاني بغرفتيه العموم واللوردات في تطوير آلية التعاون بين المجلسين وتعزيز العلاقات البرلمانية.

وتم خلال الاجتماع الذي حضره رئيس لجنة الصداقة البريطانية السعودية في البرلمان البريطاني دانيال كاوزنسكي وعدد من أعضاء مجلسي العموم واللوردات استعراض العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة في مختلف المجالات، وخاصة العلاقات البرلمانية.

وكان معالي رئيس مجلس الشورى قد استمع إلى إيجاز عن البرلمان البريطاني خلال اللقاء التعريفي الذي عقده البرلمان البريطاني لمعاليه وأعضاء الوفد.

وقدم كل من عضو مجلس العموم اندرو لانسانس وعضو مجلس اللوردات اللورد جونثان هبكن هيل نبذة تاريخية عن البرلمان البريطاني الذي يعد أول برلمان في العالم، وأشارا إلى آلية العمل في المجلسين ودورهما في مناقشة الموضوعات والقضايا، والعلاقة بين مجلس العموم والحكومة البريطانية، ودور المجلس في سن الأنظمة والقوانين وخدمة قضايا الشعب البريطاني.

بدوره قدم معالي الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ نبذة عن مفهوم الشورى في الإسلام، ومنهج الشورى الذي التزمت به المملكة العربية السعودية منذ توحيدها على يد المؤسس الملك عبدالعزيز – رحمه الله – مشيراً إلى آلية العمل في المجلس ولجانه المتخصصة.

وأكد أن العمل في مجلس الشورى لا يختلف في منهجه عن العمل البرلماني فهو يمارس الدور الرقابي والتشريعي، حيث جميع الأنظمة تدرس وتناقش في مجلس الشورى وتتم الموافقة عليها من قبل المجلس، لافتاً النظر إلى أن النقاش في المجلس يتجه صوب المصلحة العامة للوطن والمواطن بعيداً عن المصالح الشخصية الضيقة، أو الانتماءات المختلفة.

على جانب آخر رأس معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ومعالي رئيس مجلس اللوردات البريطاني الدكتورة البارونة دي سوزا وبحضور صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نواف بن عبدالعزيز الاجتماع المشترك الذي عقد بين أعضاء مجلس الشورى أعضاء الوفد وعدد من أعضاء مجلس اللوردات المهتمين بالدول العربية بينهم وزراء سابقون في الحكومة البريطانية وسفراء بريطانيين سابقون في عدد من الدول العربية.

وقدم معالي الدكتور آل الشيخ للجانب البريطاني إيجازاً عن مفهوم الشورى في الإسلام الذي اتخذته المملكة منهجاً في إدارة شؤون البلاد منذ توحيد أركانها على يد المؤسس الملك عبدالعزيز – رحمه الله – كما قدم لهم نبذة عن مجلس الشورى وآلية عمله، وتعيين أعضائه.

في المقابل رحب أعضاء مجلس اللوردات بقرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز تعيين ٣٠ امرأة في مجلس الشورى، وعدّوا ذلك ضمن الإصلاحات وسياسة التحديث التي يقوم بها – حفظه الله– منذ توليه مقاليد الحكم في البلاد.

وتركز النقاش على القضايا العربية والظروف الاستثنائية التي تمر بها بعض الدول العربية، إلى جانب الأمن في منطقة الخليج العربي

والقضية الفلسطينية.

وشرح أعضاء مجلس الشورى لنظرائهم في مجلس اللوردات المواقف الثابتة للمملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله. تجاه مختلف القضايا العربية الراهنة وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني والأمن في منطقة الخليج العربي.

من جهة أخرى أثنى رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على علاقات التعاون البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان البريطاني بغرفتيه اللوردات والعموم التي تترسخ بالزيارات المتبادلة بين الجانبين وتفعيل دور لجنتي الصداقة في المجلسين.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده معالي رئيس مجلس الشورى مع معالي رئيس مجلس العموم البريطاني جون بيركو في مقر البرلمان البريطاني في لندن.

ورحب رئيس مجلس العموم البريطاني بمعالي الدكتور عبدالله آل الشيخ والوفد المرافق له معرباً عن سعادته بهذه الزيارة التي من شأنها تعميق العلاقات البرلمانية بين المجلسين.

كما أكد متانة العلاقات السعودية البريطانية ووصفها بالمهمة لبريطانيا بوصف المملكة العربية السعودية دولة رائدة في المنطقة وفي الاقتصاد العالمي.

وتركز الحديث خلال اللقاء على أهمية تعزيز العلاقات بين البلدين الصديقين والدور الكبير والمهم الذي تقوم به المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في سبيل استقرار السوق النفطية والاقتصاد العالمي.

على ذات الصيد حضر معالي رئيس مجلس الشورى الاجتماع الذي عقد بين أعضاء المجلس أعضاء الوفد المرافق لمعاليه وأعضاء لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان البريطاني برئاسة عضو مجلس العموم ريتشارد أو تاوي، حيث استهل معاليه الاجتماع بالتأكيد على الدور الرائد الذي تقوم به المملكة العربية السعودية لخدمة الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط ودعم ومساندة قضية العرب الأولى قضية الشعب الفلسطيني.

وأكد الجانب البريطاني أن المملكة العربية السعودية إحدى أهم الشركاء الاستراتيجيين للمملكة المتحدة.

وتناول الجانبان الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط لا سيما ما يتعلق بالظروف

الاستثنائية التي تمر بها بعض الدول العربية، إلى جانب الوضع الأمني في منطقة الخليج العربي وموقف البلدين من تلك القضايا.

من جهة أخرى اجتمع معالي رئيس مجلس الشورى مع معالي وزير الخارجية البريطاني وليام هيج وبحث معه في ملفات عديدة منها ملف العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وسبل تعزيزها وتطويرها، وملف الشرق الأوسط وما تشهده بعض الدول العربية من ظروف استثنائية، والوضع الراهن في سوريا وما يتعرض له الشعب السوري من عمليات القتل والتهجير من قبل النظام السوري.

ورأى وزير الخارجية البريطاني أن عضوية المرأة في مجلس الشورى علامة فبارقة في مسار الإصلاح في المملكة، معبراً عن تقدير بريطانيا لعلاقاتها القوية مع المملكة وتطلعها للاستمرار في التعاون الوثيق معها في المستقبل.

وفي سياق ذي صلة اجتمعت عضوا مجلس الشورى عضوا الوفد المرافق لمعاليه الدكتورة ثريا بنت أحمد عبيد والدكتورة نهاد بنت محمد الجشي مع عدد من السيدات أعضاء البرلمان البريطاني اللاتي عبرن في مستهل الاجتماع عن ترحيبهن بقرار خادم الحرمين الشريفين تعيين ٣٠ امرأة في مجلس الشورى.

جون بيركو: العلاقات مع السعودية مهمة لأنها دولة رائدة في المنطقة وفي الاقتصاد العالمي

وتركز الحديث خلال الاجتماع على سبل تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات التعليم والصحة والتدريب، إلى جانب تبادل الآراء حول عدد من الموضوعات التي تحظى باهتمام البلدين.

كما عقد أعضاء مجلس الشورى أعضاء الوفد المرافق لمعاليه اجتماعاً مع أعضاء البرلمان البريطاني أعضاء المجموعة البرلمانية البريطانية في الاتحاد البرلماني الدولي، الذين نوهوا خلال الاجتماع بالدور الرائد الذي تقوم به المملكة العربية السعودية في خدمن الأمن والسلام الدوليين ودورها المحوري في منطقة الشرق الأوسط.

ودار نقاش بناء بين الجانبين شمل عدداً من القضايا الراهنة في منطقة الشرق الأوسط في مقدمتها القضية الفلسطينية والوضع المتأزم في سوريا وقضية الملف النووي الإيراني، والأمن في منطقة الخليج، وأبدى كل جانب موقف بلاده من تلك القضايا.

كما تم التأكيد على أهمية تعزيز العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان البريطاني بما يخدم مصالح الشعبين الصديقين.

وفي لقائه ومعالي رئيس المحكمة العليا في بريطانيا الدكتور ديفيد نيبرجر في مقر المحكمة بلندن أكد معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن النظام القضائي في المملكة العربية السعودية يقوم على تحكيم الشريعة الإسلامية وهو ما جعل المملكة دولة آمنة مستقرة، مشيراً

مسؤولون وبرلمانيون بريطانيون:
العلاقات السعودية البريطانية قوية ووثيقة والمملكة دولة مهمة للأمن والسلام العالمي

أكد عدد من المسؤولين وأعضاء مجلسي العموم واللوردات في بريطانيا أن العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا قوية ووثيقة في العديد من المجالات سواء التعليمية أو العلمية أو الشبابية.

وقال وزير الدولة في وزارة الخارجية البريطانية لشؤون الشرق الأوسط ألستر بيرت إن «العلاقات بين البلدين جيدة بالفعل واعتقد أن المزيد من التواصل بين أعضاء البرلمان البريطاني وأعضاء مجلس الشورى مهم لأن لدينا الكثير مما نناقشه ونحن بحاجة إلى أن نتشارك باستمرار في التفاهم حول ما يجري في المنطقة فعلاقاتنا الثنائية في وضع قوي».

من جانبه، قال دانيال كوازينكسي، عضو البرلمان عن حزب المحافظين ورئيس الجانب البريطاني في لجنة الصداقة السعودية البريطانية: «لقد كرر وزير الخارجية ويليام هيغ خلال لقائه بوفد مجلس الشورى أن المملكة المتحدة تعتبر المملكة العربية السعودية أكبر حليف استراتيجي وهي تتساوى في الأهمية مع بقية حلفاء بريطانيا الاستراتيجيين مثل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها فهذه هي درجة الأهمية التي تربطنا بالمملكة العربية السعودية».

وأضاف: «وبصفتي رئيس لجنة الصداقة بين البلدين لمدة ست سنوات فقد أدركت أهمية المملكة العربية السعودية للأمن والسلام العالميين».

وبدوره، قال اللورد دوغلاس ريتشارد هيرد إن زيارة وفد مجلس الشورى تعطي الفرصة للبرلمانيين من كلا البلدين لتوثيق العلاقات الثنائية.

وتابع قائلاً: «لا يوجد شك في المملكة المتحدة بخصوص أهمية العلاقات مع المملكة العربية السعودية واختيار أعضاء مجلس الشورى السعودي لبريطانيا كأول زيارة خارجية بعد تعيينهم هو أيضا تعبير عن اهتمام السعودية بعلاقاتها مع بريطانيا».

من جانبه، قال سايمون مارتن، السكرتير الخاص لصاحب السمو الملكي أمير ويلز، إن زيارة وفد مجلس الشورى السعودي «مهمة ومناسبة تاريخية»، معرباً عن سعادته بهذه الزيارة، التي تأتي في إطار الزيارات المتبادلة بين البلدين.

بدوره، وصف اللورد ديفيد هويل الزيارة بأنها «مهمة جداً للعلاقات بين البلدين»، وقال «لدي اهتمامات في جوانب من العلاقات بين البلدين مثل التعليم والعلوم والطب والشباب وأوجه عديدة من الثقافة ونجد أن علاقات البلدين في العديد من هذه الجوانب وثيقة، كما أن البلدين يعملان بشكل وثيق على حل العديد من القضايا والمشاكل في المنطقة».

من جانبه، قال السفير البريطاني الأسبق لدى المملكة العربية السعودية السير شيرارد كوبير كولز إن زيارة وفد مجلس الشورى مهمة وتؤكد على التعاون والتفاهم بين البلدين.

وأيده السفير البريطاني الأسبق لدى المملكة السير ويليام باتي قائلاً: «لقد تشرفت بمعرفة معالي رئيس مجلس الشورى عندما كان وزيراً للعدل وتكمن أهمية هذه الزيارة في كونها أول زيارة خارجية لأعضاء المجلس بعد أسابيع قليلة من تعيينهم».

إلى أن الدين الإسلامي حفظ للإنسان حقوقه وكرامته.

وعبر معاليه عن سروره وأعضاء الوفد بهذا الاجتماع الذي يتيح التعرف على المحكمة العليا والنظام القضائي في المملكة المتحدة.

وشرح معاليه آلية العمل في مجلس الشورى وجهوده في دراسة الموضوعات التي تندرج ضمن اختصاصاته وصلاحياته في المجالين التشريعي والرقابي.

من جهته أوضح معالي رئيس المحكمة العليا البريطانية آلية العمل في المحكمة ونظام القضاء التجاري الذي يختص بالفصل في القضايا التجارية بين رجال الأعمال البريطانيين والشركات البريطانية وبين نظرائهم من خارجها.

وأشار إلى أن مجلس العموم البريطاني هو المصدر الوحيد للتشريع في بريطانيا لذلك يقوم من وقت لآخر بتعديل بعض الأحكام القضائية، إلا أن المحكمة العليا لها حق الاعتراض متى ما تعارض قرار مجلس العموم مع دستور البلاد.

بعد ذلك قام معالي رئيس مجلس الشورى وسمو سفير خادم الحرمين الشريفين لدى المملكة المتحدة بجولة في أروقة المحكمة العليا والقاعة الرئيسة للمحكمة.

وفي ختام الزيارة التقى معالي رئيس مجلس الشورى والوفد المرافق بالطلاب والطالبات السعوديات المبتعثين ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي لاستكمال دراستهم الجامعية والعليا في المملكة المتحدة وذلك بحضور صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نواف بن عبدالعزيز سفير خادم الحرمين الشريفين لدى المملكة المتحدة.

وزير الخارجية: عضوية المرأة في مجلس الشورى علامة فارقة في مسيرة الإصلاح بالمملكة

واستمع معالي رئيس المجلس وسمو الأمير محمد بن نواف لهموم الطلاب والطالبات والمشكلات التي يواجهونها وبخاصة تكاليف المعيشة والسكن في بريطانيا.

وأكد معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ حرص مجلس الشورى على دراسة تلك المشكلات واتخاذ القرارات المناسبة ضمن القرارات التي يتخذها المجلس أثناء دراسته لتقرير وزارة التعليم العالي وذلك ضمن جهود المجلس في معالجة القضايا الوطنية وهموم المواطن، فيما أكد سمو الأمير محمد بن نواف تفهمه لما يعانيه الطلاب والطالبات السعوديات وسعي السفارة المتواصل مع الجهات المعنية لإيجاد الحلول المناسبة، مشيراً إلى أن مثل هذه الأمور تحتاج إلى خطة استراتيجية متكاملة.

وقد أقام صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نواف بن عبدالعزيز سفير خادم الحرمين الشريفين لدى المملكة المتحدة في مقر السفارة بلندن حفل استقبال لمعالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ والوفد الرسمي المرافق لمعاليه.

حضر حفل الاستقبال وزير الدولة للتغير المناخي البريطاني غريغ باركر ووزير الدولة في الخارجية البريطانية لشؤون الشرق الأوسط أليستر بيرت ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان البريطاني النائب ريتشارد أوتاوي والسيد سايمون مارتين، السكرتير الخاص لصاحب السمو الملكي أمير ويلز وسفراء دول مجلس التعاون الخليجي لدى بريطانيا.

كما حضره عدد كبير من أعضاء مجلسي العموم واللوردات والوزراء البريطانيين السابقين والسفراء البريطانيين السابقين لدى المملكة ورودي دراموند القائم بالأعمال في السفارة البريطانية لدى المملكة وعدد من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية وأعضاء السفارة والملاحق ومدراء المكاتب السعودية والإعلاميين.

رافق وفد المجلس المدير العام للعلاقات العامة والإعلام بمجلس الشورى عبدالرحمن بن عثمان الصغير ومدير إدارة المراسم محمد بن حمد البراهيم وعدد من منسوبي الإدارة العامة للعلاقات والإعلام بالمجلس.

سمو الأمير محمد بن نواف:
زيارة رئيس مجلس الشورى لبريطانيا شكلت فرصة لتعزيز علاقات الصداقة بين البلدين والاستفادة من الخبرة البرلمانية البريطانية

أكد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نواف بن عبدالعزيز، سفير خادم الحرمين الشريفين لدى المملكة المتحدة، على أهمية زيارة معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ لبريطانيا.

وقال سموه في تصريح صحفي «إن الزيارة تأتي امتدادا لجهود البلدين في تعزيز علاقات التعاون الثنائي بينهما في مختلف المجالات والشورى والعمل البرلماني هما من بين أوجه التعاون القائم بين البلدين».

وأكد أن زيارة معالي رئيس مجلس الشورى ولقاءاته المتعددة أتاحت الفرصة أمام الجانب البريطاني ليتعرف عن قرب على الايجابيات العديدة والإنجازات أيضا التي حدثت في أعمال مجلس الشورى».

وأشار سموه إلى أن من أبرز هذه اللقاءات كان لقاء معاليه والوفد المرافق له بمعالي وزير الخارجية البريطاني، مبينا أن هذا أول لقاء لأعضاء الوفد مع مسؤول أجنبي بارز بعد فترة قصيرة من تعيينهم».

ولفت سمو السفير الانتباه إلى أن أجواء اللقاءات والاجتماعات كانت ودية واتسمت بالصراحة والوضوح، مبينا أن الجانب البريطاني تعرف من خلالها على استراتيجيات الدولة بخصوص تطور أعمال مجلس الشورى.

وقال سمو السفير « إن الزيارة في مجملها شكلت فرصة لتعزيز علاقات الصداقة بين البلدين وكذلك الاستفادة من الخبرة البرلمانية البريطانية والتي يعود عمرها إلى مئات السنين بينما تجربة مجلس الشورى تعتبر حديثة »، مؤكدا أن الزيارة كانت مهمة للبلدين وعززت من عملية التفاهم المشترك، كما عززت من نهج الصراحة والوضوح بين مسؤولي البلدين وكان هناك توافق في الآراء خلال المناقشات، وفي حال وجد لختلاف فهذا أمر وارد بين الأصدقاء ولا يقلل من عمق العلاقات التاريخية والمميزة بين البلدين الصديقين .

دور البرلمانيين في تفعيل دور الشباب في التنمية والتطوير

د. عبدالرحمن بن عبدالعزيز السويلم

الشباب في عالمنا العربي والإسلامي يشكل في تعداده ثلثي السكان والشباب هم أمل الأمة ومستقبلها.

لذا فكل جهد يبذل في سبيلهم إنما هو استثمار لمستقبل الأمة.. الشباب هم القوة المؤثرة والفاعلة في عالمنا خاصة بعد ثورة الاتصالات والمعلومات وتعدد وسائل التواصل الاجتماعي وقدرة الشباب على الحراك السياسي والثقافي والاجتماعي في المجتمع العربي ما أدى إلى التغيير الذي شهدناه في عالمنا العربي.

والشباب تيسرت أمامهم فرص أكثر للدراسة والتعليم وشارك الشباب في العديد من برامج التطوع سواء في المدارس والجامعات أو مع منظمات المجتمع المدني فهم بذلك طاقة الأمة وقدراتها.

كما نتابع تنامي ثقافة الحوار بين أوساط الشباب ولدينا في المملكة العربية السعودية نموذجًا مميزاً خاصة بعد أن طرح الملك عبد الله بن عبدالعزيز الدعوة إلى نشر ثقافة وفكر الحوار وأنشأ مركزاً متخصصاً لتعميق هذا المفهوم بين كل أوساط المجتمع فإلى جانب حوار الحضارات والحوارات الفكرية وتعزيز الوحدة الوطنية كانت قضايا الشباب محور تلك الحوارات وتنامت على أثرها فكرة المجالس الشورية في المدارس والجامعات والمنتديات.

لكن أمام هذه الصورة الايجابية، هناك واقع ومشكلات وعقبات يعيشها الشباب والشابات في مجتمعنا العربي من أبرزها:

التفكير في المستقبل والخوف من المجهول خاصة مع تنامي البطالة والتي تجاوزت في بعض المجتمعات العربية أكثر من ٣٥٪ وازدياد الفقر وانتشار ظاهرة العنف والإرهاب والتطرف وضعف تأثير الأسرة وزيادة التفكك الأسري.. وارتفاع نسبة الطلاق والتمييز ضد المرأة.. وانتشار المخدرات والشيشة والتدخين والقات بين أوساط الشباب، كما أن تأثير بعض المحطات الفضائية ووسائل التواصل الموجهة على سلوكيات وأخلاق الشباب والشابات مما أدى إلى تنامي حالات القلق والحالات النفسية والمشاكل الاجتماعية.

هذا الواقع بإيجابياته وسلبياته يجعل المسؤولية كبيرة أمام شرائح المجتمع كل في مجال تخصصه. وتعظم مسؤولية أجهزة الدولة في وضع الخطط والاستراتيجيات لمتطلبات الشباب وتفعيل دورهم في برامج التنمية.. وكذلك القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

فالقطاع الخاص يعتبر الأجدر على تخفيض نسبة البطالة من خلال فرص تشغيل الشباب وإحلالهم محل العمالة الوافدة لما أن لشباب رجال الأعمال دوراً في فهم متطلبات زملائهم والتوسع في برامج الترفيه لهم.

أما أعضاء المجالس البرلمانية والشورى هم لسان حال الأمة ومحل ثقة الحكومة والمواطنين على حد سواء فعليهم مسؤوليات أكبر لأنهم المعنيون بسن التشريعات والقوانين والأنظمة ومراقبة عطاء الأجهزة الحكومية ومراجعة أسلوب صرف الميزانيات وغيرها.

ولعلي في هذه العجالة أورد بعض ما يُنتظر من المجالس للحفاظ على حقوق الشباب والشابات وتعظيم دورهم في التنمية والتطوير ومن ذلك:

١- مسؤوليتهم في متابعة تنفيذ ما يخص الشباب في القانون الدولي والتأكد من تصديق الدول على قرارات واتفاقيات الأمم المتحدة والعهود الدولية الخاصة بحقوقهم.

٢- سن التشريعات الوطنية خاصة ما يحفظ للشباب حقوقهم السياسية والاقتصادية والصحية والتعليمية والثقافية ومعالجة المشكلات الاجتماعية والنفسية.

٣- مراقبة عطاء الدولة والتأكد من وجود الاستراتيجيات والخطط الكفيلة بمعالجة قضايا الشباب ومتطلباتهم وطموحاتهم.

٤- أهمية التوصل مع منتديات الشباب للتعرف على تطلعاتهم وتقوية أواصر الترابط معهم ودعوتهم لحضور جلسات المجالس واللجان المعنية بقضاياهم.

٥- تفعيل دور القطاع الخاص وكذلك مؤسسات المجتمع المدني وتنمية روح التطوع بين الشباب والشابات. وسن التشريعات المنظمة لذلك.

٦- وما للمدارس والجامعات من دور هام في حياة الشباب وإعدادهم فالمجالس البرلمانية والشورية معنية في تعزيز هذا الدور من خلال مراجعة الإستراتيجية التعليمية وتقييم أداء الإدارات المعنية بذلك.

٧- حث وتوجيه الجامعات ومراكز الدراسات لإجراء مزيد من البحوث والدراسات المعنية بقضايا الشباب وتوجيه بحوث الدراسات العليا «ماجستير ودكتوراه» في هذا التوجه.

٨- إقامة مؤتمر سنوي يتناول في محاوره قضايا الشباب ويدعى لذلك مراكز البحوث والدراسات والجامعات والمختصون من جميع القطاعات.

٩- الإعلام له دور فاعل في طرح قضايا وأولويات وتطلعات الشباب فلا بد من تبنيها كقضية وطنية.

١٠- وأخيرًا أرى أهمية تخصيص نسبة من مقاعد المجالس للشباب والشابات، يطلق عليها «لجنة الشباب» تتولى قضاياهم.

ما ذكرته هو المأمول من أعضاء البرلمانات إلا أن الواقع في عالمنا العربي والإسلامي يظهر أن قضايا الشباب لم تحظ بالأولوية عند بعض الأعضاء، لذا فعلى المجالس توفير الاستشاريين والخبراء لمساعدة الأعضاء في تقديم المشورة الصحيحة، كما يحسن توفير المراجع المعنية بالشباب.

وفي هذا السياق أود أن أذكر بالتقدير والإعجاب كتاب «دليل المشرع العربي لتمكين الشباب»، والذي قام بإعداده الاتحاد الكشفي العربي ونخبة من البرلمانيين من المجالس العربية بالتعاون مع جامعة القاهرة، وقد بذلت فيه جهود موفقة، آمل أن يكون دليلاً لكل المعنيين بقضايا الشباب من البرلمانيين وغيرهم.

وفي الختام أتطلع إلى دور أكثر فاعليه لصندوق الأمم المتحدة للشباب وكذلك اتحاد المجالس الإسلامية واتحاد البرلمانات الإقليمية والدولية في متابعة ما تقدمة الدول لشبابها.

والله الموفق ،،،

عضو مجلس الشورى

في كلمته بمناسبة افتتاح السنة الأولى من الدورة السادسة لمجلس الشورى:

رئيس المجلس د. عبدالله آل الشيخ: كلمة خادم الحرمين حملت دلالات مهمة ومضامين عميقة ومجلس الشورى يدخل مرحلة تتطلب مزيداً من الجهد والعطاء

ألقى رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ كلمة بمناسبة افتتاح السنة الأولى من الدورة السادسة لمجلس الشورى، وذلك في بداية جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤/٤/١٤٣٤هـ، جاء فيها:

يُسْعِدُني بمناسبة بدء أعمال السنة الأولى من الدورة السادسة لمجلسكم الموقر أن أرفع باسمي وباسمكم جميعاً بالغ الشكر والامتنان لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ولصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع، ولصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء على ما يولونه – حفظهم الله – من عناية ورعاية لمجلس الشورى، والعمل على تطويره ليواكب الحاضر ويساير مستجداته، ويتطلع إلى مستقبل مشرق بإذن الله لبلادنا الغالية.

ويسرني أن أنوه بالمضامين الضافية للكلمة التي ألقاها خادم الحرمين الشريفين – رعاه الله – في افتتاح أعمال السنة الأولى من الدورة السادسة، فقد كانت كلمته – أيده الله – جزلة المعاني، حملت دلالات مهمة ومضامين عميقة، حيث أكد حرصه على تفعيل أعمال مجلس الشورى بوعي؛ أساسه العقلانية مع البعد عن العجلة التي تحمل في طياتها ضجيجاً بلا نتيجة. كما أكد أن التطور المنشود يقوم على التدرج البعيد عن أي مؤثرات.

ورسم خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله – في كلمته الموجزة خارطة طريق ومنهاج عمل لنا في مجلس الشورى في المرحلة القادمة عندما قال: إن عضوية مجلس الشورى ليست تشريفاً بل تكليفاً وتمثيلاً لشرائح المجتمع، ونبهنا – أيده الله – إلى ما لذلك من تبعات في المسؤولية التي تفرض علينا جميعاً تحكيم العقل وبعد النظر في

المسؤولية تفرض علينا جميعاً تحكيم العقل وبُعد النظر وتسامينا على المصالح الشخصية أو المناطقية، أو الفئوية الضيقة

خادم الحرمين أكد حرصه على تفعيل أعمال مجلس الشورى بوعي أساسه العقلانية مع البعد عن العجلة التي تحمل في طياتها ضجيجاً بلا نتيجة

الجميع يمثلون الوطن ويعلمون من أجل المصلحة العامة للوطن والمواطن

أي مسألة تعرض علينا في المجلس بتساميا على المصالح الشخصية، أو المناطقية، أو الفئوية الضيقة؛ فالجميع يمثلون الوطن ويعلمون من أجل المصلحة العامة للوطن والمواطن.

أيها الإخوة والأخوات أعضاء المجلس:

إن صدور الأمر الملكي الكريم بتعديل نظام مجلس الشورى ولائحته الداخلية لدليل على ما يحظى به مجلسكم الموقر من اهتمام من خادم الحرمين الشريفين لتعزيز دوره كشريك في صناعة القرار، ويُعَوَّلُ عليه من قبل الدولة في تحديث الأنظمة وتطويرها، والارتقاء بأداء أجهزة الدولة ومؤسساتها بما يحقق تطلعات المواطنين ويلبي احتياجاتهم.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أعبر عن سروري بقرار خادم الحرمين الشريفين توسيع مشاركة المواطنين في دائرة صناعة القرار بتعيين المرأة عضواً في مجلس الشورى؛ لتسهم مع أخيها الرجل في صناعة القرار الوطني. كما أتوجه إلى الإخوة الأعضاء الجدد والإخوة الأعضاء من الدورة السابقة بالتهنئة على الثقة الملكية التي أولاهم إياها خادم الحرمين الشريفين متمنياً لهم التوفيق في تحقيق تطلعات ولاة الأمر.

كما أتوجه إلى الأخوات الكريمات عضوات المجلس بالتهنئة على الثقة الملكية، وبما حظين به من شرف الأسبقية في عضوية مجلس الشورى، ونتطلع إلى مشاركتهن بفاعلية في أعمال المجلس والإسهام بعلمهن وفكرهن وخبرتهن في تعزيز مخرجات المجلس.

وأعبر باسمي وباسم معالي النائب، ومعالي المساعد، ومعالي الأمين العام، وجميع منسوبي المجلس عن شكرنا وتقديرنا لجميع أعضاء مجلسكم الموقر الذين انتهت فترة عضويتهم؛ بعد أن شاركونا الجهد والعطاء خلال الدورة الماضية في دراسة ومناقشة الموضوعات التي وردت إلى المجلس، أو التي قدمت من الإخوة الأعضاء بموجب المادة «الثالثة والعشرين» من

عضوية المجلس تستلزم من الجميع الإسهام بفكره وعلمه وخبرته في تعزيز قرارات المجلس لدعم مسيرة البناء والتنمية في المملكة

أعبر عن سروري بقرار خادم الحرمين تعيين المرأة عضواً في مجلس الشورى لتسهم مع أخيها الرجل في صناعة القرار الوطني

نظام المجلس، متمنياً لهم التوفيق والسداد في حياتهم العملية والعلمية.

أيها الإخوة والأخوات:

إن مجلسكم الموقر يدخل مرحلة جديدة، تتطلب مزيداً من الجهد والعطاء في دراسة الموضوعات التي تدخل في نطاق اختصاصاته وصلاحياته وصولاً إلى القرارات التي تصب في مصلحة الوطن والمواطن بما يحقق تطلعات ولاة الأمر، فعضوية مجلس الشورى تستلزم من الجميع الإسهام بفكره وعلمه، وبما يمتلكه من خبرات متراكمة في تعزيز قرارات المجلس لدعم مسيرة البناء والتنمية في مختلف مناطق المملكة.

كما يسر مجلسكم الموقر أن يرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات لصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين بمناسبة صدور الأمر الملكي الكريم بتعيين سموه نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء.

ويرفع المجلس أحر التعازي وأصدق المواساة إلى مقام خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو النائب الثاني وللأسرة المالكة الكريمة في وفاة صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز – يرحمه الله – بعد أن أمضى عمره في خدمة دينه ومليكه ووطنه.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظ لهذه البلاد دينها الذي هو عصمة أمرها، ويحفظ قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو النائب الثاني وأن يديم عليها الأمن والاستقرار.

صندوق التنمية الزراعية
Agricultural Development Fund

المبادرات السبع لصندوق التنمية الزراعية وعدد موظفيه وجدوى الاستثمار الزراعي داخلياً تثير تساؤلات الأعضاء

تساءل أعضاء مجلس الشورى عن تطبيق المبادرات السبع لصندوق التنمية الزراعية والتي سبق وأعلن عنها، وأكدوا على ضرورة التوسع في القروض الزراعية وتسهيل إجراءات الصرف على المشروعات، ودعوا إلى تصحيح أهداف الصندوق الاستراتيجية، وإلى تحديد النسب الزراعية المستزرعة في الأراضي الصالحة، وحذروا من استنزاف المياه. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٥/٤/١٤٣٤هـ، برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون المالية، بشأن التقرير السنوي لصندوق التنمية الزراعية للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعد بن محمد مارق، ثم طرح للمناقشة، فاقترح أحد الأعضاء أن يكون للصندوق الزراعي مبادرة لتحقيق التكامل مع وزارة المياه وتفعيل خطة ترشيد استهلاك المياه.

وتساءل أحد الأعضاء عن مدى الاستفادة من الأعداد الكبيرة للموظفين في الصندوق والتي بلغت (٢،٣٥٠) موظفًا منهم (٦٥٠) موظفًا يحملون شهادات عليا في تخصصات الهندسة الزراعية والتسويق.

بينما رأى أحد الأعضاء أن الصعوبات الواردة في التقرير تعكس إخفاق الصندوق إلى حد كبير في تحقيق الاستراتيجيات والأهداف التي أنشئ من أجلها.

ورأى أحد الأعضاء أن على اللجنة متابعة تطبيق كافة المبادرات السبع التي أعلن عنها الصندوق ووضع برنامج زمني لها؛ وذلك لأهميتها البالغة والمؤثرة على القطاع الزراعي.

ولفت أحد الأعضاء إلى خلو التقرير من أي معلومة تشير إلى آلية تطبيق قرار مجلس الوزراء المتعلق بترشيد استهلاك المياه الصادر منذ سنتين.

واقترح عضو آخر التوسع في القروض الزراعية وتسهيل إجراءات الصرف على المشروعات وخاصة الزراعة في البيوت المحمية، والاستزراع السمكي، ومشروعات الدواجن سواءً اللاحم أو البياض.

وامتدح أحد الأعضاء الخطة الاستراتيجية للصندوق ورأى أنها تنظم أعمال الصندوق مع الجهات ذات العلاقة كوزارة الزراعة ووزارة المياه والكهرباء؛ لأن هذه الأطراف الثلاثة تشترك في صياغة شكل قطاع الزراعة في المملكة وفي مخرجاته وأسلوب تنميته، والتي تشمل التمويل، والعمل الفني، والجانب المائي؛ حيث يُعد عمل هذه الأطراف كلًا على حدة ووضع استراتيجيات مستقلة شيء غير مجدٍ.

واقترح أحد الأعضاء استدامة الدعم المادي لصندوق التنمية الزراعية من قبل الدولة والحرص على إيجاد البدائل المختلفة والمتنوعة لتعزيز موارد الصندوق المالية وزيادتها، وتقليل الاعتمادية على خزانة الدولة وميزانيتها. ولفت إلى ما للصندوق من مجالات واسعة وفرص عديدة وواعدة في تحقيق استثمارات ثنائية، ومن ذلك أن يقوم الصندوق بإنشاء استثمارات مثل صناعة الآلات الزراعية، والأدوات الزراعية، والصناعات الغذائية، والتخزين التبريدي، والأنشطة الزراعية التابعة.

وأشار أحد الأعضاء إلا أن تقرير صندوق التنمية الزراعية لم يشر إلى إعانة زراعة الأسماك، لاسيما أن هناك عجزاً كبيراً في إنتاج الأسماك مع اعتماد سكان ساحلي المملكة الشرقي والغربي على الأسماك في غذائهم. وطلب إعادة النظر في دعم قروض زراعة الأسماك.

وانتقد عضو آخر الصندوق حيث رأى أنه لم يبذل جهدًا واضحًا وكبيرًا لمواجهة صعوبة التسويق للمنتجات الزراعية ما أدى بها إلى انخفاض إيراداتها، وطلب دراسة ذلك وإيجاد توصيات لمعالجة الصعوبات التسويقية.

بينما رأى عضو آخر أن التقرير والتوصيات عرضت كما لو كانت بشأن مؤسسة مالية وليست عن مؤسسة تنموية، لاسيما أنهم ركزوا على الجوانب المالية وأهملوا الجوانب المهمة من نمو المحاصيل الزراعية والغطاء النباتي في حين أن ذلك هو الهدف والمراد.

ووصف أحد الأعضاء المبادرات السبع المقدمة وتشمل:

الدكتور سعد بن محمد مارق

«مركز المعلومات الزراعية والسعي في ترشيد استخدام المياه وتأسيس كيان أو أكثر لمناولة وتسويق الخضار والفاكهة، والتأمين التعاوني للقطاع الحيواني وتسويق التمور، والإكثار من الماشية، وتسويق الأسماك والروبيان» بأنها ليست إلاّ مبادرات إدارية بيروقراطية جديدة. وطلب التوصية بأن يقوم الصندوق بوضع رؤية مستقبلية تعتمد على التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي.

واتهم أحد الأعضاء الصندوق بالمساهمة في تدمير والقضاء على جزء كبير من المياه والبيئة بينما هما الثروة الحقيقة لبلادنا، واقترح على اللجنة النظر في أهداف الصندوق الاستراتيجية وتصحيحها لاسيما أن المملكة ليست دولة زراعية وغير صالحة لإنتاج ثروة حيوانية كبيرة.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن التقرير يتحدث عن زيادة في القروض وزيادة في الإعانات؛ وتساءل عن النسب الزراعية المستزرعة في الأراضي الصالحة، وأشار إلى أن هناك استنزافاً للمياه وتكاليف ذلك مرتفعة والإنتاجية محدودة. وتساءل كذلك عن انعكاسات القروض على التكلفة داخل البلد وعما اذا كانت إيجابية، وأيضا عن الأجدى: تقديم القروض داخليًا أم عمل استثمارات خارجية أقل كلفة مع الاستيراد من الخارج؟ وطلب إيجاد البدائل ومقارنتها بالتكاليف مع إيضاح الأرقام والنسب.

البطالة هي أهم تحدٍ يواجه المملكة.. وعلى صندوق الموارد البشرية إيجاد شراكة فاعلة مع القطاع الخاص للحد منها

طالب أعضاء مجلس الشورى بربط مراكز الأبحاث في الجامعات مع صندوق تنمية الموارد البشرية، ولفتوا إلى تدني عدد الوظائف النسائية المشغولة في الصندوق والتي لم تتعد نسبة ١٠٪ من مجموع الوظائف، وأكدوا على أن مشكلة البطالة هي أهم تحد يواجه المملكة ويجب العمل على حلها، وأن صندوق تنمية الموارد البشرية ذراع وأداة مهمة لحل هذه المشكلة، كما أبدوا ملاحظات على برنامج حافز ودعوا لجعله أداة فاعلة للبحث عن العمل. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٤/٤/٢١هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور محمد عبدالله آل ناجي، ثم عرض للمناقشة حيث اقترح أحد الأعضاء أن تستفسر اللجنة من الصندوق عن المصروفات السابقة البالغة (خمسمائة مليون) ريال، لاسيما أن عدد المتدربين الذين أسهم الصندوق في تدريبهم خلال عام التقرير لم يتعد ألفي متدرب، ولاحظ أحد الأعضاء ما ورد في بند الحلول والمقترحات لطالبي العمل في الفقرة الرابعة أن برنامج حافز يمول الملتحقين بالعمل؛ وفي الفقرة السادسة ورد أنه لطالبي العمل، وتساءل عن سبب هذا الاختلاف. كما لاحظ أن القطاعات الخاصة لا تسجل الموظفين لديها في التأمينات الاجتماعية، وأن لدى الشركات عقودًا تبرم مع الموظفين، وعقودًا أخرى ترفع للتأمينات الاجتماعية، وتساءل عن الآلية الممكنة التي تضبط ذلك.

ولفت عضو آخر إلى مراكز الأبحاث والجامعات المتخصصة بالبحوث العلمية والدراسات والتي قال إنها تحتاج فقط إلى الربط مع صندوق تنمية الموارد البشرية، وطلب التوصية بذلك، والعمل على تطوير البحوث والدراسات بما يخدم أهداف الصندوق وتحديد مدة زمنية لذلك الأمر.

وتساءل أحد الأعضاء عن سبب امتناع الصندوق عن الاستثمار في العقار ما دام أنه مضمون، ورأى أن يُضَمن الصندوق في تقاريره القادمة بيانات تفصيلية عن تكاليف البرامج والجهات المنفذة.

وأكد عضو آخر على أنه لا ينبغي أن نعول على توظيف الشباب السعودي في القطاع الخاص بأجور شهرية ضعيفة، وألا نرهن مصيرهم بهذا الدخل المحدود، بل ينبغي مساعدتهم وتدريبهم ودعمهم ماديًا، بحيث تكون لهم أعمالهم الخاصة بهم.

ورأى عضو آخر ضرورة دراسة مدى جدوى البرامج التدريبية ومدى الاستفادة منها فربما يتأثر المردود الإيجابي لمثل هذه البرامج والدراسات والبحوث بسبب سياسة الترشيد التي توصي بها اللجنة.

وطلب عضو آخر التوصية بتعزيز ربط وحدة المراجعة الداخلية برئيس مجلس الإدارة؛ لضمان زيادة استقلاليتها وتحقيقًا لمبدأ الحوكمة الذي يفترض أن يكون مرتبطًا بالإدارة العليا في الصندوق؛ وهو في هذه الحالة رئيس مجلس الإدارة.

ولفت أحد الأعضاء إلى خلو التقرير من أي تنويه أو توصية عن تدني عدد الوظائف النسائية المشغولة في الصندوق؛ فهي لم تتعد نسبة (١٠٪) من مجموع الوظائف، على الرغم من الشريحة الكبيرة التي يخدمها الصندوق من النساء ووجود الكفاءات النسائية التي يمكن الاستفادة منها.

وانتقد عضو آخر عدم استفسار اللجنة عن بعض الموضوعات المثيرة للجدل في البرامج التي تحتاج إلى وقفة تأملية، نظرًا لتأثيرها الواضح على شريحة كبيرة من المجتمع، مثل العمر المحدد في برنامج حافز؛ بأن لا يقل عن (٢٠) سنة ولا يزيد عن (٣٥) وكأن الأمر مسلم به، وتساءل عن وجود إحصائيات تثبت أن كل من تجاوز عمر (٣٥) سنة يُعَد مستقراً ولديه دخل ثابت.

ودعا أحد الأعضاء إلى إيجاد برامج بديلة لمواطني المدن والقرى الصغيرة؛ إذا لم يتمكن برنامج حافز من إيجاد فرص عمل لهم.

ولاحظ أحد الأعضاء أن التقرير لم يذكر أي معلومات عن الآلية التي سيتعامل بها برنامج حافز في السنوات القادمة مع زيادة عدد المستحقين للإعانة.

ولفت عضو آخر إلى خلو التقرير من أي تجارب عملية ناجحة بين الصندوق والقطاع الخاص؛ حيث رأى أن التجارب تقود إلى تجاوز المشكلات الموجودة في سوق العمل وتوظيف العاطلين. ودعا إلى إيجاد شراكة فعلية بين الصندوق والقطاع الخاص.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن البطالة هي أهم تحدٍ يواجه المملكة، وأن صندوق تنمية الموارد البشرية ذراع وأداة مهمة لحل هذه المشكلة، ولاحظ أن عدد المنتسبين لبرامج الصندوق ضعيف، واقترح ألا يتركز ذلك على برنامج حافز فقط، وأن تتركز برامج الصندوق على

الدكتور محمد بن عبدالله آل ناجي

العاطلين من خريجي حملة شهادات المتوسطة والثانوية والفئات العمرية الشابة، وأن تتوزع على بقية المناطق.

ولفت عضو آخر إلى أن برنامج حافز مهم ويمثل دخلاً رئيسًا لفئات من المجتمع، ولكن هناك شكوكاً حول جدوى هذا البرنامج في تحفيز طالبي العمل للبحث عنه. واقترح إيجاد ترتيبات مهمة لضمان عدم انحراف البرنامج عن أهدافه، وأن تستقصي اللجنة من الصندوق عن تقرير البنك الدولي الأخير، الذي ذكر أنه يمكن أن يكون لبرنامج حافز تأثير سلبي في زيادة عدد العاطلين، ومن ثم اتخاذ إجراءات حيال تجنب ذلك.

وعلق أحد الأعضاء على المعوقات الواردة في التقرير والتي تضمنت ضعف إقبال المنشآت على تنفيذ اتفاقيات الدعم بسبب زيادة أعداد الوافدين وسهولة الحصول على تأشيرات الاستقدام، بأن على اللجنة أن تعالج هذه النقطة، وأن تتوقف أمام بقية المعوقات، كعدم اقتناع المجتمع بالعمل في المهن الحرفية، وتدني مستوى الأجور وتأثير جنسية الرئيس في القطاع الخاص على أداء القوى العاملة.

ولفت أحد الأعضاء إلى ما ورد تحت عنوان الوضع الراهن حيث رأى خلطاً بين وجهة نظر اللجنة وتشخيص الواقع، واقترح أن يكون الوضع الراهن وصفًا للصندوق أو الهيئة أو المؤسسة وغيرها، أما وجهة النظر فتكون ضمن الرأي، سواء في هذا التقرير أو غيره.

ولاحظ عضو آخر أن هناك زيادة كبيرة في عدد وظائف الذكور على حساب الإناث في الأرقام المذكورة في جدول أعداد الوظائف المشغولة، ورأى أن ذلك لا ينسجم مع واقع القوى البشرية في المملكة ودور المرأة في هذا المجال.

معالجة انقطاع الكهرباء في الصيف والعمل على استخدام الطاقة النووية السلمية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه

أثار موضوع انقطاع الكهرباء عن مناطق عدة في المملكة اهتمام أعضاء مجلس الشورى وطالبوا شركة الكهرباء بالاستعداد المسبق لتفادي تكرار ذلك، كما طالبوا بإعداد خطة طويلة المدى لإنتاج المياه المحلاة والكهرباء تتضمن احتياج المملكة للطاقة، وانتقدوا إيقاف مشروعات زراعة القمح وترك مشروعات زراعة الأعلاف التي تستهلك كمية ضخمة من المخزون المائي، وأكدوا على أهمية الاستفادة من تجربة الطاقة الشمسية كما هو معمول به في عدد من دول العالم. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٥/٤/١٤٣٤هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن التقرير السنوي لوزارة المياه والكهرباء للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، تلاه رئيس اللجنة المهندس محمد بن حامد النقادي، ثم طرح للنقاش؛ حيث اقترح أحد الأعضاء إيجاد مركز يعنى بالبحوث العلمية للمياه وتقديم الدراسات والاستشارات للوزارة، لاسيما مع كثرة المشاكل المائية وتنوع مصادرها الجوفية والمحلاة وكثرة استخدام المعقمات.

ولفت أحد الأعضاء إلى ما ورد في التقرير من أن تكاليف مشروعات المياه والصرف الصحي تبلغ قرابة (مائة مليار) ريال، وأن عدد توصيلات المياه المنفذة زاد على (مليون وسبعمئة ألف) توصيلة وأن توصيلات الصرف الصحي تجاوزات (ثمانمئة وثمانين ألف) توصيلة. ولاحظ أن الوزارة لا تعطي أرقامًا وإحصائيات دقيقة؛ لذلك تستخدم ألفاظًا وعبارات تقريبية مثل: قرابة مليارً، «وزادت على كذا»، «وتجاوزت كذا». وطالب بأن تكون الأرقام التي ترفعها الوزارة في تقاريرها دقيقة ومحددة؛ لاسيما أن هذه الأرقام تخص عاماً ماليًا انتهى ومضى بالفعل ويفترض بالوزارة أن يكون لديها الأرقام النهائية.

ولاحظ عضو آخر أنه لا يوجد في التقرير نسبة الإنجاز في شبكة المياه والصرف الصحي على مستوى المناطق والمحافظات بشكل عام وبشكل سنوي. وتساءل على سبيل المثال: كم نسبة الإنجاز بالتحديد في مدينة الرياض في شبكة المياه والصرف الصحي حتى يستطيع المجلس متابعة تنفيذ تلك المشروعات سنويًا. ولفت إلى أن الاعتماد على صهاريج المياه وصهاريج الصرف الصحي لعشرات السنين يهدد البنية التحتية للمدن ويرفع معدلات التلوث فيها.

ودعا عضو آخر إلى إثارة موضوع انقطاع الكهرباء في فصل الصيف، لاسيما أنها أصبحت ظاهرة تتكرر في الفترة الأخيرة في عدد من مدن المملكة وأن السبب كما ذكرت اللجنة يعود إلى أعطال في الكابلات، وعدم استعداد شركة الكهرباء الاستعداد الجدي لفصل الصيف. ورأى أن توصية اللجنة الخامسة التي عالجت هذا الموضوع دون المستوى ولا تحقق الهدف المطلوب فاللجنة تقول: «على الوزارة إلزام الشركة السعودية للكهرباء باتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على استمرارية التيار للمشتركين في أوقات الذروة..»، ورأى أن الإلزام وحده لا يكفي؛ بل يجب أن يضاف إليه المحاسبة، ولاسيما أن شركة الكهرباء من الشركات التي تحقق أرباحًا سنوية ويجب أن تحاسب الشركة عندما يتكرر منها الخطأ؛ لأن المنتج الذي تقدمه أساسي وضروري للحياة.

بينما لفت أحد الأعضاء إلى أن التقرير أشار إلى إعداد خطة طويلة المدى لإنتاج المياه المحلاة والكهرباء تتضمن احتياج المملكة للطاقة، وتساءل عن وجود تلك الخطة، حيث لم يذكر في التقرير أي خطة ولا متى ستنتهي.

ودعا عضو آخر إلى نشر الوعي بين المواطنين بما يتعلق بالاستهلاك الكهربي وارتباطه بتشغيل الأجهزة، لاسيما أن أغلب المواطنين لا يعي الحد الأدنى لكفاءة الأجهزة الكهربائية في استهلاك الطاقة وتوضيح ذلك من خلال بطاقة الاستهلاك الكهربي التي ترفق مع الأجهزة الكهربائية.

واقترح أحد الأعضاء، لمواجهة الانقطاع المستمر للكهرباء عن مدن وأحياء المملكة وذلك بسبب نقص أو عيب مصنعي، أن يتم دراسة إمكانية استخدام الطاقة الشمسية التي تتوفر في هذا البلد بامتياز مع مراعاة الوحدات السكنية المتكاملة المنفصلة عن بعض الأحياء.

وأيده عضو آخر نفس الفكرة لافتا إلى وجود مصانع ومستودعات هائلة في مدن وأحياء صناعية يجب أن تستفيد من تجربة الطاقة الشمسية كما هو معمول به في دول العالم وخاصة أوروبا، علمًا أن الطاقة لديهم لا تقارن بما هو موجود في المملكة.

المهندس محمد بن حامد النقادي

وأشار أحد الأعضاء إلى أن المملكة ليست بلدًا زراعيًا وأن ما يحدث هو مغامرة، لاسيما أن هذه المغامرة ستكون على حساب مواردنا المائية والأجيال القادمة، وأن الأغرب والأعجب أن يتم إيقاف مشروعات زراعة القمح وتترك مشروعات الأعلاف، لاسيما أن زراعة القمح موسمية لمدة تقارب الأربعة أشهر بينما الأعلاف تزرع طوال السنة، وحذر من أن الحروب القادمة هي حروب مائية.

واقترح أحد الأعضاء إنشاء شركة وطنية لاستيراد الأعلاف بدلًا عن استنباتها.

وذكّر أحد الأعضاء أن المملكة شحيحة في مصادر المياه، وأنه من واقع التقرير تعتمد المملكة على المياه الجوفية التي هي المخزون الإستراتيجي؛ وهو الذي أيضًا يتعرض للاستنزاف الكبير، والتقرير يمضي بوضع الجهود المضنية لحل مشاكل المياه. ولفت إلى عدد العقود والتكلفة المادية العالية فيما يخص المشروعات التي تطرحها الوزارة. وقال إنه كان يأمل من اللجنة أن توصي في تقريرها بأن توجه وزارة المياه والكهرباء بالتعاون مع الجهات الأخرى المعنية بالأمر للقضاء على جذور المشكلة وليس البحث عن الحلول الآنية، لاسيما أن الجذور تشمل النظام السكني في بيئتنا وما يتوفر بها من مسابح وحدائق.

وعبر أحد الأعضاء عن تطلعه أن تبدأ هيئة الطاقة الذرية والمتجددة السعودية نشاطها في مجال التطبيقات السلمية للطاقة النووية، وفي مقدمة هذه التطبيقات إنشاء مفاعلات لتوليد الكهرباء وتحلية المياه في وقت واحد؛ إذ يمكن للطاقة النووية أن تمد المملكة مستقبلًا بمعظم ما تحتاج إليه من الماء والكهرباء، فالهيئة سبيل إلى عصر التقنية النووية، ورغم ذلك فقد خلا التقرير منه رغم أهميته وعِظمه.

تساؤلات عن التأمين على البطالة .. وعدم شمول ٢٠٠ ألف موظف سعودي في القطاع العام بأنظمة تقاعدية

تساءل أعضاء مجلس الشورى عن موظفي القطاع الخاص غير المشمولين بأي أنظمة تقاعدية، وطالبوا بالتوصية أن يشمل نظام التأمينات معلمي بند ١٠٥ مع احتساب خدمتهم، ولاحظوا تركز استثمارات مؤسسة التأمينات في المدن الكبرى بعيداً عن المناطق والمحافظات النائية. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٤/٤/١٥هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وكان المجلس قد استمع إلى تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور محمد بن عبدالله آل ناجي، ثم عرض الموضوع للمناقشة حيث لفت أحد الأعضاء إلى صدور قرارات من المجلس ومراسيم ملكية، بشأن مضمون ما أوصت به اللجنة، ولكنها لم تطبق على الوجه المطلوب من قبل الجهات الرسمية.

في حين أشار أحد الأعضاء إلى الحديث عن موعد توقف صرف زيادة ١٥٪ على رواتب المتقاعدين السعوديين في القطاع الخاص، والذي تم تحديده في ١٤٣٤/٥/١هـ، مما نتج عنه تسرب عدد كبير من الكوادر الفنية عالية التدريب والمهارة من كبرى الشركات لمجرد فقدان هذه النسبة. واقترح أن تناقش اللجنة هذا الأمر مع مسؤولي المؤسسة.

ولفت أحد الأعضاء إلى ما أعلنته المؤسسة من أنها ستقدم خدمة «التأمين على البطالة»، بمعنى أن العامل إذا ترك عمله لأي سبب خارج عن إرادته سيتم التأمين عليه من قبل المؤسسة مقابل رسوم بحدود (٢٪) و(١٪) أخرى يدفعها صاحب العمل. ورأى أن هذه الخدمة لا توجد على أرض الواقع حتى الآن، ومن المهم أن تستفسر اللجنة عنها من المؤسسة وعن موعد تطبيقها لما لها من أهمية.

وأكد أحد الأعضاء أن هناك حوالي (٢٠٠) ألف موظف سعودي في الدولة غير مشمولين بأي أنظمة تقاعدية، وهذا تقصيراً كبيراً يتعارض مع حقوقهم، برغم صدور توجيهات من المقام السامي بناءً على قرارات المجلس بأن يتم النظر في شأنهم لضمّهم لأنظمة التقاعد، ولا يزال هذا الأمر معلق ولم يتم تنفيذه. كما لفت إلى أن تطبيق نظام الأخطار المهنية على السعوديين العاملين في الدولة لم يدخل حيز التنفيذ بالرغم من أن تكلفته حوالي (١٥٠) مليون ريال سنوياً.

وبخصوص بند الاستثمارات؛ لاحظ أحد الأعضاء أن المؤسسة تركز على الاستثمار في الأصول وفقًا لاستراتيجية استثمارية طويلة المدى، بينما أوردت المؤسسة في تقريرها أن حجم الاستثمارات المتداولة بتاريخ ٢٠١١/١٢/٣١م بلغت (٩٨٪)، ورأى أن هناك تناقضًا بين السياسة الاستثمارية طويلة المدى وبين وجود هذه الاستثمارات المتداولة بهذا الحجم، وأن المؤسسة ركزت في الاستثمار العقاري وهذه السياسة فيها منافسة للقطاع الخاص، وكان الأولى أن تتوجه الاستثمارات لمجالات لا تُعد جاذبة للقطاع الخاص، مثل مشروعات البنية التحتية.

واقترح أحد الأعضاء إضافة توصية جديدة تهتم بشأن المعلمين والمعلمات الذين هم على بند (١٠٥) بأن يشملهم نظام التأمينات مع احتساب خدمتهم.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن استثمارات المؤسسة تنحصر في العقارات والأسهم، وأن التقرير لم يشر إلى أي معلومات دقيقة عن الاستثمارات الخارجية.

ورأى أحد الأعضاء أن من المناسب أن تعيد المؤسسة النظر في استئجارها لمباني خاصة بمكاتبها في بعض مناطق المملكة، كما لاحظ أن استثمارات التأمينات تتركز في المدن الكبرى وتتجاهل المناطق والمحافظات النائية، مع إدراكها لحاجتها الشديدة إلى تلك الاستثمارات العملاقة.

تحديث لوائح هيئة الري والصرف بالإحساء والتأهيل اقتصادياً للمزارع الواقعة تحت إشرافها

وافق مجلس الشورى على تحديث وتطوير اللائحة الإدارية والمالية لهيئة الري والصرف بالإحساء، واعتماد سلم رواتب موظفيها بما يتماشى مع التطلعات في تحسين خدماتها المقدمة للمستفيدين، كما وافق على دعم برامج الهيئة وأنشطتها المتعلقة بالحفاظ على البيئة الزراعية وإعادة تأهيل وتحسين الوضع الاقتصادي للمزارع الواقعة تحت إشرافها وفق رؤية تركز على تطوير برامج الإرشاد الزراعي وتحديث البرامج التشغيلية والإدارية ذات العلاقة بتقنين وتوزيع المياه بما يحفز على الترشيد في استخدامها واستغلالها بالشكل الأمثل. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٤/٤/٢١هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة الري والصرف بالإحساء للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، تلاها رئيس اللجنة المهندس محمد بن حامد النقادي، فأوضح أنه من خلال متابعة الهيئة تبين أن تفاوت السعر للتمور هو وفق ما نُص عليه في الأمر السامي الكريم بأن يكون سعر شراء الكيلو خمسةريالات للمطبقين لأنظمة الري الحديث، وثلاثة ريالات للمزارعين مستخدمي الري التقليدي، وقد ظهر أثر ذلك التحفيز لعدد من المزارعين في تطبيق أنظمة الري الحديث وعلى مستوى المناطق، والهيئة بصدد دراسة مؤشرات ذلك، وتعد اللجنة بالتوسع في بحث الموضوع مع مندوبي الهيئة عند دراسة التقرير القادم.

وأشار المهندس النقادي إلى أن الهيئة اتخذت العديد من الإجراءات التسهيلية على المزارعين ومن ضمنها استقبال التمور في الجمعيات التعاونية الموجودة في المناطق التي لديها القدرة على الفحص والتخزين والنقل. مشيراً إلى أن لدى الهيئة دراسة لتخصيص جزء من كمية التمور المنتجة لتعبئتها في المصانع الخاصة والقريبة من المناطق الزراعية.

ارتفاع أسعار الاتصالات والإنترنت والازدواجية بين الهيئة ووزارة الاتصالات تثير اهتمامات الأعضاء

لفت أعضاء مجلس الشورى إلى خطورة الاختراقات الإلكترونية التي تحدث بين وقت وآخر ضد الشركات الوطنية، وتساءلوا عن المناشط الرئيسة التي تهم كل مواطن في مجال الاتصالات، وعن الوظائف الشاغرة لدى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والتي لم تشغل بمواطنين، وعن غياب العنصر النسوي في التوظيف. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٤/٤/١٥هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعدون بن سعد السعدون، ثم عرض الموضوع للمناقشة، حيث لفت أحد الأعضاء إلى أن هناك قصوراً في أداء شركات الاتصالات في تقديم الخدمة للمواطنين، واقترح أن تتثبت الوزارة من قيام هيئة الاتصالات بواجبها في إلزام الشركات المقدمة للخدمة بتقديمها لجميع المواطنين في جميع الأحوال والمناطق.

بينما رأى أحد الأعضاء إضافة توصية تطالب الوزارة بإدراج مؤشرات قياس الأداء المتنوعة لهذا القطاع. كما أشار إلى أن الوزارة أرجعت السبب في وجود مئتين وثلاث وأربعين وظيفة شاغرة إلى بداية تأسيس شركة الاتصالات وانتقال معظم موظفي الوزارة إلى الشركة، في حين أنه قد مضى عليه عشر سنوات، وكان بإمكان الوزارة خفض الوظائف الشاغرة خلال هذه المدة، أو ربما قد لا تكون الوزارة بحاجة لهذه الوظائف؛ حيث أشارت إلى أنها حققت أهدافها. وتساءل عن مبررات الوزارة بالاستمرار في إدراج هذه الوظائف الشاغرة. وأشار إلى أن الوزارة لم تشر في المعوقات إلى أن نقص الكادر البشري قد أعاقها عن تحقيق أهدافها، ورأى أن تناقش اللجنة الهيكل التنظيمي للوزارة والذي يتضمن وكيلين للوزير، مع مسؤولي وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات حتى تنظر اللجنة في مدى ملاءمته، وربما إمكانية وضع توصية بهذا الخصوص لدعم الوزارة في تطوير هيكلها التنظيمي.

بينما أشار أحد الأعضاء إلى أنه لم يرد في نقاش المندوبين أي ذكر لاختراق المواقع الإلكترونية، خصوصًا بعد الاختراق الذي حدث لموقع شركة أرامكو السعودية، وأن ما أوردته اللجنة في الرأي يبدو مختصراً جدًا. وتساءل العضو عما إذا كانت التوصية الأولى بإنشاء مركز وطني لأمن المعلومات تفي بهذه الحاجة لحماية المواقع، أم إن الأمر يتطلب التنسيق مع عدة جهات بما فيها وزارة الداخلية، ومؤسسة النقد، وشركات الاتصالات وغيرها لمواجهة مثل هذا الخطر الذي هدد سلامة الأنظمة الإلكترونية للشركات والمؤسسات.

وأشار عضو آخر إلى أن التقرير لم يوضح التطور الحاصل في المشروعات التي تلامس حاجة المواطن مباشرة، ولا التوزيع الجغرافي لخدمات الاتصالات، وعما إذا كانت شاملة لجميع مناطق المملكة أم إن الحصيلة الأكبر من هذه الخدمات على المدن الكبرى فقط. ولفت إلى أن أسعار الاتصالات والتقنية لا تزال مرتفعة في المملكة مقارنة بدول الخليج، لافتاً النظر إلى اقتحام رسائل الدعايات الهواتف دون استئذان، مع عدم وجود وسيلة لوزارة الاتصالات لحجبها عمن لا يرغب في استقبالها.

وعد أحد الأعضاء تقرير الوزارة بأنه تقرير وصفي؛ حيث لم يتحدث عن المناشط الرئيسة التي تهم كل مواطن، ولم تسأل اللجنة الوزارة عن الجهود المبذولة في هذا الجانب. وتساءل عن ضرورة تحديد دور كل من هيئة الاتصالات ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. ورأى أن الوزارة لم تقدم سياسات عامة وخطط تطوير لقطاع الاتصالات.

واقترح أحد الأعضاء أن يتم التحقق من عدم وجود ازدواجية بين دور كل من المركز الوطني لأمن المعلومات بوزارة الداخلية ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية. ورأى كذلك أن يغطي هذا التقرير البرامج والمشروعات المقرر إنجازها بعد انتهاء المرحلة الأولى من تنفيذ الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وأن تسلط اللجنة الضوء على البرامج التي وضعت مع وزارة التربية والتعليم بشأن المناهج.

ولفت عضو آخر إلى عدم وجود أي وظيفة مشغولة بعنصر نسوي، لاسيما وأن هناك أوامر ملكية تؤكد على تخصيص جزء من الوظائف الحكومية لتشغل بعناصر نسوية مع الأخذ بالحسبان تقاليد بلادنا

الدكتور سعدون بن سعد السعدون

وظروفها، وأن من تلك الوظائف: النسخ والترجمة والبرمجة. واقترح أن يوضح التقرير البرامج المستهدفة ضمن التعاملات الإلكترونية وما تحقق منها، وعما إذا كان ما تحقق يتوافق مع المبالغ التي صرفت لصالح هذا المشروع.

وطالب أحد الأعضاء أن يكون دور الوزارة أكبر من دورها الحالي بالنسبة للتمويل والموافقة على تأسيس نظام معلوماتي سواءً للوزارات أو غيرها. ورأى أن وضع المملكة في تقنية المعلومات لا يتناسب ولا يتوازن مع مستواها الاقتصادي، وأنه لابد أن تبادر الوزارة في وضع بعض الحلول والأنظمة والتطبيقات التي تتوازن مع اقتصاد المملكة، كما يمكن استثمار البنية الأساسية لتقنية المعلومات وأن تحقق عائداً ضخماً جدًا للمملكة، وتنمية الاقتصاد، وتكوين آليات جديدة للاستثمار فيها.

أحد الأعضاء لاحظ عدم وجود دراسة تشخص حالة الاتصالات في المملكة لما له علاقة بمهام الوزارة، وأشار إلى أن تقرير اللجنة لخص تقرير الوزارة، مع إجابات عامة من المندوبين دون معرفة التساؤلات التي أثارها أعضاء اللجنة. وانتقد ما ذكره التقرير من صعوبة الحصول على موظفين بكفاءة مناسبة وخبرة مع وجود الكثير من الكليات والمعاهد والمبتعثين.

واقترح أحد الأعضاء الاهتمام بالأفراد قبل المؤسسات بشأن الجرائم الإلكترونية، وذلك بدراسة القوانين الدولية بهذا الشأن، وإنشاء قوانين خاصة بالمملكة مرتبطة بالشريعة الإسلامية، وتوعية المجتمع لحماية نفسه من هذه الجرائم، مع التنسيق مع وزارة التعليم العالي لفتح المجال في ابتعاث طلاب في تخصص قانون الحوسبة الجنائية.

الأعضاء يقترحون جامعة طبية في (التخصصي) ودوراً توعوياً صحياً لمركز الأبحاث

لفت أعضاء مجلس الشورى إلى ضعف التعاون بين مستشفى التخصصي والمستشفيات المرجعية التي تخدم أبناء المناطق النائية، ولاحظوا تركيز المستشفى في السنوات الأخيرة على المستويات الصحية المتعددة، مما يجعله يهدر كثيرًا من وقته وإمكانياته وموارده في تقديم خدمات يمكن أن تقدم في مستشفيات أخرى، وتساءلوا عن دور مركز الأبحاث التابع للمستشفى في التوعية الصحية العامة، واقترحوا على وزارة التعليم العالي أن تتعاون مع المستشفى لإنشاء جامعة طبية داخل المستشفى، وطالبوا بمعرفة كلفة تشغيل السرير في المستشفى مقارنة بالمستشفيات التخصصية المماثلة محليًا وإقليميًا ودوليًا، وبزيادة عدد الأسرة بالمستشفى. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٤/٤/٢١هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور محسن بن علي فارس الحازمي، ثم عرض للمناقشة حيث رأى أحد الأعضاء أنه كان ينبغي للجنة أن تتتبع موضوع مؤشرات الأداء للمستشفى، وأن تزود المجلس بذلك في تقاريرها القادمة، وتساءل عن ملاءمة عدد موظفي المستشفى مع عدد الأسرّة الموجودة فيها، ولاحظ أن عدد الأسرّة في المستشفى زاد أربعة أسرّة فقط من عام ٢٠١٠م، مع ثبات عدد أسرة العناية المركزة.

وتساءل عضو آخر عن أسباب انخفاض عدد المرضى الذين تم معاينتهم في عيادات التعاون الصحي في المناطق إلى (٢١٪)، وعن أسباب ضعف التعاون بين مستشفى التخصصي والمستشفيات المرجعية التي تخدم أبناء المناطق النائية.

ولاحظ أحد الأعضاء ارتفاع تكلفة استئجار بعض المساكن، وقال إن التقرير ذكر أن تكلفة (الاستديو) تتراوح في مجمع قرية العمودية ما بين (٥٤) ألف ريال، و(١٠٩) آلاف ريال، وتساءل عما إذا كانت هذه المساكن تستحق هذه المبالغ الكبيرة.

وعن اقتراح المستشفى بناء مبنى متكامل لصناعات التدريب والتعليم، تساءل أحد الأعضاء: إذا كان من يعمل في المستشفى وفرعه في جدة أكثر من (٨٠٠٠) موظف، فهل يعجز المستشفى عن تأمين قاعات للتدريب وإحضار مدربين لرفع أداء كفاءات المستشفى؟

وأشار أحد الأعضاء إلى تركيز المستشفى في السنوات الأخيرة على المستويات الصحية المتعددة، من الرعاية الصحية الأولية والثانية والثالثة بينما أُنشئ المستشفى لتقديم خدمات متخصصة من الرعاية الثالثة والتخصصية للأمراض المستعصية، مما يجعله يهدر كثيرًا من وقته وإمكانياته وموارده في تقديم خدمات يمكن أن تقدم في مستشفيات أخرى.

ولفت عضو آخر إلى ما ورد خطأ في التقرير أن العدد الإجمالي للأسرة (١٠٣٨) سريرًا، بينما العدد الصحيح (٧٥٦) سريرًا، إضافة إلى (٢٨٢) سريرًا لجراحة اليوم الواحد، وأن عدد العاملين يصل إلى عشرة آلاف موظف وليس(٨٤٨٥) عاملا إذا أخذ في الحسبان الخدمات التي تسند إلى شركات متخصصة تعمل مع المستشفى. وبحسب أعداد العاملين وعدد الأسرة الموجودة التي ذكرها التقرير، فإن نسبة العاملين تصل إلى (٨) عاملين لكل سرير في المستشفى، وهذه نسبة عالية جدًا.

وطلب عضو آخر إضافة توصية بخصوص التوسع في برامج الطب المنزلي.

كان ينبغي على المستشفى أن يبحث في موضوع تزايد الخدمات التي يقدمها المستشفى، وأن تقدم مقترحات جيدة لتعالجها.

ولفت عضو آخر إلى معاناة المستشفى وبقية المستشفيات المرجعية من مشكلة الكادر الصحي للمستشفى، وأن الكادر الصحي تم تغييره منذ سنة وبضعة أشهر، وخفضت رواتب الفنيين والاستشاريين، مما انعكس سلبًا؛ وأدى إلى العزوف عن التوجه للعمل في هذه المستشفيات، ورأى أن تخرج اللجنة بتوصية قوية للنظر في الكادر الصحي، وأن ترفع رواتب الاستشاريين لاسيما أن أعدادهم في المستشفى ليست كبيرة.

وأكد أحد الأعضاء أن المستشفى يحوي مرافق وكوادر وكفاءات تكفل له بأن يكون صرحًا طبيًا تعليميًا، فوجود مثل هذا المرفق الطبي في المستشفى يجعل منه مرفقًا متكاملاً يحوي الجانب العلاجي والبحثي والتعليمي لتغطية العجز الكبير في كثير من

الدكتور محسن بن علي الحازمي

التخصصات الطبية المرتبطة بعمل المستشفى والقطاع الطبي في المملكة. واقترحَ أن يضمن قرار المجلس توصية لوزارة التعليم العالي بالتعاون مع مستشفى الملك فيصل التخصصي بإنشاء جامعة طبية داخل المستشفى.

واقترح أحد الأعضاء أن تتبنى المؤسسة افتتاح فروع لها في مختلف مناطق المملكة لتخفف الضغط على مدينتي الرياض وجدة.

ورأى عضو آخر أنه من غير المناسب مطالبة المستشفى بمنع تسرب الكفاءات، واستقطاب كفاءات جيدة لخدمة المواطن ومنحه العناية الصحية الكافية، في الوقت الذي يطبق فيه المستشفى سقف الكادر الصحي الذي يوازي بين طبيب في مستشفى متخصص مرجعي وطبيب آخر في مستشفيات قد لا تتعدى الأسّرة فيها خمسين سريرًا.

وطالب أحد الأعضاء بتوضيح المرتبات التي يتقاضاها العاملون غير السعوديين لتتضح نسبة كلفة هذه المرتبات من الكلفة التشغيلية العامة للمستشفى.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن التوصية «الثانية» تشير إلى إعطاء المؤسسة المرونة اللازمة لمراجعة الكوادر والمزايا المالية، في حين أعد مجلس الخدمة المدنية لائحة موحدة لموظفي المؤسسات والهيئات العامة والصناديق الحكومية ذوات اللوائح الخاصة، وتم رفعها للمقام السامي، ثم أحيلت لهيئة الخبراء. لذا، فإن تبني مجلس الشورى لهذه التوصية قد يتعارض مع ما تنتهي إليه الدراسة في هيئة الخبراء.

وطالب أحد الأعضاء بدعم التدريب في هذه المنشأة، وبخاصة أن هذا سيسهم في تطوير كوادرها، نظرا لأهمية التدريب كمتطلب رئيس لتطوير العمل في أي منشأة، وهو أحد أشكال الاستثمار في رأس المال البشري.

بينما طلب عضو آخر قياس كلفة تشغيل السرير في المستشفى مقارنة بالمستشفيات التخصصية المماثلة محليًا وإقليميًا ودوليًا.

ورأى عضو آخر أهمية التوصية بزيادة الأسرة في المستشفى من (١٣٣٧) إلى (٢٥٠٠) خلال السنوات الخمس القادمة، فقد عمل كل من مستشفى الملك خالد الجامعي ومستشفى الملك فهد بالحرس الوطني على تحقيق هذا الهدف.

مجلس الشورى يطالب بحوافز مادية لموظفي مصلحة الزكاة ومتابعة المتأخرين عن السداد

دعا مجلس الشورى الجهات ذات العلاقة إلى التعاون مع مصلحة الزكاة والدخل في كل ما يدعم عملها ويؤدي مهمتها، مع إتاحة الربط الإلكتروني وتوفير المعلومات، وربط تقديم الخدمات للمكلفين بتقديم شهادة من المصلحة سارية للفعول، مع دراسة منح موظفي المصلحة حوافز مادية كافية وربط ذلك – عبر آلية مناسبة وعادلة – بما يتحقق في المصلحة من تحصيلات وبما يمكنها من استقطاب الكفاءات المتميزة والمحافظة عليها. وأكد المجلس على أهمية تكثيف المصلحة جهودها لحمل المكلفين على دفع زكواتهم، وتوظيف كل الوسائل المعينة على ذلك، سواء في متابعة المتخلفين والمتأخرين أو تشجيع المبادرين والملتزمين.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٤/٤/٢٢هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمصلحة الزكاة والدخل للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور سعد بن محمد مارق، لإبداء وجهة نظر اللجنة حيال ملحوظات الأعضاء وآرائهم، فأوضح أن مقياس أداء الأجهزة الحكومية مناط بـ «مركز قياس الأداء للأجهزة الحكومية»! والصادر بشأنه قرار مجلس الوزراء رقم «١٨٧٥» وتاريخ ١٤٢٩/٧/٤هـ، وأن اللجنة ترى وجاهة مقترح قياس الأداء، خاصة فيما يتعلق بوجود معلومات في تقرير المصلحة يمكن من خلالها قياس الأداء! وأن ذلك سيتم مناقشته مع مندوبي المصلحة لاحقاً.

وأشار رئيس اللجنة إلى أن هناك مقترحاً يطالب بأن توضح تقارير المصلحة القائمة عدد المتهاونين في سداد مستحقاتها، وكذلك تضمين التقارير مقارنة الإيرادات الفعلية مع المستهدفة، وأن اللجنة تؤيد هذا المقترح، وسيكون محور نقاش مع مندوبي المصلحة في التقرير القادم.

وعن مطالبة عدد من الأعضاء مصلحة الزكاة والدخل بتوعية المواطنين بأن أموال الزكاة التي يتم تحصيلها من الشركات والمؤسسات تدفع للضمان الاجتماعي، أوضح الدكتور سعد مارق أنه منذ تأسيس المصلحة وجميع برامجها وفعالياتها وتقاريرها توضح ذلك! حيث يتم إيداع حساب الزكاة في حساب مستقل في مؤسسة النقد العربي السعودي ثم يذهب لمصلحة الضمان الاجتماعي.

وفيما يتعلق بأنه يجب ألا يقتصر دور المصلحة على زكاة عروض التجارة بل على جميع موارد الزكاة! أوضح أن نظام الزكاة معروض على المجلس وبالإمكان طرح الملحوظات عليه في حينه وقبل إقراره.

الأعضاء يطالبون مكتبة الملك فهد بشراكات ثقافية عالمية وتكامل مع جهات محلية

طالب أعضاء مجلس الشورى أن تنظم مكتبة الملك فهد الوطنية برامج ثقافية ومعرفية لتحقيق بعض مهامها الأساسية، وتساءلوا عن حجم استفادة مؤسسات الدولة وأجهزتها من الرصيد المعرفي الكبير المتاح في المكتبة، ولفتوا إلى عدم وجود توصيف للكوادر البشرية المتوافرة في المكتبة، ودعوا إلى أن تتبنى المكتبة خطة استراتيجية وطنية تهدف للخروج بمشروعات هامة سواء كانت تقنية أو ثقافية. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٤/٤/٢١هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية، بشأن التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور راشد بن حمد الكثيري، ثم عرض الموضوع للنقاش، حيث تساءل أحد الأعضاء عن تاريخ الانتقال إلى مبنى المكتبة الجديد، ومتى يتمكن الباحثون من الحصول على ما يريدونه، وعبر عن تطلعه إلى مزيدٍ من الأنشطة الثقافية على غرار مكتبة الملك عبدالعزيز الوطنية؛ لإثراء الثقافة في المجتمع.

ورأى أحد الأعضاء أن عمل المجلس عمل قانوني إجرائي، ومن الأنسب أن يكون للتوصيات المعايير المقبولة من الناحية القانونية، ومن أهمها أن تكون التوصية محددة وقابلة للتطبيق. ووصف العضو توصية اللجنة بأنها عامة وأن ما جاء في الرأي أدق من التوصية. ورأى أن تتجه التوصية إلى ما ورد في المعوقات من إشكالية الوظائف المتعلقة بالمراتب التنفيذية والقيادية والاستشارية.

وتساءل عضو آخر عن مدى الإقبال والاستفادة لمؤسسات الدولة وأجهزتها من الرصيد المعرفي الكبير المتاح في المكتبة، وعن الإقبال من قبل الباحثين على استخدام تقنيات المكتبة. وقال إن التقرير لم يتطرق لجمهور المستفيدين وأعدادهم – سواء كانوا أفرادًا عاديين أو باحثين أو جهات ومؤسسات رسمية – وهذه النقطة هي المحورية في خدمات المكتبات. واقترح أن تدرس اللجنة تقديم توصية بتغيير موقع المكتبة الجغرافي؛ حيث رأى أن موقعها الحالي يوجد في منطقة تجارية مكتظة. ولفت إلى خلو التقرير من عدد القوى البشرية العاملة في المكتبة، والتي قال إن عدد موظفيها يزيد عن «٤٥٠» موظفاً.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن التقرير وصفي، ولم يتضمن أي معلومات عن الموازنة العامة، والقوى البشرية. وأنه من الصعب اتخاذ قرار بتوصية لدعم المكتبة. وتساءل عن الأساس الذي اعتمدت عليه اللجنة في طلب الدعم، حيث لا توجد مبررات واضحة لذلك.

ولفت عضو آخر إلى أن المكتبة قامت بتدريب عدد من طلاب المعهد المهني الصناعي الثاني بالرياض، وأنه بإمكان المكتبة – وهي كيان ثقافي وطني كبير – أن توسع تعاونها، وتقيم شراكات مع جامعاتنا العريقة والتي تمثل بيوت خبرة بما تحويه من المكتبات الكبيرة والتراكمية التكوين، كما أن لدى الجامعات ما هو أهم وهم الطلبة والطالبات والباحثون والأساتذة. وأكد على أن المكتبة تنتظرها مشروعات عملاقة، في عالم يتعولم ثقافيًا بسرعة هائلة، وأن الجميع يتشوّق إلى كل جهد يعكس المشهد الثقافي في المملكة.

وطلب عضو آخر بعرض ميزانية المكتبة والقوى البشرية الحالية، واقتراح ما يجب أن يكون عليه الدعم المالي والبشري، وأن تتساءل اللجنة عن توصياتها السابقة وما جرى بشأنها؛ وذلك باستضافة مندوبين من المكتبة.

الدكتور راشد بن حمد الكثيري

وانتقد أحد الأعضاء عدم وجود توصيف دقيق للكوادر البشرية المتوافرة في المكتبة، وأن التوصيف لما تم بشأن تنمية الكوادر البشرية لم يعط الصورة كاملة ليوضح التطوير المهني لديهم، وأن التقرير لم يوضح المخرجات المتعلقة بمدى استفادة الفئات المستهدفة من خدمات المكتبة، كما أن التقرير خلا من بعض مهام المكتبة ومن ذلك: صيانة المقتنيات والنشر وإعداد البحوث والدراسات. وعن مهمة خدمة المعلومات، تساءل عن سبب عدم وجود تكامل مع الجهات الأخرى مثل مدينة الملك عبدالعزيز والمكتبة السعودية الرقمية والجامعات، ووصف كلًا من خدمات المكتبة الإلكترونية والإعارة التبادلية بالضعيفة للغاية على الرغم من أهميتها للباحثين في مختلف مناطق المملكة، وأكد على ضرورة تفعيل التبادل للكتب مع مكتبات عربية وعالمية، وإتاحة هذه الخدمة إلكترونيًا.

وقدم أحد الأعضاء عدة اقتراحات تمثلت في قيام المكتبة بتنظيم البرامج الثقافية والمعرفية لتحقيق بعض مهامها الأساسية، وأن توصي اللجنة بتبني خطة استراتيجية وطنية تهدف للخروج بمشروعات هامة سواء كانت تقنية أو ثقافية، وبتحديث قواعد البيانات بصورة دورية وتعاونية وإصدار القوائم المحدثة سنويًا، وتوزيعها بهدف تعميم الفائدة منها، وأخذ الحيطة والحذر في جميع البرامج المنفذة في التقنيات والأنظمة المستخدمة، وتوفير أمن حقيقي لقواعد المعلومات، واعتماد وظائف نسائية كافية للمكتبة.

وطالب عضو آخر بأن تعمل المكتبة على عقد الاتفاقيات المحلية والعالمية مع المجلات العلمية المحكمة التي تعمل على نشر الأبحاث الجديدة والمتخصصة في كافة جوانب المعرفة، مع إنشاء مؤسسة خاصة بالترجمة لتغذية المكتبة بآخر الكتب والأبحاث والمجلات العالمية وترجمتها.

في مناقشات تقرير هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج

تشجيع المنافسة وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في إنتاج الكهرباء

طلب أعضاء مجلس الشورى بتوسيع مساهمة القطاع الخاص لزيادة الاستثمار في تحلية المياه وتوليد الكهرباء، ودعوا هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج إلى مراجعة أنظمتها وإجراء التعديلات اللازمة لمساعدتها على تنظيم القطاع وكسر الاحتكار وحماية المنافسة، وإلى تقليل الهدر في استهلاك الطاقة، مع دراسة أساليب أخرى لعملية الترشيد الاستهلاكي، وتعزيز العائد الاقتصادي. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٤/٤/٢٢هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن التقرير السنوي لهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، تلاه رئيس اللجنة المهندس محمد بن حامد النفادي ثم عرض للمناقشة؛ حيث دعا أحد الأعضاء إلى العمل على تشجيع المنافسة، وتوسيع مساهمة القطاع الخاص على زيادة الاستثمار في تحلية المياه وتوليد الكهرباء، وربط مدة عقود الشراء بحجم الإنتاج، وكفاءة انخفاض التكاليف، وباستخداماته للطاقة المتجددة وترشيده للطاقة.

وطلب عضو آخر بمراجعة المقارنة بين تكاليف القطاع ومؤسسة التحلية الواردة في التقرير؛ لأنها مقارنة بين تكاليف التشغيل والتكاليف الكلية، وكان من المفترض أن تقارن التكاليف الإجمالية مع بعضها، مع الأخذ في الحسبان أن أسعار المياه والكهرباء تحدد من قبل الدولة.

وأوضح أحد الأعضاء أن هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج أنشئت لكسر الاحتكار وتشجيع المنافسة. وأنه باستعراض المعوقات الواردة في التقرير والمتمثلة في عدم الالتزام بما يصدر عن الهيئة من تعليمات لعدم وجود نص نظامي واضح وصريح يعطي الهيئة صلاحية إيقاع الغرامات على مقدم الخدمة أو المرخص لهم، اقترح العضو إلزام الهيئة بمراجعة أنظمتها وإجراء التعديلات اللازمة لمساعدتها على تنظيم القطاع وكسر الاحتكار وحماية المنافسة.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن التقرير يحتوي على موضوعات لها تأثير بيئي سلبي لم تتم الإشارة إليها، ورأى أنه يمكن كبح هذه المؤشرات السلبية عن طريق استخدام التقنيات والمقاييس والأنظمة البيئية، وعبر عن أمله في أن تضمن جميع لجان المجلس التي تقوم بدراسة تقارير لها علاقة بالبيئة – في توصياتها- ما يدعو إلى استخدام التقنيات البيئية، والالتزام بمقاييس حماية البيئة.

ورأى عضو آخر مناسبة توجيه حملة إعلامية توعوية شاملة عبر وسائل الإعلام والمدارس والجامعات والجمعيات الخاصة بالتوعية حيال خطورة الاستهلاك غير الرشد للمياه.

وطلب عضو آخر أن تقوم اللجنة بدعوة المسؤولين في شركة الكهرباء لمناقشتهم حيال ما جاء في التقرير، ولاحظ أحد الأعضاء أن هناك ضعفاً في التركيز على البحث العلمي والدراسات من قبل الهيئة، كما لفت إلى أن التوصيتين «الأولى» و«الثانية» تتعارضان مع أنظمة قائمة كنظام الشركات، ونظام حماية المنافسة. وأن للمجلس من خلال المادة «الثالثة والعشرين» صلاحية أن يعدل أي نظام يراه أو اقتراح نظام جديد.

كذلك لاحظ أحد الأعضاء أن اللجنة لم توضح تأثير تكلفة انحطاط المستأجرة على التكلفة النهائية، ونوه إلى أهمية تقليل الهدر في استهلاك الطاقة، في حين لم توضح اللجنة أسباب ذلك الهدر.

ولاحظ أحد الأعضاء أن اللجنة أغفلت المشكلات والصعوبات التي أوردتها هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج، ولم توضح للمجلس موقفها من هذه الصعوبات والحلول المقترحة، ومن تلك الصعوبات أن المملكة تعيش نمواً في الطلب على الطاقة الكهربائية، مما يعكس مستوى عالياً من الرفاهية، وهذه الرفاهية ستؤدي إلى زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية وتزيد التكاليف والأحمال التي تتطلب دعم شركة الكهرباء من قبل الدولة، لبناء منظومة أساسية للكهرباء من إنتاج ونقل وتوزيع، مع مراعاة أن نمط الاستهلاك السنوي للطاقة الكهربائية يتضاعف في فصل الصيف. واقترح على الهيئة أن تعيد دراسة أساليب أخرى لعملية الترشيد الاستهلاكي، وتعزيز العائد الاقتصادي وتغيير التسعيرة بناء على الاستهلاك الزمني ورفع كفاءة منظومة الكهرباء في المملكة بشكل عام.

وطلب أحد الأعضاء توضيح جدول الإيرادات الوارد في التقرير، ولفت إلى أن اللجنة أوردت معايير للأداء المالي والقدرة على التمويل، ومعدل تغطية تكاليف الإقراض والمعايير المتعلقة بتحصيل الديون، وذكرت أن ذلك يساعد على مقارنة أداء الشركة بأداء الشركات الأخرى سواء إقليمياً أو عالمياً، إلا أنها لم تورد أي تطبيق لهذه المعايير حتى يتم التأكد من حسن استخدام الموارد المتاحة.

اللجنة الأمنية: العمالة السائبة قضية وطنية تحتاج إلى مشروع وطني متكامل

المجلس يرفض رسم ٢٠٠٠ ريال لطلب إلغاء بلاغ هروب العمالة الوافدة

قرر مجلس الشورى عدم الموافقة على ما جاء في الفقرة رقم «٢» من ضوابط بلاغات تغيب العمالة الوافدة ونصها: «في حال طلب إلغاء البلاغ بعد مضي أسبوع من تاريخ تسجيله على النظام المركزي، يتوجب على صاحب العمل «المُبلغ» دفع رسم مالي قدره ألفي ريال «٢٠٠٠» عن كل وافد يطلب إلغاء بلاغ تغيبه، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٤/٤/٢٢هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الأمنية، بشأن ضوابط بلاغات تغيب العمالة الوافدة عن العمل وطلبات إلغاء تلك البلاغات، تلاه رئيس اللجنة اللواء الدكتور محمد بن فيصل أبو ساق، ثم عرض الموضوع للمناقشة حيث أيد أحد الأعضاء اللجنة في توصيتها بعدم فرض رسوم؛ ورأى أن الأمور يجب أن تسمى بمسمياتها فالمطلوب سداده ليس برسم وإنما عقوبة، في حين أن العقوبة لا تفرض إلا بوجود مخالفة، والسؤال هنا ما المخالفة التي اقترفها صاحب العمل وهو المتضرر حتى يتم فرض هذا الرسم عليه؟

ورأى عضو آخر أن المبررات التي ذكرت من وزارة العمل ووزارة الداخلية لفرض الرسوم تستخدم كأداة ضغط من صاحب العمل على العامل، وتساءل عن مدى انطباق هذه المبررات على ظاهرة هروب العمالة المنزلية.

وطالب أحد الأعضاء بإيجاد حلول جذرية لظاهرة هروب العمالة المنزلية التي يعاني منها المجتمع، ولفت إلى عدم وجود دراسة توضح العلة بين تغيب الوافدين وبين تلاعب أصحاب العمل؛ وأن فرض الغرامة في غير محله.

وأوضح أحد الأعضاء أن وزارة العمل ذكرت أن عدد العمالة الهاربة «١،٣٧٣،٨٣٧» هارباً؛ في حين أن وزارة الداخلية ذكرت أن عدد العمالة الهاربة «٤٥١،٤٦١» هارباً، الفارق كبير بين الرقمين، وهو ما يعد دليلاً على عدم وجود إحصائية دقيقة مع معاناة المجتمع من هذه المشكلة، وتساءل عن كيفية إيجاد حلول للمشكلة في حين لا نملك إحصائية صحيحة، وشاركه عضو آخر الرأي في عدم وجود دراسة واضحة مفصلة تحدد حجم البلاغات وطلبات الإلغاء وفئة العمالة وجنسياتها وأسباب تغيبها، لاسيما أن ذلك سبيلاً إلى التعرف على حقيقة المشكلة وإيجاد الحلول اللازمة؛ فالبداية بمجرد فرض عقوبات أو غرامات سواء على العامل أو الكفيل هذا فيه تعّجل ولا يحل المشكلة، فالدراسة المستفيضة هي التي تستقصي المشكلة وتعرف أسبابها.

ورأى أحد الأعضاء أن هذه الرسوم تمثل عبئًا كبيرًا على صاحب العمل تضاف إلى أعباء أخرى مثل تذاكر السفر ورسوم مكاتب الاستقدام.

ورأى أحد الأعضاء أن عدم دفع الرواتب من أهم أسباب هروب العمالة؛ مشيراً إلى تصريح وزير العمل الأندونيسي أن «٨٠٪» من مشاكل العمالة الأندونيسية هي عدم دفع الرواتب، وكذلك وزير العمل البنجلاديشي صرح أن العمالة البنجلاديشية تطالب بمئة مليون دولار على الشركات والمؤسسات السعودية، وأرجع العضو أحد أسباب انتشار ظاهرة التسول عند المحطات والإشارات إلى عدم دفع الرواتب.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن العرض يرسو على الشركة التي تقدم العرض الأقل في المناقصات الحكومية، وأن ذلك ينعكس سلبًا على وضع العمالة بتأخر صرف رواتبهم، ومن ثم هروبهم؛ إضافة إلى ما يترتب على ذلك من مشاكل أخرى ومنها سوء المعاملة، لاسيما أن كثيرًا من العمالة خاصة العمالة المنزلية تعاني من سوء المعاملة، والسكن غير المناسب.

وأوضح أحد الأعضاء أنه لا توجد جريمة تسمى «هروب»، وإنما ما يحصل هو ترك للعمل أو تغيب عن العمل؛ فالهروب يقتضي أن تكون إقامة العامل إقامة جبرية وهذا غير متصور، وأن ما المجلس بصدده هو بلاغ بتغيب وهو ما ينبغي التركيز عليه وعما إذا كان حقاً للمُبلغ أم لا. ولفت إلى أن الرسم تحول بهذا الشكل إلى عقوبة؛ وبالتالي أصبح الإبلاغ عن التغيب أو الإلغاء برسم بـ ٢٠٠٠ ريال أمر غير مقبول.

وأكد عضو آخر على أهمية موضوع العمالة في المملكة، لاسيما أنها أضرت بالاقتصاد الوطني، وأدت إلى جرائم أمنية كثيرة.

وتساءل أحد الأعضاء عن سبب عدم معاقبة العامل الذي يهرب من كفيله، لاسيما في ظل وجود قنوات رسمية وشرعية يستطيع إيصال مظلمته من خلالها، لا أن يقوم بالهروب، وأن من القنوات التي يمكن أن يلجأ إليها سفارة بلاده.

وطالب أحد الأعضاء وزارة العمل بإيجاد الحلول اللازمة لإنهاء مشاكل العمالة، ومن تلك الحلول إيقاف منح تأشيرات استقدام العمالة وحصرها على من يستحقها سواء للأفراد أو الشركات والمؤسسات، وإجراء دراسة شاملة لواقع تلك العمالة للحد من تزايدها ومشاكلها.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن صاحب العمل هو المتضرر من جراء هروب العامل ووضع رسوم عليه ليس عدلاً، وقد يكون العامل هو المتضرر من إقامته لدى الكفيل وهروبه يبدو له أفضل خيار تفاديًا لأمور أعظم وأخطر.

ورأى أحد الأعضاء أن الاقتراحات التي وردت من وزارة

اللواء الدكتور محمد بن فيصل أبو ساق

الخارجية في تقرير هيئة الخبراء هي اقتراحات وجيهة جدًا من فترة السماح بإلغاء البلاغ دون استيفاء أي رسوم وبعد تصفية حقوقه والتزاماته، لاسيما أنها مهمة وتعكس الاحترام ما بين الكفيل والعامل.

واقترح عضو آخر وضع دراسة متأنية وشاملة وإيجاد رؤية واضحة لموضوع العمالة، لاسيما أن أعدادها هائلة قد تصل إلى «٧-٩» مليون عامل فهذه الأرقام تحتاج دراسة بحثية علمية.

وذكر أحد الأعضاء أن التكييف القانوني والمالي غير صحيح، فمبلغ ٢٠٠٠ ريال ليس رسماً مالياً على الإطلاق؛ فالرسم المالي هو ما يكون مقابل خدمة معينة تقدم للمستفيد، ووفقًا لقواعد العدالة يجب أن يتناسب الرسم مع الخدمة المقدمة.

وأشار عضو آخر إلى أنه في ظل انتشار السوق السوداء نرى هروب الكثير من العمالة المنزلية، لاسيما أن العمالة المنزلية مهمة وليست من الترف كالسائقين وغيرهم؛ والمجتمع يحتاج إلى الدعم والمساعدة.

ثم تحدث رئيس اللجنة اللواء الدكتور محمد بن فيصل أبو ساق لإبداء وجهة نظرها تجاه ملحوظات الأعضاء، فأوضح أن مشكلة العمالة السائبة هي قضية وطنية تحتاج إلى مشروع وطني متكامل ومستقل، مع إجراء تعديلات مختلفة في عدد من الأنظمة ذات العلاقة لنظام الإقامة ونظام العمل.

وأضاف أن هذه العمالة ليس لها إحصائية محددة؛ ولكنها بلا شك تشكل هاجسًا وطنيًا وأمنيًا يجب ضبطه، وأما ما يتعلق بجوانب حقوق الإنسان، فاللجنة لا ترى أن ذلك ينطبق على هذه القضية بالتحديد. ثم صوت المجلس بالموافقة على توصية اللجنة بعدم الموافقة على فرض رسم ٢٠٠٠ ريال على صاحب العمل في حال طلب إلغاء البلاغ بعد مضي أسبوع من تاريخ تسجيله على النظام المركزي.

تساؤلات عن منح علامة الجودة للمصانع وانتشار المنتجات المغشوشة في الأسواق

طالب أعضاء مجلس الشورى بالاستفادة من المختبرات المركزية والمعامل الموجودة في الجامعات السعودية، وبخاصة الجامعات الكبرى منها، وبتطبيق المواصفات الأمريكية والأوروبية على جميع السلع الواردة إلى السوق السعودي من دول شرق آسيا، وأن تتعامل الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة مع واقع تسرب الكفاءات الذي يعانيه هذا الجهاز مما يؤدي إلى خطورة عدم توفير الخدمة. كما دعا أعضاء المجلس إلى عدم تدخل الهيئة في الإجراءات الداخلية للمختبرات وعملها لتقوم بتفعيل دور تلك المختبرات أو إلزامها بأعمال محددة. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٤/٤/٢١هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن التقرير السنوي للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، تلاه رئيس اللجنة الأستاذ أسامة بن علي قباني، ثم عُرض الموضوع للمناقشة، حيث لفت أحد الأعضاء إلى أن هناك تناقضاً بين التوصية «الأولى» التي أكدت على أهمية تفعيل دور المختبرات الخاصة بالهيئة بما يمكّنها من الانتشار وتعدد التخصصات، في حين ذكرت في سياق ملحوظاتها على هيكلية الهيئة إداريًا بأنه لا حاجة لتعدد فروع الهيئة في مناطق المملكة المختلفة، لأنه من الأفضل أن يكون للهيئة فروع إدارية ومختبرات بتعدد منافذ دخول السلع للمملكة، وأنه من الملائم أن توجد المختبرات الخاصة بتلك المنافذ مع ربطها إداريًا بمركز الهيئة الرئيس في الرياض. ورأى أن المركزية الإدارية ستُطيل أمد إجراءات الاختبارات على السلع وتقرير نتائجها ثم اعتمادها، مما سيكون له أثره السلبي على عمليات التخليص الجمركي وعلى صلاحية بعض السلع التي قد تتأثر بطول مدة التحزين، وبخاصة المواد الغذائية.

بينما أشار أحد الأعضاء إلى أن توصية اللجنة «الثالثة» تُعارض أنظمة قائمة، ولا يمكن تطبيقها عمليًا، فالمرجع القانوني لإنشاء المراجعة الداخلية يستند إلى قرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشأن، إضافة إلى أن تنظيم الهيئة قد أشار إلى أن الهيئة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تمتع بالاستقلال المالي والإداري. ورأى أن موقع المراجعة الداخلية يجب أن يكون في الهيئة، إضافة إلى ذلك فقد نصت اللائحة أن يرتبط مديرها بالمسؤول الأول في الجهة، كما أن تنظيم الهيئة أشار في مادته «الحادية عشرة» أن محافظ الهيئة هو المسؤول التنفيذي المباشر للعمل. لذا، فتوصية المجلس أن يرتبط المراجع الداخلي بمجلس الإدارة غير مناسبة.

وأوضح أحد الأعضاء أن دور الهيئة هو اعتماد المختبرات في القطاع الخاص وفق لائحة اعتماد الخدمات ومراقبة المختبرات للتأكد من قدرتها وكفاءتها على أداء الاختبارات، لكن لا ينبغي لها أن تتدخل بالإجراءات الداخلية للمختبرات وعملها لتقوم بتفعيل دور تلك المختبرات أو إلزامها بأعمال محددة.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن التوصية «الأولى» تشير أن هناك قلة في المختبرات ونقصًا في انتشارها وتعددًا في اختصاصاتها، بينما وفق الخطة التشغيلية للهيئة كان المستهدف اعتماد خمسة مختبرات للقطاع الخاص خلال الخطة واُعتمد سبعة عشر مختبرًا، كما أن المعتمد في خطة التنمية التاسعة أربعة مختبرات سنوية، وفي عام التقارير اعتُمد أحد عشر مختبرًا متجاوزًا المستهدف في الخطة.

وتساءل عضو آخر عن التخصصات التي تطلبها اللجنة وكيف يكون هناك حاجة لتعدد التخصصات كما أشارت توصية اللجنة «الأولى»، بينما أشار تقرير الهيئة إلى أن هذه المختبرات تقوم بإجراء عدد كبير من الاختبارات في المجالات الكيميائية، والمعدنية، والإنشائية، والغذائية، ومواد البناء والاشعاع والمعايرة وغيرها.

ولاحظ أحد الأعضاء أن هناك عدم التزام جدي من قبل المستوردين في اتباع المواصفات التي أصدرتها الهيئة، وأنه لو اتُبعت هذه المواصفات لما وجدت المنتجات المقلدة والمغشوشة في الأسواق.

الأستاذ أسامة بن ماجد قباني

ورأى أحد الأعضاء أن الجودة لا تطبق في المصانع، فقد مُنح «٢٧٠» مصنعًا علامة الجودة على الرغم من وجود مئات المصانع في المملكة، وتساءل عما إذا كان الحصول على علامة الجودة اختياري، ولاحظ أحد الأعضاء عدم وجود كادر وظيفي خاص بالهيئة، مما تسبب في تسرب للكفاءات الوطنية فيها.

وذكّر أحد الأعضاء بتقارير مصلحة الجمارك التي تشير إلى ضبط عدد كبير من السلع المقلدة والمغشوشة، وأن الجميع يلاحظ انتشارها في الأسواق التي تبيع السلع المخفضة، وتساءل عن كيفية دخول هذه السلع إلى السوق السعودي، وطالب بتطبيق المواصفات الأمريكية والأوروبية على جميع السلع الواردة إلى السوق السعودي من دول شرق آسيا.

وانتقد عضو آخر دور الهيئة في التوعية الإعلامية والتثقيف بشأن السلع المقلدة والمغشوشة ووصفه بالضعيف، إضافة إلى أنه لا يوجد تعاون أو دعم بين الهيئة وجمعية حماية المستهلك.

وطالب أحد الأعضاء بالاستفادة من المختبرات المركزية والمعامل الموجودة في الجامعات السعودية، وبخاصة الجامعات الكبيرة منها؛ وذلك وفق آلية محددة تنظمها تلك الجامعات، لاسيما أن هذه المعامل والمختبرات يمكن أن تساعد الهيئة بالقيام بالعديد من القياسات والدراسات والاختبارات بدلاً من إنشاء مثل هذه المعامل والمختبرات الضخمة والمكلفة التي قد لا يتم تشغيلها بالكفاءة الاقتصادية المطلوبة.

الأعضاء يطالبون بمعالجة تأخير قضايا السجناء واستقلالية هيئة التحقيق والادعاء العام

طالب أعضاء مجلس الشورى بدراسات وبحوث لتقصي أسباب ارتفاع معدلات الجرائم ومعرفة أسبابها، وكذلك برفع طبيعة بدل العمل ومراجعة سلم رواتب هيئة التحقيق والادعاء العام، وتساءلوا عما إذا كانت القوى البشرية النسائية كافية ومؤهلة للقيام بأعمال الإشراف على السجون ودور التوقيف، والاستماع إلى شكاوى النزيلات، وعما تم بشأن قرارات المجلس السابقة بشأن الهيئة، ولفتوا إلى أن التقرير لم يوضح خطة الهيئة الاستراتيجية ومؤشرات النجاح وما تم لها. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٤/٤/٢٢هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، تلاه فضيلة رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية الشيخ إبراهيم بن عبدالله البراهيم، ثم عرض الموضوع للمناقشة حيث رأى أحد الأعضاء أنه كان ينبغي أن يورد التقرير إحصائيات عن القوى البشرية من الذكور والإناث، وعن السجون النسائية، وعما إذا كانت القوى البشرية النسائية كافية ومؤهلة للقيام بأعمال الإشراف على السجون ودور التوقيف، والاستماع إلى شكاوى النزيلات، والقيام بجولات إشرافية ورقابية، والتعرف على طبيعة المشكلات التي تواجهها الأقسام النسائية.

وانتقد أحد الأعضاء التقرير لخلوه من حلول مقترحة من الهيئة للتغلب على المعوقات المذكورة فيه، وتساءل عما إذا كانت ستوضع لهذه المعوقات حلول جذرية في الخطط المستقبلية للهيئة، أم ستضاف إلى معوقات الأعوام السابقة، لاسيما أن عدم إيجاد حلول أسهم في تكرار العديد من التوصيات.

وتساءل عضو آخر عن مصير قرارات المجلس السابقة والمتكررة بشأن توفير الدعم البشري والمالي للهيئة، لاسيما أنه لا مسوغ لعدم تنفيذ تلك القرارات، فالدولة تنعم ولله الحمد بإيرادات جيدة.

د. إبراهيم بن عبدالله البراهيم

وطالب عضو آخر بتضمين التقرير بعض الإحصائيات التي تشير إلى عدد النزلاء الذين يبقون في السجون بعد انتهاء محكوميتهم وأسباب ذلك.

ولفت أحد الأعضاء إلى ما ورد في التقرير من أن بعض النزيلات يبقين في السجن لعدم رغبة أولياء الأمور في استلامهن، ورأى أن ذلك ظلماً كبيراً، وأنه ينبغي للجنة الالتفات إلى هذا الأمر، وأن يعاقب ولي أمر المرأة الذي يرفض استلامها؛ لأنه بذلك يهمل في مسؤوليته، أو أن يخلى سبيلها إذا كانت المرأة راشدًا.

ولاحظ أحد الأعضاء ضعف إنجاز أعمال الهيئة، وقال إن التقرير أفاد أن عدد الأعضاء «ألف وثمانمائة وخمسة وأربعون» عضوًا، وأن القضايا التي حُقق فيها «مئة وعشرة آلاف وإحدى عشرة « قضية، بمعدل «ست» قضايا شهريًا للعضو الواحد، وهذا عدد ضئيل جدًا.

ولاحظ أحد الأعضاء أن هناك تضاربًا في جدول بيان مقرات الهيئة، وأنه جاء في الجدول أن عدد المقرات «ثمانية وسبعون» مقرًا، بينما جاء في الفقرة «رابعًا» من التقرير الخاصة بالصعوبات والمعوقات أن الهيئة تشغل حاليًا أكثر من «مئة» موقع من المواقع المستأجرة، وأن اللجنة لم تتعرض لهذا التضارب.

ورأى أحد الأعضاء أن إفادات المسؤولين في الهيئة عن وضع السجناء غامضة ولا تتفق مع ما يعلمه الكثير عن بقاء بعض السجناء بعد انتهاء محكوميتهم دون إفراج عنهم، وهذا يتعارض مع ما تؤكد عليه القيادة من تحري العدل في التعامل مع من ابتلي بالمخالفات والجنح بألا يزاد عليه أكثر مما تقرر بحقه لدى القضاء الشرعي. ولفت إلى نتيجة دراسة سبق أن أُجريت تبين منها أن الجهات المسؤولة عن تأخر قضايا السجناء «سبع» جهات حكومية، فكانت مسؤولية التأخر من هيئة التحقيق والادعاء العام بنسبة (٤٧٪) من بين تلك الجهات بينما اشتركت سائر الجهات «الست» في باقي النسبة المئوية.

بينما رأى عضو آخر أن التحقيق والادعاء العام نوع من أنواع القضاء التي يجب أن تندرج تحت المؤسسة القضائية ممثلة في وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء، وأن الوقت الآن قد يكون مناسباً لرد الهيئة إلى وزارة العدل وليس في ربطها بوزارة الداخلية وذلك لتخصصها القضائي وليس للطابع الأمني. ولفت إلى أن بقاء الهيئة تحت مظلة الجهة الأمنية يجعل إحالة تقريرها السنوي إلى غير لجنة الشؤون الأمنية في المجلس موضع تأمل وتساؤل عن المعيار الذي تشخص به الهيئة.

ولفت أحد الأعضاء إلى عدم تضمين الهيئة ما سبق وأشير إليه في قرار المجلس عام ١٤٣١هـ الذي ينص على «.. تضمين الهيئة تقاريرها القادمة الدوافع المؤدية إلى ارتكاب الجرائم والجنايات..»، وكذلك قرار المجلس عام ١٤٢٩هـ الذي ينص على «.. أن تقوم الهيئة بتحليل للبيانات المتعلقة بالقضايا وأن تضمن تقاريرها نتائج ذلك التحليل.

ووصف أحد الأعضاء الهيئة بأنها حجر الزاوية في إدارة العدالة الجنائية؛ حيث تتحمل جُل العمل الجنائي، وطالب اللجنة بإعادة صوغ التوصية الثانية؛ بحيث تطالب بشكل مباشر برفع طبيعة بدل العمل ومراجعة سلم رواتب الهيئة.

ورأى عضو آخر أن تتضمن التوصية الأولى الطلب من الهيئة أن تضمن تقريرها معلومات مفصلة عن السجناء والموقوفين في المملكة، وطالب اللجنة أن تبحث مع الهيئة إنشاء إدارة عامة ضمن هيكل الهيئة يختص بالإحصاء الجنائي، للحصول على بيانات تقيس معدلات واتجاهات الجريمة في المملكة.

وأشار عضو آخر إلى ما ذُكر في التقرير من أن نسبة ارتفاع الجريمة بلغ (١٢٪) وأن النسبة الصحيحة حوالي (٦٣٪)، كما ذكر أن عدد المتهمين ارتفع بنسبة (٧٪). وطلب من اللجنة مراجعة هذه الأرقام مع الهيئة.

وانتقد عضو آخر التقرير وقال إنه في مجمله يذكر المهمات التي قامت بها الهيئة في مجال اختصاصها دون تفصيل أو تعليق على الأحداث والقضايا، أو حتى على ارتفاع نسبتها أو انخفاضها، رغم أن المجلس سبق أن أصدر قرارًا يطلب من الهيئة تحليل البيانات المتعلقة بالقضايا وتضمينها في التقارير، وقرارًا آخر بتضمين الدوافع المؤدية إلى ارتكاب الجرائم والجنايات.

وطالب أحد الأعضاء بوضع توصية بأهمية فصل دائرة السجون ودور التوقيف والإشراف عن تنفيذ الأحكام عن هيئة التحقيق والادعاء العام، وذلك باستحداث هيئة مستقلة تباشر مهام الرقابة على السجون وتتابع تنفيذ الأحكام. وطالب المجلس بأن يوصي بأن تكون هيئة التحقيق والادعاء العام هيئة وطنية مستقلة مرتبطة بمجلس الوزراء، بهدف تحقيق أهدافها بكفاءة واستقلالية على المستويين الفني والإداري.

ولفت عضو آخر إلى خلو التقرير من بيانات جنس القوى البشرية العاملة في الهيئة وجنسياتهم، وأن التقرير أظهر نسبة النمو في القوى البشرية للعام ١٤٣٣/١٤٣٢هـ مقارنة بالعام الذي سبقه، بـ(٧,٥٪)، وأنها زيادة محدودة مقارنة بعدد القضايا التي تم التحقيق فيها والتي زادت بنسبة (١٢٪) خلال المدة نفسها، وأن عدد الطلبة المبتعثين للدراسات العليا، وهم ثمانية فقط، قليل مقارنة بحجم وطبيعة عمل الهيئة.

وعلق أحد الأعضاء بأن التقرير لم يوضح مخرجات عمل مركز البحوث في مجال القضايا التي تعنى بها الهيئة، ورأى أن يكون عمل المركز موجهًا لهذه القضايا وأن يعمل على إقامة شركات مع مراكز بحثية متخصصة في القضايا التي تتعامل معها الهيئة.

وطلب عضو آخر أن تدعم الهيئة بالكفاءات المؤهلة، وتعمل على رفع مستوياتهم إلى ما يعادل القضاة، للحد من تسربهم.

واقترح أحد الأعضاء إنشاء معهد يسمى (معهد التحقيق والادعاء العام) بالتعاون مع إحدى الجامعات السعودية، يتولى تخريج كفاءات عالية، للعمل في الهيئة وغيرها من الجهات الحكومية الأخرى.

ولفت عضو آخر أنه كان ينبغي للجنة أن تستفسر من مندوبي الهيئة عن أحوال السجون، كمسألة تغذية السجناء وقضية المحكومين، وما يحدث عند احتجاز سائقي السيارات في سجون المرور لمدة يومين أو ثلاثة لسبب بسيط جدًا، وكذلك ممارسة كثير من الأجهزة الرسمية التحقيق رغم أنه ليس من اختصاصها.

ورأى أحد الأعضاء أن التقرير لم يوضح خطة الهيئة الاستراتيجية ومؤشرات النجاح وما تم لها، وأن المعلومات عن بعض الدوائر ناقصة.

ووصف عضو آخر ردود الهيئة على اللجنة بأنها ردود إنشائية خالية من الأرقام والإحصائيات، ولا يستشف منها الواقع.

ولفت عضو آخر أن التوصيات لم تتطرق إلى ضرورة إنشاء مبانٍ لمقر الهيئة الرئيس وفروع المناطق، وأن إنشاء تلك المباني سيوفر للدولة مبالغ كبيرة، كما سيوجد بيئة عمل مناسبة.

الدور الاجتماعي لشركات الاتصالات وخدمة التجوال الدولي تثير تساؤلات الأعضاء

لفت أعضاء مجلس الشورى إلى أن خدمة الإنترنت المقدمة للمواطن لا تتناسب رسومها المدفوعة مع ما تقدمه شركات الإنترنت من حيث الكفاءة والسرعة، وأشاروا إلى القصور الكبير لدى القطاع الخاص إجمالًا وشركات الاتصالات خصوصًا في دعم مشروعات التنمية في المجتمع، وحذروا من مواقع التواصل الاجتماعي التي رأوا أنها ألحقت الضرر الكبير بجميع فئات المجتمع وانتهكت خصوصياتهم ونشرت معلومات مضللة، وطالبوا بتفعيل ما يسمى بالتقنية المساعدة، وهي التقنية الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٤/٤/٢٢هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعدون بن سعد السعدون ثم عرض للمناقشة، حيث أشار أحد الأعضاء إلى أنه في الوقت الذي يتطلع فيه المواطن لأن تكون الهيئة سندًا ودعمًا له، نجد أن الهيئة تطالب شركات الاتصالات بإلغاء مجانية خدمة التجوال الدولي. ولاحظ أن خدمة الإنترنت المقدمة للمواطن لا تتناسب رسومها المدفوعة مع ما تقدمه شركات الإنترنت من حيث الكفاءة والسرعة. واقترح إعادة تقييم خدمة شركات الاتصالات والرسوم التي تدفع لها.

بينما لفت عضو آخر إلى إشكالية نقل الخدمات بين المشغلين وأنها لا تزال قائمة وأن الهيئة عجزت عن معالجتها، كما أنها عاجزة عن حماية حقوق المشتركين ومنع الاستغلال الذي تقوم به شركات الاتصالات، وتساءل عما يمنع أن تقوم الهيئة باقتراح التعديلات اللازمة على أنظمتها لتساعدها في تنظيم ما تطمح إليه من حماية حقوق المواطنين. وأشار إلى أن اللجنة تجاهلت في توصيتها الإشكاليات التي يعاني منها المواطنون كالقضايا المتعلقة بشكاواهم، وضعف الخدمات المقدمة وقصورها، وضبط الفواتير، وأسعار الخدمة المقدمة للمواطن، وأن ذلك من أهم الجوانب التي ينبغي أن تقوم اللجنة بمساءلة الهيئة عنها.

وتساءل أحد الأعضاء عن سبب قرار الهيئة بضرورة وقف خدمة التجوال الدولي المجاني لبعض الشركات، بينما تتيح هذه الخدمة عدداً كبيراً من

الشركات العالمية والخليجية.

وأشار عضو آخر إلى ما ورد في التقرير من أن إجمالي إيرادات قطاع الاتصالات بلغت حوالي «أربعة وثمانين مليار» ريال في عام ٢٠١٢م، وأن الجميع يدرك أهمية دور القطاع الخاص في دعم خدمة وبرامج مشروعات التنمية المختلفة؛ إلا أنه يلحظ القصور الكبير لدى القطاع الخاص إجمالًا وشركات الاتصالات خصوصًا في دعم مشروعات التنمية، لاسيما وأن قطاع الاتصالات يعول عليه الكثير لإيجاد البيئة التقنية التحتية الفاعلة لدعم الجهات الحكومية في تطوير آليات عملها، وأن من أهم تلك الجهات مدارس التعليم العام، خاصة في القرى والهجر والجامعات الناشئة. وقال إن شركات الاتصالات مطالبة بدور أكبر في مسؤوليتها الاجتماعية عن طريق بناء منظومة تقنية متكاملة مجانية أو برسوم رمزية، كما هو معمول به في العديد من دول العالم، واقترح على اللجنة أن تطلب من الهيئة تقريرًا مفصلًا عن مشاركات شركات الاتصالات في البرامج الاجتماعية المختلفة، وأن تصدر اللجنة توصية حيال إلزام شركات الاتصالات بتقديم تسهيلات أفضل وخدمة أشمل لمدارسنا ومؤسساتنا التعليمية إجمالًا.

ولفت عضو آخر إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي ألحقت الضرر الكبير بجميع فئات المجتمع وانتهكت خصوصياتهم ونشرت معلومات مضللة عنهم، وأن هذا الضرر قد يأتي من أسماء حقيقية أو وهمية، وأن نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، والذي يتضمن مواداً محكمة تجرم المساس بالآخرين وعقوباته شديدة، وهو سند للهيئة والمطلوب منها وفقًا للمادة «الرابعة» تفعيل هذا النظام، وتساءل عما إذا كانت الهيئة قد قامت بالتوعية بهذا النظام والعقوبات الواردة فيه في وسائل الإعلام، وتواجدت في مواقع التواصل الاجتماعي بحسابات قوية لنشره، وإبلاغ المجلس من خلال التقرير بما تم في تطبيقه.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن التقرير خلا من الإشارة إلى ما يعرف عالميًا بالتقنية المساعدة، وهي التقنية المكيفة لذوي الاحتياجات الخاصة، لاسيما أن التقنية لها أهمية خاصة لهم. واقترح على اللجنة إدراج توصية تنص على إنشاء وحدة في هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات تكون مهمتها الأساسية متابعة النشاطات والفعاليات والأمور والقضايا المتعلقة بتطويع وتقنين التقنية لصالح ذوي الاحتياجات الخاصة.

ولاحظ أحد الأعضاء أن المعلومات الخاصة لدينا أصبحت في متناول الشركات العالمية وغيرها. وأكد على ضرورة الاهتمام بالمحتوى العربي في الإنترنت وامتلاكه؛ لأنه أمن استراتيجي للمعلومات. وأشار إلى ضعف البنية الأساسية لشبكة الإنترنت لدينا، مع عدم وصول الخدمة إلى جميع مناطق المملكة، مما يؤدي إلى عدم القدرة على التواصل مع الجهات الحكومية كبرنامج «يسر» وغيره. واقترح على الهيئة أن تضع برنامجًا متكاملًا لتنمية وبناء شبكة الإنترنت، وخدماتها ومحتواها، مع الأخذ في الحسبان البنية الأساسية والمحتوى، ونوعية المحتوى ومدى الانتشار، ومدى تقديم الخدمة في المملكة.

مطالبات باتفاقيات تعاون للبحوث والترجمة في الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء

تساءل أعضاء مجلس الشورى عن قرارات المجلس السابقة بخصوص إنشاء مكتب للترجمة في الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، وطالبوا بالاستفادة من إدارة الصلح المحدثة في وزارة العدل بشأن موضوع الطلاق، ورأوا أن تُسارع الرئاسة في إشغال الوظائف الشاغرة والمتاحة بأسرع وقت ممكن. جاء ذلك في جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٤/٤/١٥هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، تلاه فضيلة رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم بن عبدالله البراهيم ثم عرض الموضوع للمناقشة حيث لفت أحد الأعضاء إلى أنه بالرغم من الأمر السامي الصادر بشأن إنشاء مكتب خاص للترجمة في الرئاسة، وبالرغم من قرارات مجلس الشورى السابقة في هذا الشأن إلا أن لجنة التنظيم الإداري لم تستجب لذلك. واقترح أن تنظر اللجنة في متابعة الموضوع، وطلب الإفادة حول التأخر في إنهاء هذا الأمر.

واقترح أحد الأعضاء الاستفادة من إدارة الصلح المحدثة في وزارة العدل بشأن موضوع الطلاق، ليكون في الرئاسة إدارة تضع آلية معينة قبل اتخاذ خطوة الطلاق، والاستفادة من الدراسات الأكاديمية في الجامعات بشأن قضايا الطلاق.

وهنا أوضح معالي الرئيس أن الإفتاء لا توفّق ولا تطلّق. بل ينظرون في العبارات التي قالها الزوج وهل فيها ما يؤدي إلى الطلاق البائن أو له أحكام أخرى، ثم تحيلها إلى المحاكم.

وذكر أحد الأعضاء أنه سبق واقترح – في توصية – أن تبرم الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء اتفاقيات تعاون لإعداد البحوث والقيام بالترجمة مع أفراد سواء باحثين أو مترجمين أو مؤسسات، سواء داخل المملكة أو خارجها، وأن اللجنة رأت تأجيلها إلى هذا التقرير، إلا أنه لم يؤخذ بها.

وتساءل أحد الأعضاء عن قرارات مجلس الشورى السابقة وما تم بشأنها، ولفت إلى أن اللجنة لم تورد الأسئلة التي قدمتها للمندوبين واكتفت بعرض الإجابات فحسب؛ حيث لم يتضح المقصود من بعض الإجابات.

وأشار أحد الأعضاء إلى ما ورد في تقرير اللجنة بأن الرئاسة ليس لها خطة خمسية مبرمجة؛ حيث إن ميزانية الرئاسة سنوية وتمثل خطة دورية. وتساءل عما إذا كان هناك عمل مؤسسي يعمل من خلال خطة سنوية فحسب. وطالب بوضع خطة استراتيجية لأعمال الرئاسة توضح معالم الرؤية المستقبلية والأهداف المراد تحقيقها منها.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن اللجنة لم توص بدعم توجه الرئاسة بتأسيس مكتبة إلكترونية بعد أن ورد في التقرير أن هناك تراجعاً كبيراً في أعداد رواد المكتبة، بالرغم من احتوائها لعدد كبير من الكتب والمخطوطات النادرة.

وبيّن أحد الأعضاء أنه قد أُعتُمد للرئاسة «ثمانمائة وأربعة وخمسون» وظيفة في حين أن الوظائف المشغولة لم يتجاوز عددها «ثلاثمئة وثمانية وسبعين» وظيفة، وأن هذا الرقم أقل من نصف الوظائف المعتمدة، إضافة إلى ذلك فإنه تم منح الرئاسة أكثر من «ثلاثمئة» وظيفة بناءً على أمر ملكي. إلا أن جميع هذه الوظائف لا تزال شاغرة في الوقت الذي نجد فيه عددًا كبيرًا من الخريجين عاطلين عن العمل. وطلب أن تسارع الرئاسة في إشغال هذه الوظائف بأسرع وقت ممكن.

ووصف أحد الأعضاء الإنجازات الواردة في التقرير بأنها عبارة عن مهمات أكثر منها إنجازات، فلا يوجد إنجازات محددة.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن الموقع الإلكتروني يكلف «ثمانية عشر مليون» ريال، وأن هذا الرقم مبالغ فيه، ولا تكمن التكلفة سوى في الترجمة والتحديث فحسب، وأن الموقع بالرغم من ذلك غير تفاعلي.

وأوضح أحد الأعضاء أن إنشاء موسوعة للسنة النبوية ليس من ضمن اختصاصات الرئاسة، وليس من بين المهمات المحددة لديها، بل هو يخص جهة أخرى، إضافة إلى ذلك فإن هذا المشروع مخدوم في جهات كثيرة ولا يحتاج إلى المبلغ الكبير المرصود له.

ورأى أحد الأعضاء أن عدد زيارات الموقع الإلكتروني من قبل المستخدمين لا تعد في حسابات التقنيات الحديثة من الإنجازات، كما أنه لا يوجد في المواقع المتاحة باللغات «الثلاث» أسئلة فورية أو مكتوبة بالرغم من أن هذه الخدمة موجودة في أبسط المواقع الإلكترونية من بينها المواقع الشخصية.

بحث تخصيص خدمة الإسعاف وبرنامج لتدعيم الغذاء بفيتامين «د»

دعا مجلس الشورى إلى تطوير البرامج التوعوية والوقائية والعلاجية في وزارة الصحة بالتعاون مع وزارات التربية والتعليم والتعليم العالي والثقافة والإعلام والجهات ذات العلاقة الأخرى للحد من انتشار الأمراض المزمنة في المجتمع، وتضمين تقارير الوزارة القادمة معلومات تفصيلية عن نسبة ما تم إنجازه في مشروعات المدن الطبية الجديدة والجدول الزمني لاستكمالها، ودعا المجلس كذلك إلى دراسة إمكانية تخصيص إدارة وتشغيل خدمات النقل الإسعافي الذي يقدم حالياً من قبل الوزارة، وتوفير الأدوية غير المتوفرة في المراكز الصحية، والمستشفيات التابعة لوزارة الصحة، مع دراسة إمكانية صرفها للمواطنين من الصيدليات الخاصة. وطالب المجلس وزارة الصحة بالتنسيق مع الجهات المختصة لعمل برنامج لتدعيم الغذاء السعودي بفيتامين «د» ومكافحة نقصه لدى المواطنين ولجميع الفئات العمرية. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٤/٤/٢٩هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، والتي استمع فيها المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور محسن بن علي الحازمي حيث أوضح أن اللجنة أخذت بمقترح إضافة وزارة التعليم العالي ضمن الجهات المتعاونة في تطوير البرامج الوقائية والعلاجية والتوعوية للحد من انتشار الأمراض المزمنة في المجتمع. وأشارت اللجنة إلى أن موضوع تأخر إنجاز مشروعات المستشفيات واقتراح إسناد هذه المشروعات إلى مقاولين من ذوي القدرة على التنفيذ قد نوقش من قبل الأعضاء مع معالي وزير الصحة عند حضوره للمجلس بتاريخ ١٤٣٣/١٠/٢٩هـ، كما ناقشته اللجنة مع المندوبين خلال مناقشتها تقارير وزارة الصحة السابقة، وتبين أن الوزارة قد تغلبت على مشكلة تعثر المشروعات جزئياً، والآخر قيد الاهتمام والمتابعة، إلا أن اللجنة رأت أن إنجاز المدن الطبية له أهميته والخاصة في مواجهة مشكلة رعاية المصابين بالأمراض المزمنة، والتقليل من مشكلة التحويل إلى المدن الكبرى فأوردت توصيتها «الثانية».

وفيما يخص موضوع دراسة تخصيص إدارة وتشغيل خدمات النقل الإسعافي، أفادت اللجنة أنها أوردت التوصية عند دراسة التقرير لاستجلاء إمكانية تخصيص خدمة النقل الإسعافي التابع للوزارة، وهي الخدمة التي تتعلق بنقل المرضى بين مراكز ومستشفيات وزارة الصحة وبين المستشفيات التخصصية. ورغبت اللجنة في ضوء ذلك الاطلاع على ما يتم التوصل إليه من خلال دراسة مختلف جوانب الموضوع ومدى إمكانية مساهمة التخصيص في حل مشكلة النقل الإسعافي التي عانت منها الوزارة ولا زالت تعاني منها، وذلك استناداً على ما يلي:

١- تهدف التوصية إلى تحسين نوع الخدمة والمساعدة على تخفيف العبء على الوزارة إذا دلت المعطيات على ذلك.

٢- الوضع الحالي يتطلب وجود سيارة إسعاف لدى جميع المنشآت الصحية؛ وهذا يمثل عبئاً كبيرًا على الوزارة ومتطلبات ليس من المحتم الوفاء بها.

٣- تحتاج السيارات إلى مسعف جيد التأهيل والتدريب والخبرة للتفاعل مع متطلبات المريض؛ والوضع الحالي ليس على هذا القدر من المتطلبات.

٤- قد يكون بالإمكان من خلال إنشاء محطات «وليس مراكز ومستشفيات» للنقل الإسعافي موزعة جغرافياً زيادة الكفاءة وتخفيض العدد الكبير الذي يلزمها بتوفير إسعاف في قطاع الوزارة لدى كل منشأة، ومن ثم توفير مبالغ كبيرة على الوزارة.

٥- تقوم الوزارة بالتشغيل الذاتي لعدد من المستشفيات من قبل القطاع الخاص؛ وقد ثبت نجاح التجربة وهو ما تتجه الوزارة إلى الأخذ به والتوسع فيه، لذلك فإن تخصيص إدارة وتشغيل خدمات النقل الإسعافي قد يكون ضمن هذا التوجه إذا أثبتت المعطيات ذلك؛ ولذلك أوردت اللجنة توصيتها الداعية إلى النظر في إمكانية تخصيص إدارة وتشغيل خدمات النقل الإسعافي ولم تدع إلى الأخذ بالتخصيص مباشرة إلا إذا دلت المعطيات على إمكانية تحقيقه للهدف المراد وعدلت من توصيتها تبعاً لما أورده بعض الزملاء.

وأشارت اللجنة إلى أنه تم إيقاف استيراد الدم وشرائه بأمر ملكي، وتعتمد بنوك الدم على التبرعات سواءً من أقارب المريض أو التبرع من عامة المواطنين بدون مقابل، وتظهر الحاجة بين فترة وأخرى إلى تأمين فئات نادرة من فصائل الدم، ولذا تعمد البنوك لسد حاجتها من الدم من خلال حملات ودعوة المواطنين إلى التبرع.

الأعضاء يطالبون مصلحة الإحصاءات العامة بدور أكبر في دراسة قضايا المجتمع

طالب أعضاء مجلس الشورى بأن يكون لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات دور في دراسة القضايا التي يعاني منها المجتمع مثل حوادث السير وآثارها على المجتمع والصحة والاقتصاد، وكذلك المخدرات وانتشارها وخطورتها، ونسبة الفقر وزيادته ونقصه، ورأوا أن الجهود المبذولة حاليًا من الأجهزة الحكومية والخاصة لا تقترب من الأداء المتوقع والمنتظر في جمع المعلومة وتوثيقها، وأنه لا تزال هناك فرصة لتطوير مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، لتقوم بدورها بالشكل المطلوب، جاء ذلك خلال الجلسة التي عقدها المجلس يوم ١٤٣٤/٤/٢٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، والتي استمع فيها المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية، بشأن التقرير السنوي لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، تلاه رئيس اللجنة الأستاذ أسامة بن علي قباني؛ ولفت أحد الأعضاء إلى أن التوصية «الأولى» للجنة جاءت معارضة لنظام نافذ وهو نظام الخدمة المدنية ولوائحه، لاسيما أن نظام الخدمة المدنية نص على تشكيل لجنة دائمة لتحوير وظائف سلم رواتب الموظفين العام مقرها في وزارة الخدمة المدنية وتشارك في عضويتها مع الوزارة وزارة المالية والجهة صاحبة الحاجة.

وأشار عضو آخر إلى أن الجهود المبذولة حاليًا من الأجهزة الحكومية والخاصة لا تقترب من الأداء المتوقع والمنتظر في جمع المعلومة وتوثيقها، وأن هذه مسألة تحتاج إلى مراجعة وتفاعل سريع، خصوصًا في خضم التحديات العالمية والمحلية الراهنة.

ولفت عضو آخر إلى أن خطة التنمية «التاسعة» تشير إلى أن هيكل اقتصاد المعرفة المحلي يعتمد على استراتيجيات وجهود وطنية عدة منها ما يخص التعليم، ومنها ما يخص الاتصالات والتقنية والابتكار والإحصاءات.

وأوضح أحد الأعضاء أن من أهداف الاستراتيجية الوطنية للمعلومات: امتلاك وثيقة وطنية تحدد السياسات والاستراتيجيات التي توجه مسار تطور المجال المعلوماتي في المملكة، كذلك توسيع قاعدة المشاركة في وضع السياسات وتحديد الاستراتيجيات المتعلقة بجوانب التطور الأساسية في المجال المعلوماتي؛ وتساعد على تكوين فهم مشترك بشأن أولويات التنمية في المجال المعلوماتي ومن ثم توحيد الجهود بهدف تعبئة الطاقات والموارد اللازمة لتحقيق هذه الأولويات وتأمين استخدامها بصورة فعالة، وأيضًا تكرس المنهجية العلمية في بناء وتطوير المجال المعلوماتي وإرساء قاعدة وأساليب العمل بحسب الأهداف في هذا المجال.

وأكد أحد الأعضاء أن المصلحة هي الجهة المرجعية في المعلومة؛ وأنها تسعى لتوحيد المعلومة التي ترد من جهات متعددة، وتصحح التضارب فيما تنشره الجهات المعنية، مثل أعداد العمالة السائبة سواء من وزارة الداخلية أو وزارة العمل.

وطالب أحد الأعضاء بدور للمصلحة في دراسة القضايا التي يعاني منها المجتمع مثل حوادث السير وآثارها على المجتمع والصحة والاقتصاد، وكذلك المخدرات وانتشارها وخطورتها، وكذلك الفقر نسبته وزيادته ونقصه، ودراسات عن المعاقين، وأصناف الإعاقة، والعمالة الأجنبية؛ لاسيما أنها المرجع عند تضارب المعلومة.

وعلّق أحد الأعضاء بأن وزارة الخدمة المدنية تستقبل الاحتياج الوظيفي وما يتعلق به من الجهات الراغبة، وأنه فيما يتعلق بأسماء الوظائف وتحويرها ومزاياها فهذا من اختصاص الجهة المعنية فهي التي ترفع بالوظائف واحتياجاتها.

واقترح عضو آخر إنشاء وحدة ضمن هيكل المصلحة تكون مهمتها الأساسية إعداد خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية والحملات التوعوية.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن التوصية «الثالثة» جاءت مبنية على وجهة نظر واحدة وهي وجهة نظر المصلحة في قضية ضعف مراكز ووحدات الإحصاء في الأجهزة الحكومية، وهذه وجهة نظر المصلحة؛ وتساءل عن وجهة نظر الجهات الحكومية الأخرى، فقد تكون المصلحة هي الضعيفة والمراكز والوحدات هي الأقوى. واقترح على اللجنة أخذ رأي الجهات الأخرى وتوسيع دائرة الاستماع.

ولفت أحد الأعضاء إلى ما رود في التقرير من «عدم توفر خرائط رقمية حديثة للمدن لدى بعض الأمانات....إلخ»، وقال إن الخرائط الرقمية متوفرة في المدن وبدقة عالية ولكن لا يوجد عملية ربط بين مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية «مركز الاستشعار عن بعد» وخرائط الأساس في البلديات، ولفت أيضاً إلى ما ورد في التقرير من «عدم وجود آلية موحدة لترقيم الوحدات العقارية والمكانية لدى الجهات الحكومية وشبه الحكومية والخاصة»، وقال إن الآلية موجودة في وزارة الشؤون البلدية والقروية.

وانتقد أحد الأعضاء التقرير وأنه لا يوجد فيه ما يخرج به كنتيجة؛ وأعطى مثالًا بالجداول المدرجة في التقرير وأنه لا يوجد فيها نتيجة لتلك المسوح والأبحاث التي عرضتها اللجنة وفق الجداول التي ذكرتها.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن المصلحة تُعد المرجع الإحصائي الوحيد في المملكة بموجب نظامها، كما أنها مرتبطة بوزارة الاقتصاد والتخطيط؛ وأن هذه الوزارة ليس لها خدمات مباشرة مع المواطنين وإنما تعمل على أن تؤدي جميع الجهات الحكومية العمل بروح التنسيق لتحقيق أولويات السياسات التنموية المحددة وفق الإيرادات العامة للدولة، وبما أن هذا الجهاز يقوم بجمع المعلومات والإحصاءات العامة لمكونات الاقتصاد والتنمية في المملكة، ويقوم بتحليلها لنحصل على المؤشرات التي تعد أساسًا لوضع خطط التنمية وتقدير الميزانيات اللازمة للتنفيذ وعليها تصدر الميزانية العامة للدولة؛ تساءل عن الجهة التي يمكن أن تقوم بدور المتابع لما تحقق من نتائج وبحوث وقياس لمعدلات البطالة مثلًا أو ارتفاع الأسعار لبعض السلع والمواد، وعن القياس الفعلي الذي يمكن الاستفادة منه للباحث عن إصدارات المعلومات والمؤشرات المستقبلية.

ولفت عضو آخر إلى اهتمام كثير من الدول بالإحصاءات العامة لكي تقيم على أساسها القرارات العامة الداخلية والخارجية، لاسيما أن أهم الإنجازات لمصلحة الإحصاءات العامة تكمن في أن تكون في كل وزارة وجهة حكومية ومصلحة إدارة حديثة مجهزة بموظفين أكفاء لإعداد الإحصاءات والمعلومات الخاصة من أجل إعداد الدراسات اللازمة التي تحتاجها تلك الجهة الحكومية بصفة خاصة، والدولة بصفة عامة، وأن تكون على تنسيق تام مستمر مع مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

ورأى أحد الأعضاء أن توصيات اللجنة جاءت منسجمة مع الدور الرقابي والتوجيهي وهو من صميم دور وعمل المجلس.

ولفت أحد الأعضاء أنه توجد فرصة لتطوير الدور الذي تقوم به المصلحة، لاسيما أن التقرير لم يكن مقنعًا بأنها تقوم بدورها بالشكل المطلوب، فالمجلس اتخذ قرارًا في عام ١٤٢٧هـ يحث على ضرورة تطوير آليات الربط بين المصلحة والدوائر الحكومية، وبعد حوالي «ستة» أعوام نجد أن تقرير المصلحة لا يوضح تحديدًا ما هي الخطوات التي اتخذتها في هذا الصدد، وما هي الإنجازات التي تحققت في هذا الإطار، لاسيما أن العذر والمبرر غير موجود حقيقة للمصلحة؛ لأنها تستند إلى نظام الإحصاءات العامة.

بمبادرة من مجلس الشورى

نظام جديد لتوثيق ومعادلة الشهادات العليا بهدف مكافحة الشهادات المزورة

سمو الأمير خالد بن عبدالله آل سعود

وافق مجلس الشورى على مشروع نظام توثيق ومعادلة الشهادات العليا، والذي يهدف إلى تطوير آلية معادلة الشهادات العليا للحاصلين عليها من جامعات غير سعودية، لكافة الراغبين في الاستفادة من شهاداتهم والألقاب المرتبطة بها معنوياً أو مهنياً أو وظيفياً في القطاعين العام والخاص للسعوديين وغير السعوديين لمكافحة الشهادات المزورة والقضاء على الشهادات الوهمية والواهنة، وتوثيق الشهادات للاستفادة منها لأغراض التوظيف والممارسة المهنية، والتصدي للجهات المشبوهة التي تقوم بترويج الشهادات الوهمية والمزورة وحماية الأفراد والمجتمع من هذه الجهات.

وينشئ بموجب النظام مركز يسمى المركز الوطني لمعادلة وتوثيق الشهادات العليا، وهو مركز ذو شخصية اعتبارية، ويتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية ويرتبط بوزير التعليم العالي.

ومن اختصاص المركز التأكد من صحة وموثوقية الشهادات العليا التي تم الحصول عليها من خارج المملكة للاستفادة منها داخل المملكة، ومعادلة الشهادات في جميع التخصصات العليا للحاصلين عليها من خارج المملكة بما يتفق والمعايير العالمية والأكاديمية والتنظيمية التي يعتمدها مجلس إدارة المركز، كما يعمل المركز على كشف الجهات التي تمنح الشهادات الوهمية والتحذير منها ومنعها من ممارسة نشاطها داخل المملكة، وتحذير أساتذة الجامعات من التعاون معها سواءً في الإدارة أو الإشراف أو المناقشة لمشروعات التخرج والرسائل العلمية، ويتعاون المركز مع الجهات الموظفة أو الجهات المانحة لتراخيص العمل وممارسة الأعمال المهنية المختلفة بتقديم المعلومات عن الشهادات التي تم معادلتها للأشخاص المتقدمين للعمل، أو طلب التراخيص للممارسة المهنية.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٤/٤/٢٩هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، والتي استمع فيها المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه، مقترح مشروع نظام توثيق ومعادلة الشهادات العليا، والمقدم بموجب المادة «الثالثة والعشرين» من نظام مجلس الشورى، تلاها سمو الأمير خالد بن عبدالله آل سعود رئيس اللجنة، فأوضح أن جميع ما هدف إليه مقدم المقترح قد تحقق من خلال ما قدمته اللجنة، والذي أعاد ترتيب المواد وأضاف إليها مواداً جديدةً تعزز من قوة النظام، وتحقق التنسيق والتكامل مع ما تقوم به لجنة معادلة الشهادات بعد تقوية مكانتها التنظيمية.

ولفت إلى أن التعريف هنا خاص بالشهادات، وما ورد في نظام مكافحة التزوير هو تعريف عام، وعدم اعتراف الجهة التعليمية التي نسبت إليها الشهادة أو أي من تفاصيلها يكفي لاعتبارها شهادة مزورة.

وأشار إلى أن التوظيف دون استيفاء المتطلبات، يعد مخالفة تعاقب عليها أنظمة الدولة كنظام الخدمة المدنية وغيرها. وأن اللجنة ترى أن النظام يجب أن يتكامل مع الأنظمة الأخرى كنظام مكافحة التزوير وأنظمة الخدمة المدنية وأنظمة وزارة التجارة.

وأوضح سموه أن النظام موجه لحماية المجتمع والحياة العامة والحالة العلمية من أدعياء المؤهلات والشهادات الوهمية، ومن لم يستفد أو يستخدم الشهادة لتحقيق أغراض مهنية أو علمية أو معنوية فإن النظام غير معني به.

وأكد أن ما أورده مقدم المقترح في مقترحه قد تم تبنيه بعد تعديله وتوفيقه مع ما تقوم به لجنة معادلة الشهادات والتي تعد الأداة التنظيمية الأنسب لتولي مسؤولية توثيق ومعادلة الشهادات والمؤهلات.

ولفت سمو رئيس اللجنة إلى أنه من المهم حماية البيئة العلمية والعملية والاجتماعية في المملكة، وأن النظام المقترح كفيل بالحد أو بالأحرى القضاء على الجهات التي تقوم بتسويق وبيع الشهادات الوهمية والحد من جاذبيتها للأفراد والمجتمع.

وقال إن هناك جامعات كثيرة في العديد من الدول تعترف بها دولة المقر إلا أن أنظمة معادلة الشهادات في المملكة لا تعادلها بغرض الممارسة المهنية أو التعليمية. ورأى أنه لابد من التفرقة بين الشهادات الوهمية والشهادات الواهنة، والهيئة مثلها مثل الهيئات الأخرى كهيئة المهندسين والمحاسبين.. الخ. وأوضح أن اللجنة ترى الاكتفاء بنائب وزير الصحة فهو يمثل معظم الجهات الصحية في المملكة. كما أن مركز توثيق الشهادات، والجهات الحكومية الموظفة، وكذلك هيئة التحقيق والادعاء العام كما ورد في النظام، منوط بها تولي أمر المخالفين، كما أن النظام فرق بين الشهادات المزورة والوهمية، والنظام بكافة مواده واضح في طريقة التعامل مع الشهادات الصادرة من خارج المملكة، كما فرق بين عمليتي التوثيق والمعادلة من ناحية والتصنيف المهني اللازم للممارسة العملية من ناحية أخرى.

وأشار إلى أن المادة «الحادية عشرة» نصت على ما جرى عليه العمل ويجري عليه العمل حالياً، ولجنة معادلة الشهادات – في وزارة التعليم العالي– حالياً لا تنظر، ولا تقوم بمعادلة أي من الشهادات التي يطلب أصحابها الانضمام إلى أي من الجامعات الحكومية؛ لأن جميع الجامعات الحكومية تضم داخلها مجلساً علمياً مختصاً مكوناً من أساتذة الجامعات من مختلف الكليات، وهذا المجلس العلمي هو من يقوم بفحص الشهادات والتأكد من نظاميتها أو عدمه.

الخصخصة والدعم الحكومي للدقيق في مناقشات تقرير المؤسسة العامة للصوامع

لفت أعضاء مجلس الشورى إلى أن تقرير المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق لم يتضمن معلومات عن عقود نقل القمح، أو معلومات عن المقارنة بين المناطق في استهلاك الدقيق، وطالبوا في حالة تخصيص المؤسسة أن يؤكد على عدم الإضرار بمنسوبيها وضمان حقوقهم، ولاحظوا ارتفاع نسبة غير السعوديين في القوى العاملة بالرغم من وجود العديد من الخريجين من كليات التقنية المتخصصة في طبيعة عمل هذه المؤسسة، وتساءلوا عن كيفية تنفيذ التخصيص في حين تعتمد المؤسسة في جل إيراداتها على الدعم الحكومي. جاء ذلك خلال الجلسة التي عقدها المجلس يوم ١٤٣٤/٤/٢٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، والتي استمع فيها المجلس إلى تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، تلاه رئيس اللجنة المهندس محمد بن حامد النقادي ثم عرض للمناقشة، حيث تساءل أحد الأعضاء عن المقصود من عملية التخصيص، وعما إذا كان مجرد نقل الأمور اللوجستية التي تقوم بها المؤسسة من عمليات طحن الدقيق وتوزيعها في مختلف مناطق المملكة للقطاع الخاص من خلال مناقصات تتقدم بها شركات، لاسيما أن المؤسسة تقوم بشراء واستيراد الدقيق وبيعه في السوق المحلي بأسعار متدنية فهي تعكس دور الدعم الحكومي في السوق؛ كما تساءل عن كيفية التخصيص في حين أنها تعتمد في جل إيراداتها على الدعم الحكومي. واقترح أحد الأعضاء معالجة ما يثار في وسائل الإعلام بخصوص الاستغلال السيئ للدعم الحكومي للدقيق عن طريق قيام بعض المخابز بتجفيف الخبز وبيعه لأصحاب المواشي كعلف، لاسيما أن المؤسسة تشتري أجود أنواع الدقيق وأفضله. ولفت كذلك إلى قيام بعض الشركات والمصانع بشراء الدقيق المدعوم وتصنيعه معجنات وغيرها، ومن ثم إعادة تصديره إلى الخارج لتحقيق أرباح كبيرة.

ولاحظ أحد الأعضاء ارتفاع نسبة غير السعوديين في القوى العاملة في المؤسسة بالرغم من وجود الكثير من كليات التقنية المتخصصة في طبيعة عمل هذه المؤسسة.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن المعلومات الموجودة في التقرير والتي بنت عليها اللجنة توصيتها لا تؤيد ما ذهبت إليه اللجنة في توصيتها؛ فتوصية اللجنة تُطالب المؤسسة بإنهاء إجراءات إعادة هيكلة المؤسسة وتجهيزها للتخصيص وفقًا لقرار المجلس الاقتصادي الأعلى ذي الرقم «٥١٠/م/٣٢» والتاريخ ١٤٣٢/٩/١٥هـ، وتقرير اللجنة أشار إلى آخر ما وصلت إليه مراحل تخصيص المؤسسة؛ وفيه أن المجلس الاقتصادي الأعلى وافق على تحويل مطاحن الدقيق الحالية إلى شركات مستقلة، أما ما يتعلق بالبرنامج التنفيذي؛ فقد رفعت المؤسسة البرنامج التنفيذي للمجلس الاقتصادي الأعلى والمجلس لم يبت فيه بل طلب من المؤسسة تعديل البرنامج، ثم أرسلت المؤسسة البرنامج التنفيذي المعدل للمجلس الاقتصادي في ١٤٣٣/٣/٢هـ، ولا تزال المؤسسة تنتظر موافقة المجلس الاقتصادي الأعلى عليه. وتساءل عما إذا كان لدى اللجنة معلومات أخرى اطلعت عليها لم تدرجها في التقرير تبرر التوصية التي ذهبت إليها، الأعلى الموافقة على البرنامج التنفيذي للتخصيص.

واقترح أحد الأعضاء أن يضاف للتوصية في حال تخصيص المؤسسة احتراز يؤكد على عدم الإضرار ببعض فئات منسوبيها وضمان حقوقهم، حتى لا يتكرر ما حدث في قطاعات أخرى تم تخصيصها.

ولفت أحد الأعضاء إلى ما ورد في التقرير من أن المؤسسة بعثت بردها على استفسارات المجلس الاقتصادي الأعلى، وطالب بتوضيح ماهية تلك الاستفسارات. وقال إن الأمر المهم هو موافقة المجلس الاقتصادي الأعلى على تحويل المطاحن الحالية إلى شركات مستقلة، وتساءل عن كيفية التحكم في سعر كيس الطحين المدعوم حاليًا من الدولة، وتجنب ما حدث في أسعار الشعير الذي وصل فيه سعر الكيس إلى أسعار خيالية بعد ما أصبح في يد التجار الباحثين عن الربح.

ولفت عضو آخر إلى معاناة المؤسسة من صعوبة المحافظة على الكوادر الفنية والمؤهلة والمدربة نتيجة عدم تطبيق اللوائح المالية على منسوبيها، وأن هذا الأمر صحيح. وأوضح أن هؤلاء الفنيين كانوا يعملون على بند الأجور وعانوا من عدم الأمان الوظيفي، وعندما تم تثبيتهم على مراتب الخدمة المدنية انخفضت رواتبهم بما يعادل نسبة «٣٠٪»؛ رغم أنهم يؤدون أعمالًا فنية تنحصر في عمليات الطحن، والإنتاج، والتعبئة، والتحميل، والأعمال الميكانيكية، ونحوها. وهم معرضون للإصابة بأمراض قد تصبح مزمنة بسبب تعرضهم لغبار الدقيق المتطاير وغيره. لذلك فهم يحتاجون لحوافز تشجعهم على البقاء، بوضع لائحة لهم.

ولاحظ عضو آخر أن عدد المنح الدراسية والبعثات لحملة البكالوريوس لدى المؤسسة هو «صفر»؛ مما يعني افتقار المؤسسة للتدريب وابتعاث الشباب السعودي من خريجي الجامعات والكليات لرفع مستوى القوى العاملة السعودية وإحلالها محل العمالة الوافدة. وعبر عن أمله أن تكون هناك توصية بشأن التدريب والابتعاث، كما أن بعض الوظائف المهنية والفنية لم تتم سعودتها وفتح المجال أمام المواطنات بشغل بعضًا منها، لاسيما أن نسبة الوظائف النسوية في المؤسسة هي صفر أيضاً.

يهدف لتنظيمها ووضع قواعد العمل بها

المجلس يوافق على مشروع نظام ممارسة أعمال المكاتب العقارية

وافق مجلس الشورى على مشروع نظام ممارسة أعمال المكاتب العقارية، بعد أن استمع لوجهة نظر اللجنة الخاصة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع النظام تلاها معالي رئيس اللجنة الشيخ محمد السعدان.

ويتكون مشروع النظام من اثنتي عشرة مادة تحدد أعمال المكاتب العقارية في تقديم خدمات الوساطة العقارية من تسويق وبيع وشراء وتأجير، وكذلك إدارة الأملاك العقارية والتقييم العقاري، ويكون تقديم تلك الخدمات بموجب ترخيص من وزارة التجارة والصناعة، على أن يكون تقديم خدمة التقييم العقاري بعد الحصول على ترخيص خاص بذلك وفق نظام المقيمين المعتمدين.

وألزم مشروع النظام المكاتب العقارية بنماذج عقود الإيجار الموحدة التي تضعها وزارة التجارة والصناعة تبين فيها حقوق الأطراف والتزاماتهم والمعلومات والبيانات الخاصة بهم، كما ألزمت المكاتب بالاحتفاظ بسجلات مكتملة لعمليات التأجير والبيع والتقييم التي قام بها المكتب مدة عشر سنوات.

وحدد مشروع النظام عمولة المكتب العقاري بما لا يزيد عن ٢,٥ ٪ في حال إتمام البيع أو الإيجار، وتكون هذه العمولة من قيمة إيجار سنة واحدة حتى ولو كان العقد لمدة أطول أو تجدد لمدد أخرى.

وأكد مشروع النظام على أن تكون ممارسة أعمال المكاتب العقارية وفقاً لمعايير وأخلاقيات المهنة وعلى أصحاب المكاتب العقارية والمارسين فيها العمل وفقاً لقواعد ومقتضيات العمل المهني السليم وأن يبذلوا العناية الواجبة في ممارستهم لمهنتهم بما في ذلك الالتزام بمعايير الإفصاح وتحري الدقة وأن تكون المعلومات المقدمة للمتعاملين معهم صحيحة ودقيقة.

جاء ذلك خلال الجلسة التي عقدها المجلس يوم ١٤٣٤/٤/٢٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وأوضح معالي رئيس اللجنة الخاصة الشيخ محمد بن سعد السعدان أن اللجنة خلصت في دراستها إلى إجراء تعديلات على مشروع النظام شملت «ست» مواد من مواد المشروع البالغة «إحدى عشرة» مادة حاولت فيها أن تأخذ بكل فكرة تنسجم مع مشروع النظام حسب التصور الذي أوضحته اللجنة في تقريرها المعروض على المجلس.

وأفادت اللجنة أن إخضاع المساهمات العقارية لنظام السوق المالية وشمول أحكامه لها لم يكن اجتهاداً من اللجنة، وإنما تم ذلك بقرار مجلس الوزراء ذي الرقم «٢٢٠» والتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٢هـ القاضي بالموافقة على ضوابط طرح المساهمات العقارية؛ حيث نص في البند «رابعاً» على: «يتقدم من صدر في شأن مساهمته موافقة من وزارة التجارة والصناعة – قبل الإعلان عنها- إلى هيئة السوق المالية بطلب فتح صندوق استثماري باسم المساهمة، وفقاً لنظام السوق المالية ولوائحه» وجرى تنفيذ ذلك؛ حيث أصدر مجلس هيئة السوق المالية لائحة صناديق الاستثمار العقاري بقراره ذي الرقم «١-١٩٣-٢٠٠٦» والتاريخ ١٤٢٧/٦/١٩هـ. أما المادة «السادسة عشرة» من مشروع الحكومة التي طُلب بإعادتها لمشروع النظام فقال إنها ذات البند «سابعاً» من قرار مجلس الوزراء المذكور الصادر بضوابط طرح المساهمات العقارية وقد صدر قرار مجلس الوزراء ذو الرقم «١٣٠» والتاريخ ١٤٢٩/٥/٧هـ بتعديل هذا البند وذلك بتشكيل لجنة برئاسة وزير التجارة والصناعة للنظر في جميع المساهمات العقارية القائمة «المرخص لها وغير المرخص» وقت صدور قرار مجلس الوزراء ذي الرقم «٢٢٠» والتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٢هـ، وحدد القرار في «ست» فقرات مهام هذه اللجنة تجاه المساهمات العقارية، وتبع ذلك صدور قرار مجلس الوزراء ذي الرقم «٤٨» والتاريخ ١٤٣٠/٢/١٤هـ بالموافقة على آلية عمل لجنة المساهمات العقارية المشكلة بقرار مجلس الوزراء ذي الرقم «١٣٠» والتاريخ ١٤٢٩/٥/٧هـ، وكل هذه القرارات مرفقة بتقرير اللجنة. وتستخلص اللجنة من ذلك أن هذه القرارات سارية المفعول وأن صدور هذا النظام لن يؤثر على سريانها؛ لأنها تنظم جانباً من الشأن العقاري يخرج عن مجال هذا المشروع، وكما ألمحت اللجنة في تقريرها أن المجال متاح وفق المادة «الثالثة والعشرين» من نظام مجلس الشورى لاقتراح أي مشروع أو تعديل أي نص من نظام السوق المالية لإصلاح تنظيم المساهمات العقارية.

الشيخ محمد السعدان

ورداً على طلب أحد الأعضاء بتعديل درجة النظام إلى لائحة بذريعة اختزال مواده من «أربع وعشرين» مادة في مشروع الحكومة إلى «إحدى عشرة» مادة؛ أشار معالي رئيس اللجنة إلى أن العبرة بمحتوى المشروع لا بعدد مواده، والمشروع يعالج وينظم ممارسة مهنة مهمة وهذا وحده كاف لرفع درجة المشروع إلى نظام؛ لأن الجهة الشرفة وهي وزارة التجارة والصناعة رأت أن اللائحة الموجودة حالياً لا تفي بمتطلبات الإشراف على هذه المهنة.

ولفت معاليه إلى أن المادة «الأولى» من مشروع النظام تضمنت المهام التي يجوز لأصحاب المكاتب العقارية ممارستها وهي أحكام بهذا الاعتبار؛ ولهذا فإحالة المادة «الثانية» إلى تلك المادة صحيحة في نظر اللجنة. أما المطالبة بتعريف تسويق العقار وإدارته وتثمينه؛ فهذا من تعريف المعرف أو المعروف، والأولى تعريف العقار فإذا عرفنا العقار عرفنا تسويقه وإدارته وتثمينه.

وعن حذف بعض المواد من مشروع النظام وهي المواد المتعلقة بالمساهمات العقارية؛ رأى أن تقرير اللجنة كله تبرير لهذا الحذف نظراً لإخضاعها لنظام آخر؛ وأن هذه المواد كانت محذوفة في مشروع لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة.

وعن إعادة اختصاص المحكمة الإدارية بالنظر في المخالفات؛ قال إن اللجنة ترى أن الأمر موكول لوزارة التجارة والصناعة في الرقابة والمعاقبة والتظلم من قرارات الوزارة بخصوص تنفيذ هذا النظام إلى المحكمة الإدارية مكفول ولا يحتاج إلى نص في هذا النظام حسب نظام ديوان المظالم.

وعن الاقتراح بأن يكون ارتباط المكاتب العقارية والإشراف عليها من اختصاص وزارة الإسكان، وبناءً على هذا الطرح فقد جرى استضافة ممثل للوزارة لطرح وجهة نظر الوزارة بشأن مشروع النظام ورأى أن الوزارة لا تمانع أن تتولى الترخيص للمكاتب العقارية والإشراف عليها.

الموافقة على دعم بناء المساجد وترميمها واعتماد وظائف للأئمة والمؤذنين

دعا مجلس الشورى إلى اعتماد المبالغ المطلوبة لبناء المساجد وترميمها وصيانتها ونظافتها في ميزانية وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد وفق ما ورد في خطة التنمية التاسعة، واعتماد وظائف الأئمة والمؤذنين وخدم المساجد وفق الاحتياج الوارد في تقرير الوزارة للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٢هـ، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٤/٤/٢٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، والتي استمع فيها المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للوزارة للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٢هـ، تلاها رئيس اللجنة فضيلة الشيخ إبراهيم بن عبدالله البراهيم فأوضح أن ما ورد من عدد الجوامع والمساجد جاء حسب رصدها في المملكة طبقًا للتعداد العام للسكان والمساكن الصادر من مصلحة الإحصاءات العامة لوزارة الاقتصاد والتخطيط لعام ١٤٢٥هـ، وأضافت إليه اللجنة عدد المساجد التي زادت بعد الإحصاء المشار إليه إلى عام ١٤٣٢/١٤٣١هـ، وليس هناك اختلاف.

وأضاف أن اللجنة اطلعت على كامل القرارات الصادرة من المجلس وأرفقتها مع التقرير، وأوردت توصيتها بطلب الاعتماد للمبالغ المطلوبة الواردة في خطة التنمية «التاسعة» لبناء المساجد، وترميمها، وصيانتها، ونظافتها وفق الاحتياج الوارد في التقرير، وكذلك اعتماد وظائف الأئمة والمؤذنين وخدم المساجد وفق الاحتياج الوارد في التقرير. وبناءً عليه فالقرارات السابقة مطلقة وتوصيات اللجنة في هذا التقرير مقيدة.

وأشار إلى أن اللجنة تتفق مع عدم كفاية المبالغ المعتمدة لبناء المساجد وصيانتها ونظافتها، مما ينعكس على ضعف الصيانة والنظافة في المساجد، وتؤيد المطالبة باعتماد المبالغ المحددة في الخطة التنموية، وهذا مضمون التوصية «الأولى» للجنة. كما تتفق اللجنة مع مراعاة فتح المساجد وإغلاقها حسب موقع المسجد؛ وهذه حالة تقدرها جهة المراقبة للمساجد وهو ما يجري العمل به.

وأوضح فضيلته أن الوزارة تقوم ببناء المساجد في المدن والقرى المأهولة بالسكان في جميع مناطق المملكة، وتعطي الفرصة لمن يرغب في بناء مسجد بمواصفات محددة لدى الوزارة وفروعها، وتشرف عليها «إذا رغب فاعل الخير في ذلك»، ولدى فروع الوزارة مكاتب متخصصة مع فاعلي الخير الذين يرغبون في بناء المساجد، ومكاتب فنية تتابع وتشرف عليها. وقال إن اللجنة أوردت في تقريرها أن الوزارة قامت بدراسة وضع الأربطة بمشاركة الإدارات المتخصصة، وتعمل على تفعيل المقترحات بالتنسيق مع الفروع ذات العلاقة، أما بالنسبة لما أشير إليه من هدر المياه والكهرباء في المساجد؛ فإن الوزارة سبق وأن أفادت أنها راعت عند تصميم المساجد هذه المسألة.

ولفت إلى أن من أهداف الوزارة العناية ببيوت الله وتعميرها، وأن اللجنة قدرت أنه من الأهمية وضع توصيات تعالج ما عُرض في تقرير الوزارة بشكل متكرر ونادى به الزملاء في المجلس عند عرض التقرير بشكل متكرر أيضًا، وهو ما تضمنته توصيتا اللجنة، وقد سبق أن صدرت قرارات بشأن أهداف الوزارة الأخرى.

معالي الشيخ السعدان:

المجلس تفاعل مع القضايا التي تهم المواطن.. ومداخلاتي تقتصر على الأنظمة واللوائح فقط لهذه الأسباب

أكد معالي الشيخ محمد بن سعد السعدان عضو المجلس أن مجلس الشورى تفاعل مع الكثير من القضايا التي تهم المواطن مثل انهيار السوق المالية، وارتفاع الأسعار، وقضايا الإسكان والبطالة، وقدم بخصوصها تقارير وتوصيات لحلها.

وأشار في حوار مع الشورى إلى أن معظم مداخلاته خلال الجلسات كانت على المناقشات المتعلقة بالأنظمة واللوائح، كما أشار إلى ما أسهم به ديوان المظالم في حل المساهمات العقارية المتعثرة وذلك بنظر القضايا التي كانت تقام بشأنها دعاوى لدى الديوان. كما تحدث عن ذكرياته وشكل الحياة الاجتماعية التي عاشها خلال سنوات دراسته الأولى والجامعية وملامحها الثقافية.

وفيما يلي تفاصيل الحوار..

• حوار: منصور العساف

س: السنوات الأولى في حياة كل منا لا تمحى من الذاكرة، كيف مرت بك تلك السنوات؟

كانت ولادتي في إحدى الهجر التابعة لمحافظة القويعية عام ١٣٦٤هـ، والسكن فيما بعد في قرية الجفارة وكان عمل الأسرة هو الزراعة بعد أن توقفت مهنة الجمالة. درست الابتدائية في مدرسة هجرة مزعل وكانت تبعد عن الجفارة حوالي ٣ إلى ٤ كيلوات، وكنا نقطع الطريق إلى المدرسة سيرًا على الأقدام وسط زمهرير الشتاء، وقد حرص أبي على تعليمي وكان إماماً للمسجد في القرية، وكان جدي حريصًا على تعليم أبي في الرياض آنذاك إلا أن الظروف لم تسعفه.

عمل والدي في التجارة حيث تنقل «الجمالة» السلع والبضائع من مدينة الأحساء إلى مدينة بيشة كما كان يتاجر ببعضها من باب المضاربة في التجارة.

س – هل تذكر لنا بعض الأسماء الذي تتلمذت على أيديهم؟

نعم أذكر منهم الشيخ عبدالعزيز العريفي وهو ممن درس على بعض المشايخ، وحافظ للقرآن، وكذا الأستاذ عبدالله بن سعد الجبرين وهو من استفدت منه كثيراً في تجويد قراءة القرآن وهو أيضاً حافظ للقرآن وذو خلق طيب وكريم سمح الطباع رحمة الله على الجميع.

س: بعد الانتهاء من المرحلة الابتدائية، هل أكملت الدراسة في القويعية، ومتى كان الانتقال إلى مدينة الرياض؟

بعد الانتهاء من المرحلة الابتدائية عام ١٣٧٨هـ، ذهبت مع والدي إلى الرياض والتحقت بالمعهد العلمي، في حين سلك بعض زملائي المتخرجين طريق التدريس والتحقوا بمعهد المعلمين. وكان من المدرسين في المعهد الشيخ عبدالفتاح الفارس وهو والد الدكتور عبدالعزيز الفارس. وقد درّسنا رحمه الله عام ١٣٧٩هـ مادة التجويد وأخذت عنه مع زملائي مخارج الحروف وما إليها، وكان هذا العلم جديداً علينا. وكان من أساتذة المعهد كذلك معالي الشيخ محمد العجلان – رحمه الله – ومعالي الشيخ حمود الفائز وآخرون كُثر لا يسع المجال لذكرهم.

أنا مؤيد لمناقشة مواد الأنظمة مادةً مادة

مسجل معلومات في ديوان الموظفين أول وظيفة في حياتي العملية

س: وكيف كان الحال خارج المعهد.. الزملاء وحياة الطلاب؟

بعد عودة والدي إلى القويعية سكنت أنا وقريب لي هو سعد السعدان في بيت طيني في مدينة الرياض كان إيجار المنزل ٢٥ ريالاً، وكان المنزل المستأجر طينياً وبدون كهرباء أو ماء، فكنا نجلب الماء من الحنفيات التي تتوزع في الأحياء، وبعدها التحق بنا أخي الذي كان يعمل في الشرقية وأصبحنا ثلاثة أشخاص وبعد مدة تزوج أخي وقسمنا المنزل إلى قسمين. وأكملت دراستي في المعهد لمدة خمس سنوات وكنا نذهب من الشميسي إلى المعهد الذي يقع على شارع الوزير سيرًا على الأقدام، وكان بعض الطلاب يغدون إلى المعهد بواسطة الدراجات. وكنا حينها نستلم من المعهد مكافأة قدرها سبعون ريالاً.

وفي المعهد درسني نخبة من الأساتذة والمشايخ السعوديين والمصريين من أصحاب المؤلفات والكتب، وكان بعض هؤلاء المدرسين هم مَنْ ألّف المقررات والمواد الدراسية التي كنا ندرسها، كما كان بعض الأستاذة من سوريا لا سيما في مواد اللغة العربية ولا زلت أذكر أحدهم ممن كان له الفضل بعد الله عليَّ في إتقان مادة النحو والصرف، حيث كان له طريقة خاصة به، تتمثل في إعراب آيات القرآن الكريم. وتلا ذلك كثرة الخريجين من الكليات وجرى إلحاقهم مدرسين في المعهد. وقد كنت حريصاً حين دراستي في المعهد العلمي على تعلم اللغة الإنجليزية.

س: وماذا عن مرحلة الدراسة الجامعية.. وكيف جمعت بينها وبين الوظيفة؟

التحقت بكلية الشريعة في عام ١٣٨٥هـ ودرست السنة الأولى فقط ثم التحقت بالوظيفة العامة في ديوان الموظفين العام وانتسبت للدراسة في الكلية. ونظراً لأنني كنت منتسبًا، فقد كانت صلتي بأساتذة الكلية بعد السنة الأولى ضعيفة، وأذكر أنه حصلت جفوة بين المملكة والجمهورية العربية المتحدة (كانت اتحادًا بين مصر وسوريا)، وجرى سحب المدرسين المصريين من المملكة واستعاضت الرئاسة – وكان هذا اسمها آنذاك (الرئاسة العامة للكليات والمعاهد العلمية) جامعة الإمام محمد بن سعود حالياً– بأساتذة من الأردن والعراق وبعض السوريين. وكنت قد تزوجت عام ١٣٨٦هـ أثناء دراستي، وجمعت خلالها بين العمل والدراسة والزواج.

كنت حريصاً حين دراستي في المعهد العلمي على تعلم اللغة الإنجليزية

أصبح ديوان المظالم عام ١٤٠٣هـ هيئة قضاء إداري.. وأعضاؤه يشغلون درجات قضائية

س: كيف مرت فترة الدراسة في المعهد العالي للقضاء؟

التحقت بالمعهد العالي للقضاء في عام ١٣٩٨هـ وكان رئيس المعهد في ذلك الوقت الشيخ عبدالرزاق عفيفي – رحمه الله – وتولى تدريسنا في مادة الأصول كتاب «الموافقات» للإمام الشاطبي وكانت الدراسة في المعهد مسائية بعد العصر وبعد المغرب لمدة ستة أيام أسبوعياً، وكانت مدة الدراسة فيه ثلاث سنوات ثم يتخرج الدارس بعد القيام بإعداد بحث. وكان من أساتذة المعهد الشيخ الدكتور عمر المترك والذي تولى منصب وكيل وزارة العدل ثم أصبح مستشاراً في الديوان الملكي – رحمه الله – والشيخ فهد البحيري، والشيخ عبدالعال عطوة، والشيخ مناع القطان، وجيل رائد من المشايخ والعلماء رحم الله من توفي منهم وأمد في عمر ممن هو على قيد الحياة.

س: وماذا عن الأولاد؟ وما هي مجالات دراستهم وأعمالهم؟

الحمد لله لدي سبعة أبناء وخمس بنات، الأبناء هم أحمد في شركة الاتصالات، وعمر قاضي في ديوان المظالم وحاصل على الماجستير، أما خالد فمستشار في مجلس الوزراء، بينما المهندس أسامة في هيئة الاتصالات وحاصل على درجة الماجستير من الولايات المتحدة الامريكية، والابن سعد يعمل في هيئة الكهرباء وهو حاصل على بكالوريوس الشريعة، أما عبدالعزيز فموظف، والبنات درسن في الجامعة وبعضهن في مراحل الدراسة الأولى.

س: ننتقل إلى المرحلة العملية في حياتك، كيف كانت بداية العمل الوظيفي؟

بالنسبة للعمل الوظيفي، فقد صدر عام ١٣٩١هـ نظام تأديب الموظفين وأنشأ بموجبه هيئتان: هما هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة تأديب الموظفين ونقلت في شهر شوال عام ١٣٩١هـ إلى هيئة التأديب واختصاصها تأديب موظفي الدولة ومؤسساتها العامة بواسطة دعوى تقيمها هيئة الرقابة والتحقيق، وأضيف لاختصاصات الهيئة محاكمة المتهمين في قضايا اختلاس المال العام وتطبيق العقوبات الواردة في المرسوم الملكي رقم ٤٣ لعام ١٣٧٧هـ على أن تمارس هيئة تأديب الموظفين عملها بمجالس تأديب تشكل من عضوين ورئيس.. إلخ.

وكان أول مرتب استلمته في ديوان الموظفين قرابة ٨٠٠ ريال وكانت وظيفتي مسجل معلومات على المرتبة السابعة التي تعادل الآن المرتبة الثالثة، حيث كان السلم الوظيفي بعكس ما هو عليه الآن، حيث المراتب العليا هي الأولى والثانية وهكذا، ثم تم ترقيتي بعد تخرجي من الكلية إلى المرتبة الخامسة.

كنا نقطع الطريق إلى المدرسة سيرًا على الأقدام وسط زمهرير الشتاء

س: وكيف كان تطور العمل في ديوان المظالم بعد تعديل نظامه؟

في عام ١٤٠٢هـ صدر نظام ديوان المظالم وهو تحديث للديوان وجعله هيئة قضائية، حيث أصبح هو المختص بالقضاء الإداري إضافة لاختصاصات أخرى بموجب أنظمة خاصة وقرارات من مجلس الوزراء، وجرى دمج هيئة تأديب الموظفين في الديوان ونقل اختصاصها إليه ونفذ هذا النظام في عام ١٤٠٣هـ. وأصبح ديوان المظالم هيئة قضاء إداري وأعضاؤه يشغلون درجات قضائية لكنه إضافة إلى ذلك يتولى تطبيق كثير من الأنظمة الجزائية الأخرى مثل نظام مكافحة التزوير والرشوة وانتحال صفة رجل السلطة العامة والتستر التجاري ونظام مقاطعة إسرائيل وأنظمة أخرى، وكذا النظر في طلبات تنفيذ الأحكام الأجنبية. ثم أضيف إليه القضاء التجاري الذي كانت تمارسه هيئات حسم المنازعات التجارية. وقد عملت في ديوان المظالم رئيس دائرة حتى تم تعييني نائباً لرئيس ديوان المظالم. وفي عام ١٤٢٦هـ تم اختياري عضواً في مجلس الشورى في دورته الرابعة ، وما زلت عضواً في المجلس في دورته السادسة.

س: طبيعة عملك كقاض في ديوان المظالم هل سببت لك حرجاً لا سيما في علاقاتك الاجتماعية؟

لا.. وظيفتي كقاضٍ لم تدخلني في إحراج مع مَنْ هم حولي، وربما كان ذلك بسبب أن عملنا في ديوان المظالم مقتصر على ما يردنا من شكاوى ودعاوى ضد المرافق والهيئات الحكومية إذ ليس للديوان علاقة بالدعاوى الشخصية والجنائية وغيرها.

س: انتشرت المساهمات العقارية في فترة من الفترات ثم تعثر بعضها، ولجأ كثير من المساهمين إلى القضاء للحصول على حقوقهم وحاول بعضهم الحصول عليها بشكل ودي أو بطرق أخرى، كيف ترى الحلول المثلى للانتهاء من هذه المعضلة؟

في المساهمات المتعثرة تقام دعواها ويبت فيها القضاء العام. وتتعاون الحكومة في ذلك، كما أن وزارة التجارة والصناعة لها لجان وصدر بها قرار مجلس الوزراء.

والآن حدد وحسم هذه الأمور نظام ممارسة أعمال المكاتب العقارية الذي وافق عليه مجلس الشورى. وعلمنا عند دراسة النظام أن هناك قرارات صدرت من مجلس الوزراء بخصوص المساهمات المتعثرة وتصفيتها وإنهائها، وكلها عن طريق وزارة التجارة والصناعة. وتشكل لجنة خاصة لهذا الغرض لكن من حيث الأصل فالأمر يرجع للقضاء. وعليه فإن أي شيء له مسمى تجاري ينظر في ديوان المظالم إذا قدم عليه دعاوى، وعندما كنت في الديوان كنت أحيل للدوائر مثل هذه المساهمات وتنظر لدى دوائر الديوان.

قرارات المجلس على تقارير الجهات الحكومية تأثيرها ضعيف

مداخلات الشأن العام بادرة من الأعضاء لنقل هموم المواطن تحت القبة.. ولا يصدر بها قرارات حسب نظام المجلس

س: تأتي مثل هذه الدعاوى إلى إمارات المناطق المختلفة ويبت فيها، هل يتعارض ذلك مع عمل القضاء والجهات المعنية الأخرى؟

لا تتعارض، لأن آراء إمارات المناطق غير ملزمة، فهي جانب إصلاحي فقط، لكن من يقدم دعوى لديوان المظالم فهذه جهة قضائية. أما إمارات المناطق فتقترح وتوجه ورأيها غير ملزم، وعليه فلا إلزام إلا في القضاء، والحكم النهائي واجب النفاذ في القضاء، فمحاولات إمارات المناطق إذا نجحت وديًا وقبل بها الطرف الآخر فبها ونعمت، وإلا فالقرار للقضاء.

س: عملت تحت قبة المجلس في الدورتين الرابعة والخامسة، كيف رأيت إنتاجية العمل، وتطور أداء المجلس خلال الدورتين؟

في الدورة الرابعة وبداية الدورة الخامسة كان النقاش للأنظمة يتم مادة مادة وقَلَّ أن يكون النقاش فصلاً فصلاً، كما هو معمول به في مناقشة بعض الأنظمة بعد تعديل بعض قواعد عمل المجلس خلال الدورة الخامسة، وأحياناً تناقش الأنظمة الصغيرة مرة واحدة، ويتم التصويت كذلك عليها، وهذا الأمر متروك للمجلس حيث تتيح قواعد العمل للمجلس مناقشة الأنظمة مادة مادة أو باباً باباً أو فصلاً فصلاً، مع أنني أؤيد النقاش للنظام مادة مادة وكل مادة تحصل على الموافقة، لأن ذلك يعطي قوة لمواد النظام.

س: وماذا عن مداخلات الأعضاء في ملفات الشأن العام الأكثر إلحاحاً لدى المواطنين؟.

نقاش الشأن العام ليس له أساس في نظام المجلس، وما يتم طرحه في الشأن العام هو ما يلمسه ويستشعره عضو المجلس من هموم المواطنين

نظام ممارسة أعمال المكاتب العقارية الذي صدر عن المجلس حَسَمَ ونَظَّمَ مسألة المساهمات العقارية المتعثرة

وحاجاتهم الملحة فيتم طرحها تحت القبة من قبل العضو إلا أنه لا يصدر بشأنها قرارات مباشرة من المجلس، وإن كانت قد تمثل أساساً لتوصيات تقترح من اللجان ويتخذ المجلس بشأنها قرارات، فالأمر محدد فيما يمكن أن ينظره ويناقشه مجلس الشورى، فاختصاصات المجلس بحسب نظامه دراسة ومناقشة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات وتقارير الأداء السنوية للأجهزة الحكومية، هذا هو الاختصاص الأصيل للمجلس، إلى جانب ما أتاحته المادة الثالثة والعشرون من نظام المجلس بأن له الحق في اقتراح نظام جديد أو تعديل نظام قائم. فالشأن العام هو بعض الهموم وقضايا الوطن التي ينقلها العضو إلى المجلس، ورغم أهميتها إلا أنها كما قلت سابقاً ليست في نظام المجلس، علماً أن مداخلات الشأن العام استحدثت في بداية الدورة الرابعة للمجلس.

س: هل للمجلس دور في التفاعل مع القضايا الوطنية والأزمات؟

نعم، تفاعل المجلس مع تلك القضايا وعلى سبيل المثال انهيار سوق الأسهم عام ٢٠٠٥م فقد قدم المجلس مقترحاته بشأنها في سبيل تطوير آلية العمل في سوق الأسهم، كما تداول المجلس موضوع ارتفاع الأسعار وشكّل لجنة لهذا الغرض وقدم تقريرًا ورُفع للمقام السامي، إلى جانب جهود المجلس في قضايا الإسكان والبطالة ومكافحة الفساد، والتعليم والصحة.

س: هل كانت لك ملاحظات أو استفسارات على بعض الأنظمة التي ناقشها المجلس في جلساته؟

أنا من أقل الأعضاء في المداخلات. فأنا لا أداخل إلا إذا كان لدي شيء جديد. ويكون ذلك في الغالب على الأنظمة فقط أو اللوائح، أما التقارير فلا أداخل عليها لأنني أرى أن تأثير قرارات المجلس فيها ذات أثر ضعيف، وقد تكون معلوماتي عن ذلك قاصرة في هذا الشأن، ولذا لا أجد رغبة في المداخلة على التقارير الحكومية.

كما أنني أتحفظ على بعض قواعد عمل المجلس التي صدرت قبل سنتين ولست مرتاحًا لتقليص مدة جلسة المجلس بهذه الطريقة لأن الجلسة صارت مرهقة. فسابقًا كنا نجد وقتًا للراحة، ونتجالس ونناقش أمورًا تتعلق بأداء المجلس وما يناقشه من موضوعات.

الدكتور جبريل العريشي

مصانع المعرفة

بعض البلدان تنتج معرفة أكثر من غيرها، ورغم ذلك فهي لا يمكنها أن تحتكر إنتاجها من المعرفة، فمع التقدم الهائل في الاتصالات وتقنية المعلومات أصبحت المعرفة تتفوق على رأس المال و البشر في سرعة الانتقال خارج حدود الدولة المنتجة لها، و أصبح من الممكن الحصول على كثير من المعارف بتكلفة منخفضة للغاية، فإن قدرته على استيعاب و استخدام المعرفة هي التي تحدد وتيرة التطور فيه، بحيث يمكنه أن يصبح مجتمعًا للمعرفة، أو لاقتصاد المعرفة. لكن إمكانية الحصول على تلك المعارف و استخدامها يعتمد على توفير القدرة البشرية القادرة على استيعابها و استخدامها. ولذا فإن التعليم العالي يلعب دورًا حاسمًا في تعزيز قدرة أي دولة على استيعاب و استخدام المعرفة، وبالتالي على تحولها إلى مجتمع للمعرفة أو لاقتصاد المعرفة.

والثقافة العلمية لا يمكنها أن تنتقل من مجتمع إلى آخر بمجرد نقل العلماء أو ترجمة أعمالهم، دون إعداد للبنية الأساسية والمؤسسات العلمية المستقرة اللازمة لاحتضان العلم وتوطينه، ودون تعزيز وتقدير دور العلماء والاهتمام الجاد بالتطبيقات العلمية. ولم تكن أوروبا – على سبيل المثال– لتقدر على الاستفادة من المعارف في بداية الثورة الصناعية لو لم تعمم التربية العلمية من جهة، ولو لم تنشر الثقافة العلمية من جهة أخرى. «١».

لذا، ففي كل المجتمعات الحديثة تعتبر الجامعات هي «مصانع المعرفة»، فهي أهم مصدر لتوفير رأس المال البشري اللازم لإنتاج المعرفة واستيعابها واستخدامها، كما أنها تلعب دورًا رئيسيًا في توليد الجديد من الأفكار، وكذا في البناء التراكمي للمعرفة وفي نقلها، وهي التي تقود جهود التطور والنمو الاقتصادي في تلك المجتمعات، وذلك بعد أن أصبحت تعتمد على القدرة على إنتاج السلع القائمة على المعرفة أو السلع المعرفية. ولذا فإن هذه المجتمعات ترتفع بالجامعات إلى مكان الصدارة فيها.

وقد أدركت السعودية أهمية التعليم العالي لمواكبة عصر المعرفة، وهو ما يظهر من نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي خلال السنوات الخمس الماضية، والذي ارتفع من نحو ١٧ بليون ريال في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٦ بليون ريال في عام ٢٠١٢، أي بمعدل ٣٥٪ سنوياً، كما ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم العالي من مجمل الإنفاق العام من ٤,٥ ٪ إلى ٨,١٪، وزادت نسبة الإنفاق عليه كذلك من إجمالي الإنفاق على التعليم من نحو ٢١٪ إلى ٣٥,٧٪ في نفس الفترة. وهو ما انعكس على ما تظهره الإحصائيات من ارتفاع مطرد في عدد المنتسبين إلى مؤسسات التعليم العالي في السعودية عبر السنين المتوالية.

إلا أن هذه الإحصائيات ما زالت – بالرغم من التحسن الواضح مقارنة بالسنوات السابقة – تظهر ضعف نسبة الخريجين ممن اختاروا التخصص في العلوم والهندسة والمواد العلمية الأخرى، حيث بلغت حوالي ٢٣٪ من إجمالي عدد الخريجين – والذي بلغ ٨٥ ألف خريج – في عام ٢٠١٠. وهو ما يمثل مؤشرًا سلبيًا في إطار الجهود التي تبذل لبناء قدرة بشرية قادرة على استيعاب واستخدام المعرفة في مجالات العلوم والتكنولوجيا. ولا يتوقع أن يتغير هذا الوضع بشكل ملحوظ دون أن تقوم خطط التنمية في الدولة بدفع القطاعات المعنية كالصناعة، إلى زيادة الطلب على خريجي التخصصات العلمية، في إطار سياسة شاملة للدولة، تشجع على الالتحاق بتلك التخصصات.

والجامعة ليست مكانًا للحصول على الشهادات والألقاب العلمية، وإنما هي مكان للبحث والتحصيل، أو هكذا ينبغي أن تكون. لذا فالسياق الأكاديمي والبيئة التنظيمية التي تمتلك مقومات أكاديمية عالية يكون لهما دور هام في عملية التنشئة الأكاديمية داخل الجامعة كمؤسسة معرفية. «٢».

وقد أشارت الدراسات إلى أن إتاحة الفرصة للباحث للمشاركة في النشاط البحثي، والنشر العلمي، وما يتاح له من برامج تأهيل وإعداد أكاديمي وإشراف علمي، كل ذلك يساهم في رفع الإنتاجية العلمية له. كما أن السمعة الأكاديمية للقسم العلمي ومكانته وما يمتلكه من موارد متنوعة وكفاءة وكفاية علمية يلعب دورا في تحديد مستوى تقدم الإنتاج العلمي، هذا فضلًا عن ما يترتب عن وجود الحوارات، واللقاءات العلمية، والمؤتمرات، والاقتباسات داخل السياق العلمي، حيث كلها أنشطة أكاديمية تساهم في تشكيل وإعداد العلماء الصغار وجعلهم أعضاء فاعلين ومساهمين في إنتاج وتأسيس مجتمع المعرفة. «٣».

إن تعزيز مكانة الجامعة، بل والمبالغة في ذلك، يعتبر «واجب الوقت» على كل من يسعى مخلصًا لرفعة الوطن، في عالم لا مكان فيه ولا مكانة إلا للعلم والمعرفة.

• عضو مجلس الشورى

١- http://3arabimag.com/Book/Article.asp?Art=711&ID=27

٢- عبد الوهاب جودة «محددات إنتاج المعرفة واكتسابها لدى طالبات الدراسات العليا بجامعة السلطان قابوس «الواقع والتحديات».

٣- عبدالوهاب جودة «نفس المرجع سابق».

الإيدز.. بين النظرة الاجتماعية والواقع المفروض

نظام الوقاية من الإيدز علاج ناجع يراعي حساسية التعامل مع الحالة في كافة الجوانب ويكفل حقوق المصابين وواجباتهم

• تحقيق. جابر يحيى

لا يخفى على الجميع خطورة مرض الإيدز، ذلك المرض الذي بدأ ينتشر كالنار في الهشيم وبسرعة فائقة في كل دول العالم، ويعتبر من أخطر أمراض العصر التي أصابت البشرية، فبالإضافة إلى خطورته تستفحل النظرة السلبية للمرضى المصابين من قبل المجتمع العربي على وجه التحديد نظراً للأسباب التي تكمن خلف الإصابة و التي عادة ما تكون مخالفة للسلوكيات و القيم الدينية و الأخلاقية في المجتمع المسلم، إلا أن حالات انتقال العدوى تبقى استثناءً لا يدخل ضمن نطاق هذه النظرة التي أعطت الشخص السليم مبرراً بالعزوف عن إجراء الفحوصات الطبية اللازمة.

ما هو الإيدز؟

مرض خطير يسببه فيروس نقص المناعة البشري (HIV)، حيث يعمل هذا الفيروس على تدمير جهاز المناعة في جسم الإنسان الذي يصبح عُرضة للإصابة بالالتهابات الانتهازية، وبعض الأورام الخبيثة التي تودي بحياة الإنسان.

أعراض مرض الإيدز

- ارتفاع في درجة الحرارة مع العرق الليلي الغزير الذي يستمر عدة أسابيع دون سبب معروف.
- تضخم العقد اللمفية وخاصة الموجودة في العنق والإبط وثنية الفخذ دون سبب معروف.
- سعال جاف يستمر عدة أسابيع دون سبب معروف.

إسهال ليس له سبب واضح يستمر عدة أسابيع.

طرق وأسباب الإصابة بالإيدز:

١. عن طريق الاتصال الجنسي إذا كان أحد الطرفين مصاباً.

٢. استخدام الإبر أو أدوات ثقب الجلد الملوثة بالفيروس.

٣. من الأم المصابة إلى جنينها أثناء فترة الحمل أو الولادة أو الرضاعة الطبيعية.

٤. نقل الدم أو منتجاته الملوثة بالفيروس (نادر جداً بعد سنة ١٩٨٦م).

الشورى يقر نظاماً يحمي مرضى الإيدز ويراعي فيه حقوقهم كاملة

انطلاقاً من حساسية حالة المصاب بالمرض وكيفية التعامل معه فقد أقر مجلس الشورى مؤخراً مشروع «نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز) والمشتمل على حقوق المصابين وواجباتهم. ويتكون النظام من ستة فصول تشتمل على ثلاثين مادة، ومن أهم أساسيات النظام حقوق المصابين في الخدمات الصحية، وحقوقهم في التعلم والتدريب والعمل وعدم التمييز ضدهم.

بنود النظام.. ودور الجهات المسؤولة:

وصنف النظام «الإيدز» ضمن الأمراض المعدية، مع ضرورة العمل بالإجراءات والتدابير اللينة في اللوائح، والمحافظة على حقوق المصابين ومخالطيهم، وضمان الرعاية والتأهيل اللازمين للمرضى، كما يشتمل النظام على جوانب عدة ذات صلة بالوقاية من الإيدز وبحقوق المصابين وواجباتهم تجاه الآخرين. وطلب الجهات الصحية تقديم الرعاية الصحية والمشورة والدعم النفسي واحترام حقوق المصابين، ومكافحة الإيدز وبيان وسائل انتقاله وطرق الوقاية منه وعلاجه والتوعية بها والحث على تجنب المرض وحماية أفراد المجتمع منه، كما أنه لا يجوز لأي جهة صحية الامتناع عن تقديم الرعاية الطبية اللازمة لأي مصاب بسبب إصابته. وطلب النظام للجهات الصحية والتعليمية والإعلامية بالإجراءات الكفيلة لنشر الوعي الصحي عن الإيدز في المجتمع وبيان حقوق المصابين وواجباتهم تجاه الآخرين، إضافة إلى احترام حقوق أفراد المجتمع في الوقاية من عدوى الإصابة. وبين النظام عدم جواز منع المصاب من التمتع بالحقوق المقرة له بموجب الأنظمة. ولا يجوز منعه من حق متابعة تعليمه أو فصله من عمله بسبب مرضه إلا إذا ثبت تعمده نقل العدوى إلى غيره أو الإساءة أو إلحاق الأذى بالآخرين.

• المحافظة على سرية المعلومات الخاصة بالمصاب أبرز حقوق المرضى:

ويقدم المشروع الذي وافق عليه المجلس عدداً من حقوق المرضى، ومن أهمها: قيام البرنامج الوطني بالتنسيق مع الجهات الصحية الأخرى بتفعيل إجراءات الوقاية والرعاية والتأهيل وتحديد المختبرات المرجعية للتشخيص والتثبت من الإصابة وتقديم العلاج للمصابين به وإيضاح طرق الوقاية من الإصابة. وعلى الجهات الصحية إرسال العينات المشتبه في إيجابيتها إلى المختبرات المرجعية التي يحددها البرنامج الوطني للتثبت من الإصابة. وفي جميع الأحوال يجب إبلاغ الجهات المعنية في الوزارة بطريقة سرية بجميع الحالات المصابة، وتحدد اللائحة الجهات التي تتلقى التبليغ، ويجب على جميع العاملين في الجهات الصحية وغيرها المحافظة على سرية المعلومات الخاصة بالمصاب، ولا يجوز إفشاء هذه المعلومات إلا في الأحوال المبينة في النظام.

حالات عزل المصاب:

وتناول المشروع عزل المصاب أو تحديد إقامته في منشأة صحية بناء على توصية من الطبيب المختص. إذا كانت حالته توجب ذلك أو كانت تشكل خطراً على غيره. وإذا كان المصاب محكوماً عليه فيجب عزله عن السجناء، وتقدم له العناية الصحية اللازمة، وتحدد اللائحة اشتراطات العزل وإجراءاته.

(٨) مراكز علاجية و٢٢ للفحص الطوعي منتشرة في أنحاء المملكة:

أولت وزارة الصحة بالمملكة اهتمامًا بالغاً بمكافحة ومعالجة مرض الإيدز حيث افتتحت عدة مراكز

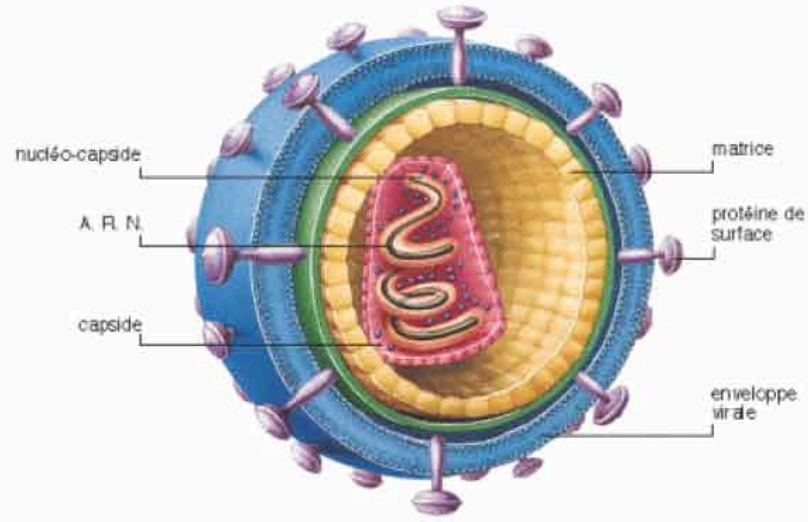

علاجية في عدد من المناطق بلغت ثمانية مراكز وفي طور الزيادة، وعدد ٢٢ مركز فحص طوعياً للمشورة تقدم من خلالها العلاج والفحوصات المجانية وخدمات الرعاية الصحية لجميع المواطنين، وكذلك لغير السعوديين ممن يشملهم النظام بمجانية العلاج الفيروسي. كما أن العلاج المتوفر يعتبر من أحدث الأدوية العالمية وتشمل علاجات الخط الأول والثاني، إضافة إلى توفر فحوصات مختلفة للايدز من ضمنها، فحص «الاليزا والويسترن بلوت» ونسبة الفيروس في الدم، ونسبة الخلايا المناعية وكذلك حساسية الفيروس ونوعه، ويتم إجراء اختبارات الفحص سريعاً في مراكز الفحص الموزعة على مختلف المدن في المملكة.

تزويج ٨٦ من المصابين بمرض الإيدز خلال ٥ سنوات:

للوقوف على بعض الحالات الاجتماعية التي تستوجب التعامل السليم مع مرضى الإيدز وتقديم الخدمات لهم فقد كشفت رئيسة مجلس إدارة الجمعية السعودية الخيرية لمرضى الإيدز الدكتورة سناء مصطفى فلمبان في تصريح صحفي أن الجمعية نجحت في تزويج ٨٦ من المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) خلال ٥ سنوات، لافتة إلى أن ٨٠ حالة من النساء الحوامل المصابات بالإيدز والمسجلات في وزارة الصحة خضعن إلى المتابعة الصحية الدقيقة خلال فترة الحمل وأخذ العلاج اللازم، فيما بلغ عدد المواليد الأصحاء من الأطفال ٧٩ طفلاً ولم يرصد أي منهم مصاباً بفيروس الإيدز، وحالة واحدة سجلت إجهاضاً مبكراً للجنين.

أمهات أنجبن أطفالاً وهن لا يعلمن أنهن مصابات بالإيدز:

وقالت الدكتورة سناء إن النساء المصابات بالإيدز بحاجة إلى متابعة طبية دقيقة قبل الحمل، وأن يكون وضعهن الصحي يسمح بالحمل، وحسب ما يقرره الطبيب لهن من حيث العلاج والفترة المناسبة للحمل وفقاً لعدد الخلايا المناعية ونسبة فيروس الإيدز في الدم، وكذلك كيفية الولادة إما بشكل طبيعي أو بعملية قيصرية، إضافة إلى نوع العلاج الذي يجب استخدامه خلال الولادة سواء للأم أو للطفل، مع التنويه أنه يوجد عدد من الأمهات المصابات بفيروس الإيدز اللواتي أنجبن أطفالاً وهن لا يعلمن عن وضعهن الصحي من الإصابة بالإيدز، وبالتالي كان هناك احتمال كبير في انتقال العدوى إلى الطفل ما لم يتم التدخل الطبي للحد من انتقال العدوى مبكراً.

المستشفيات ناقل كبير للعدوى وإجراءات عدة للتأكد من سلامة المتبرع بالدم:

ومن جانبه أكد الدكتور مازن خياط أن تحصين مريض الدم مهم جداً ضد ما يسمى بمشاكل الدم بشتى صوره، خصوصاً عندما يتم معالجته في المستشفيات، حيث تعتبر تلك المستشفيات ناقلاً كبيراً للعدوى. وأوضح الدكتور مازن أن بنوك الدم تتعامل مع المتبرع والمتلقي لذلك الدم، أما المتبرع فيجب أن يكون سليمًا من أي مرض مزمن، وعلى استعداد بإعطاء الدم بدون أن يتضرر، موضحًا أن هذا الإجراءات تمر بعدة مراحل حتى يتم التأكد من سلامة ذلك المتبرع، مشيرًا إلى أن أي أعراض مرضية في صحة المتبرع لا يمكن استقبالها، حيث تلتزم بنوك الدم بالمملكة بقوانين بنوك الدم الدولية، وبمنظمة الصحة العالمية من خلال آلية معينة سواء من المتبرع أو المتلقي، تبدأ بالأجهزة التي ينقل عن طريقها الدم مروراً بأجهزة الفحص، بالإضافة إلى الكوادر البشرية التي يجب أن تكون مؤهلة تأهيلاً جيداً في هذا المجال ولديهم القدرة على التعامل مع أي طارئ يحدث لكي نضمن سلامة المتبرع والمتلقي بإذن الله.

محافظة جدة تتصدر قائمة أكثر مناطق المملكة إصابة بالإيدز

وجاء في موقع الجمعية الخيرية السعودية لمرض الإيدز أن محافظة جدة أكثر المناطق تأثرًا بالايدز، وتسجل أعلى نسبة في الإصابة، حيث تتراوح معدلات الإصابة لكل عام بين ٣٧-٥٠ ٪ من إجمالي حالات المملكة، ويعزى ذلك لقربها من القارة الإفريقية الأكثر تضرراً بالمرض ولوجود نسبة كبيرة من النازحين إليها من أكثر الدول تضرراً بالفيروس من فئة العمالة الوافدة.

النظرة السلبية للمصاب وراء عزوف الأفراد عن الفحوصات الطبية:

وبالرغم من كل الخدمات الصحية المتوفرة بخصوص الايدز إلا أن شبح الخوف من المرض مازال مسيطرًا على المجتمع ومازالت الوصمة والنظرة السلبية والدونية تمارس ضد المتعايشين كما هو الحال في معظم الدول العربية، مما يجعل الأفراد لا يتقدمون للفحص الطوعي خوفاً من معرفة وضعهم الصحي وما يترتب عليه من ضغوط نفسية تجاه الأسرة والمجتمع، الأمر الذي يتطلب التوسع في البرامج التوعوية لتحفيز الأفراد لتحديد الوضع الصحي لهم، مما يساهم في الحد من انتقال العدوى للآخرين.

الطريق إلى الجودة في الإشراف التربوي

• منيرة محمد صالح الشريف *

الإشراف التربوي وسيلة علمية وعملية مهمة، تهدف إلى تنظيم الميدان التربوي بكافة الموارد والإمكانات المادية والبشرية المتاحة لتحقيق الغايات التي تترجمها الأهداف المعدة مسبقًا باستثمار يحقق أعلى مستوى من الجودة، وبذلك فإن الإشراف التربوي يهدف إلى إحداث تغير مرغوب ومقصود في الميدان التربوي مبني على المعطيات القائمة وينطلق من استقراء الحاضر واستشراف المستقبل لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها مما يساعد على نهضة المجتمع عن طريق رقي أجياله.

إن الإشراف التربوي على العمليات التعليمية داخل المؤسسة التعليمية التربوية هو عملية علمية منظمة مدروسة تهدف لإحداث تغيير في بناء الإنسان وتنميته وتفعيل أدواره المختلفة من خلال توجيه التعليم داخل المؤسسة التعليمية نحو أهداف مستقبلية مقصودة تحقق احتياجات الأفراد والمجتمع بجودة عالية.

إن اختيار نوعية الإشراف التربوي المناسبة ومنهجه لكل شخصية في الميدان التربوي هو الذي يحدد نقطة الانطلاق من فلسفة تعليمية تربوية محددة وواضحة فيهيأ فرصة أكبر للنجاح في العمل التربوي مما يجعل منه قاعدة للعمل المؤسسي، وأساساً لترشيد القرارات والتوجيهات.

والإشراف التربوي من القواعد الأساسية التي تقوم عليها المؤسسات التعليمية التربوية لتواجه متطلبات التطور والتغيير المستمرين وحاجة الأفراد من موظفات وطالبات ومتطلبات المجتمع المحيط. وقد خطت إدارات التعليم من خلال خططها الإشرافية السابقة خطوات حثيثة باتجاه تحقيق قدر متميز من التفوق والنجاح والتقدم والنمو بجانبيه التعليمي والتربوي. كما حققت العديد من الأهداف التي تتطلب جهدًا نوعيًا وانتقائية لغرض التحكم في تأثيرها على الثوابت في القيم وثقافة المجتمع.

ولكن ليس من اليسير الحكم على قدرات النظام التعليمي والتربوي داخل المؤسسة التعليمية الصغيرة «المدرسة» في تلبية الاحتياجات المستقبلية في ظل التحولات والتطورات المختلفة وازدهار التقنية الحاضرة والمرتقبة فضلاً عن تشابك المتغيرات وسرعتها التي تتطلب المزيد من الترسيخ للنهج العلمي المعمق في ممارسة عملية الإشراف التربوي بشكل عام والتنفيذي بشكل خاص لتواجه التحديات.

إن تحسين نوعية عملية التعليم وتطويره من أبرز التطلعات الوطنية في أي مجتمع، وتسعى الكثير من المؤسسات التعليمية التربوية منفردة أو مجتمعة إلى تطوير أساليبها التعليمية بنوعيها الفني والإداري لتجويد مخرجاتها التعليمية وتحسينها: لأن التعليم الجيد هو أداة تنمية المجتمع ووسيلة نهضته. فقوة الأمم تقاس بما لديها من عقول مفكرة مبدعة قادرة على صنع التغيير وقيادة التطوير، بما تملكه من معرفة متنامية.

وحيث إن العملية التربوية التعليمية تشهد تطورها السريع أسوة ببقية ميادين الحياة في المملكة فإننا على ثقة من بلوغ إشراف تربوي متطور وفق مفاهيم ننشدها ومنها:

- التوسع في تنويع أساليب الإشراف التربوي كما في الخطة المقترحة في آلية الإشراف التربوي حول ابتكار المشرفة المتعاونة.
- إعداد الدورات الإشرافية للمشرفات التربويات للوقوف على المستجدات في مجال أعمالهن.
- إعداد المكتبات الخاصة بالإشراف التربوي وتوفير المراجع التربوية للنمو المعرفي في مجال الإشراف.
- استيفاء الكم البشري والنوعي من المشرفات التربويات المؤهلات لكل إدارة أو مركز بما يساعد المشرفة على التركيز والإنتاج في عملها.
- التنويع في قنوات الاتصال بين المشرفة التربوية والمعلمة لما فيه صالح العملية التربوية التعليمية.
- توحيد إجراءات الإشراف وفق خطط مبرمجة.
- زيادة تفعيل دور المشرفة التربوية في صلب العملية التربوية التعليمية بحيث تتخطى دور النصح والإرشاد.

والله ولي التوفيق.

مديرة التجهيزات المدرسية
بتعليم سراة عبيدة

قدموا التهنئة لسموه بالثقة الملكية
أمير منطقة الرياض يستقبل وفد المجلس برئاسة معالي الرئيس

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض في مكتب سموه بقصر الحكم، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز نائب أمير المنطقة، معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ومعالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد أمين الجفري ومعالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد بن معتاد الحمد ومعالي أمين عام المجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو.

وأعرب الجميع عن أصدق التهاني والتبريكات لسمو الأمير خالد بن بندر على الثقة الملكية الغالية بتعيينه أميراً لمنطقة الرياض، ولسمو الأمير تركي بن عبدالله بتعيينه نائباً لأمير منطقة الرياض.

من جانبهما عبر الأمير خالد بن بندر والأمير تركي بن عبدالله عن شكرهما على التهنئة سائلين الله العون والتوفيق فيما كلفا به.

د. آل الشيخ يؤكد على قوة العلاقات مع جمهورية فنلندا

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض، معالي وزيرة الإسكان والاتصالات الفنلندية كريستا كيورو والوفد المرافق لها.

وأكد معالي رئيس المجلس متانة العلاقات التي تجمع المملكة العربية السعودية وجمهورية فنلندا في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والبرلمانية.

وقدم معاليه نبذة عن مجلس الشورى وآلية عمله ولجانه المتخصصة وعضويته في الاتحادات الدولية والقارية.

من جانبها أعربت كريستا كيورو عن سعادتها بزيارة المملكة وزيارة مجلس الشورى بصفة خاصة، وأشادت بقرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – بتعيين (٣٠) امرأة في مجلس الشورى.

وأكدت وزيرة الإسكان والاتصالات الفنلندية أهمية تعزيز العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين على الصعيد السياسي والتجاري الاقتصادي والحرص على تطويرها بما يخدم المصالح المشتركة لشعبي البلدين الصديقين.

وجرى خلال الاستقبال بحث واستعراض مجمل القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين إضافة إلى سبل تعزيز التعاون البرلماني المشترك بين البلدين.

حضر الاستقبال سفير جمهورية فنلندا لدى المملكة يارنو سوريالا.

من جهة أخرى قامت معالي وزيرة الإسكان والاتصالات الفنلندية بجولة في أروقة مجلس الشورى شملت القاعة الأندلسية والقاعة الكبرى لاجتماعات المجلس اطلعت خلالها على التجهيزات التقنية الحديثة بها.

رئيس المجلس بحث مع وفد حز ب المحافظين البريطاني الوضع الراهن في سوريا وعملية السلام في الشرق الأوسط

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض، وفد حزب المحافظين في البرلمان البريطاني برئاسة عضو البرلمان نيكولاس سومز.

وفي مستهل اللقاء رحب معالي رئيس المجلس بالوفد البريطاني مؤكداً متانة العلاقات التي تجمع المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة في شتى المجالات إلى جانب العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان البريطاني.

من جانبه أعرب معالي السيد نيكولاس سومز عن سعادته بزيارة المملكة وأشاد بزيارة وفد مجلس الشورى برئاسة معالي رئيس مجلس الشورى إلى المملكة المتحدة مؤخراً ووصفها بالمهمة في تعزيز العلاقات القائمة بين البلدين.

وأكد أيضا أهمية تعزيز العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة إضافة إلى تعزيز التعاون البرلماني المشترك بين البلدين الصديقين.

وجرى خلال اللقاء استعراض مجمل القضايا ذات الاهتمام المشتركة بين البلدين الصديقين إضافة إلى الأوضاع الاستثنائية التي تمر بها بعض الدول العربية والوضع الراهن في سوريا وعملية السلام في الشرق الأوسط.

حضر اللقاء معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن امين الجفري وعضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن زين العتيبي والسفير البريطاني لدى المملكة السيد جون جينكينز.

من جهة أخرى اجتمع وفد حزب المحافظين البريطاني الزائر مع عدد من أعضاء مجلس الشورى في مقر المجلس بالرياض، وجرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز العلاقات والتعاون البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان البريطاني.

..ويبحث العلاقات الثنائية مع السفير الإسباني ويتسلم دعوة لزيارة قرغيزيا من سفيرها

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بالمجلس، سفير مملكة أسبانيا المعين لدى المملكة خواكين بيرث.

وفي مستهل اللقاء رحب رئيس مجلس الشورى بالسفير الأسباني الجديد، متمنياً له التوفيق في مهام عمله بما يسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين لاسيما على الصعيد البرلماني.

وجرى خلال الاستقبال استعراض العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الأسباني وسبل تعزيزها، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية الأسبانية بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

من جهة أخرى تلقى معالي رئيس مجلس الشورى رسالة من معالي رئيس البرلمان في جمهورية قرغيزيا اصيبليك جينبيكوف تتضمن دعوة معاليه لزيارة قرغيزيا.

وقام بنقل الرسالة سفير جمهورية قرغيزيا لدى المملكة جوسوب بيك شاريبوف خلال استقبال معالي رئيس مجلس الشورى له في مكتبه بمقر المجلس بالرياض.

وجرى خلال الاستقبال استعراض العلاقات الثنائية التي تربط بين البلدين والعلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان القرغيزي.

لجنة الشؤون الخارجية تلتقي وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية

عقدت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس الدكتور عبدالله بن ابراهيم العسكر، في مقر المجلس بالرياض اجتماعاً مع وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية السفيرة ويندي شيرمان والوفد المرافق لها.

ورحب رئيس اللجنة بالوفد الزائر، مؤكداً عمق العلاقات التي تجمع المملكة بالولايات المتحدة الأمريكية في شتى المجالات وبخاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والكونجرس الأمريكي.

من جانبها أكدت شيرمان أهمية تعزيز العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة إضافة إلى تعزيز التعاون البرلماني المشترك.

كما أعربت عن سعادتها بدخول المرأة كعضو كامل العضوية في مجلس الشورى.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا، واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات.

حضر الاجتماع عدد من أعضاء مجلس الشورى وسفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى المملكة جيمس سميث، ومدير أعمال لجنة الشؤون الخارجية في المجلس علي بن عبدالله المحيا، والوفد المرافق لوكيلة الخارجية الأمريكية.

عُيِّن الأحمد مديراً للإدارة
رئيس مجلس الشورى يوجه بإنشاء إدارة للأمن والسلامة لتوفير أقصى درجات الأمن والسلامة لأعضاء المجلس ومنسوبيه

صدر قرار معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بإنشاء إدارة للأمن والسلامة بمجلس الشورى والتنظيم الإداري لها حيث تضم شعبتين هما شعبة الأمن وشعبة السلامة.

وقدم تم تكليف الأستاذ أحمد الأحمد مديراً للإدارة.

ويأتي إنشاء إدارة الأمن والسلامة بناء على توجيه معالي رئيس المجلس إيماناً من معاليه بأهمية الجوانب الأمنية والسلامة في المجلس للحفاظ على الأرواح والممتلكات في حدوث أي حادث طارئ لا سمح الله.

ومن أبرز مهام الإدارة بث الوعي الأمني بين الموظفين فيما يتعلق بالنواحي الأمنية والسلامة، والتنسيق مع الجهات الأمنية ذات العلاقة بالأمن والسلامة في الحالات الطارئة، والإشراف على تأمين وسائل الأمن والسلامة وأجهزة التحكم التقنية الأمنية لمبنى المجلس.

الميمني يودع إخوانه أعضاء مجلس الشورى برسالة مؤثرة

برسالة مؤثرة حملت مشاعر المحبة والمودة ودع عضو مجلس الشورى السابق الأستاذ يوسف بن عبدالستار الميمني جميع أعضاء المجلس في دورته الخامسة ومديري الإدارات بالمجلس بمناسبة انتهاء عضويته بالمجلس بعد أن تشرف بثقة خادم الحرمين الشريفين لثلاث دورات متتالية.

وعبر الميمني في رسائل وجهها لهم عن مشاعره الأخوية تجاههم واعتزازه بزمالتهم وصداقتهم التي تعمقت عبر اثنتي عشرة سنة أمضاها في المجلس.

ونوه بما يضمه مجلس الشورى من نخب فكرية وعلمية أسهمت بعطائها في إثراء عمل المجلس وإنجازاته بما يحقق طموحات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، وتطلعات المواطنين.

ودعا الله أن يتغمد معالي رئيس مجلس الشورى الأسبق الشيخ محمد بن إبراهيم بن جبير بواسع رحمته وأن يجزيه خير الجزاء على ما قدمه من جهد مميز للمجلس، وأن يوفق رئيس المجلس السابق معالي الشيخ صالح بن عبدالله بن حميد ، وأن يمد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بعونه وتوفيقه في قيادة المجلس نحو مزيد من الانجازات بما يخدم الصالح العام للوطن والمواطن.

بموافقة من معالي رئيس المجلس
إنشاء مركز أبحاث خاص بالمجلس لمساندته بالإحصاءات المتعلقة بأعماله ولجانه

أصدر معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ قراراً بإنشاء مركز لأبحاث الشورى في إطار خطوات تطوير أداء المجلس وتلبية للمتطلبات وآليات تفعيل نشاط الدراسات والمعلومات. ويحل المركز الجديد محل الإدارة العامة للدراسات والمعلومات، ويرتبط مباشرة بمعالي مساعد رئيس المجلس.

وفي تصريح لمجلة الشورى أوضح الدكتور عبدالرحمن الزهراني مدير مركز الأبحاث بالمجلس المكلف أن المركز يهدف إلى مساندة المجلس بالإحصاءات المتعلقة بأعمال المجلس ولجانه وتوفيرها للمستفيدين وذلك بالتنسيق مع الإدارات والجهات ذات العلاقة.

وأضاف الدكتور الزهراني: أن المركز يسعى إلى توفير الأبحاث والدراسات في الموضوعات ذات العلاقة باختصاصات المجلس ودعم ومساعدة ومساندة لجانه وأعضائه وإداراته بتقديم المعلومات وإجراء الأبحاث المطلوبة والترجمة وكذلك رصد الرأي العام حيال الموضوعات ذات العلاقة بأعمال المجلس.

وأشار الدكتور الزهراني إلى أن المركز سيختص بعدة مهام في مقدمتها:

وضع خطة عمل سنوية للدراسات والأبحاث وللمعلومات والترجمة ورصد الرأي العام، والقيام بالدراسات والأبحاث ورصد الآراء الواردة بالخطة، أو التي يطلبها المجلس، ولختيار الباحثين والخبراء وبيوت الخبرة ومراكز الأبحاث ذات العلاقة بأعمال المركز وفق المعايير التي تقرها الهيئة الاستشارية، إضافة إلى جمع المعلومات والإحصاءات المتعلقة بأعمال المجلس ولجانه وبناء قواعد معلومات لها بالتنسيق مع الإدارات والجهات المعنية، بجانب العمل على ربط المركز بقواعد المعلومات الوطنية والاشتراك في قواعد المعلومات الإقليمية والعالمية التي تخدم أهدافه وفق التعليمات المنظمة لذلك، ناهيك عن العمل على عقد حلقات النقاش والمحاضرات وورش العمل حيال الموضوعات ذات العلاقة بعمل المركز، وتوفير معلومات وبيانات ذات علاقة بعمل المجلس عن المنظمات والهيئات الإقليمية والعالمية والاتحادات البرلمانية والدول التي تعقد المملكة معها اتفاقيات، أو مذكرات تفاهم وذلك بالتنسيق مع الإدارة العامة للشعبة البرلمانية، إضافة إلى الإشراف على أعمال الترجمة بالمجلس، والإشراف على مكتبة المجلس وتزويدها بالكتب والدوريات الملائمة لاختصاصات المجلس وربطها بالمكتبات الوطنية والعالمية، وفق التعليمات المنظمة لذلك، والعمل على جمع الأوامر الملكية والمراسيم والأنظمة والقرارات والاتفاقيات والمعاهدات وتنظيمها وتصديقها وتحديثها، إضافة إلى العمل على استقطاب الكفايات الوطنية والاستعانة بهم للعمل في المركز وفق الأنظمة والقواعد والتعليمات المنظمة لذلك، كما يقوم المركز بإعداد مشروع الخطة السنوية ضمن خطة المجلس السنوية بالتنسيق مع الإدارة العامة للتخطيط والتطوير، أو أي مهمات أخرى توكل إليه من قبل المجلس أو رئيس المجلس أو الهيئة الاستشارية مما يدخل في مجال اختصاصه.

هذا وسيتم تكوين هيئة استشارية للمركز مع بداية كل دورة من أعمال المجلس بقرار من رئيس المجلس برئاسة مساعد رئيس المجلس وعضوية كل من: الأمين العام للمجلس (نائباً لرئيس الهيئة الاستشارية)، وستة من أعضاء المجلس، إضافة إلى مدير عام المركز «عضواً ومقرراً».

وتختص الهيئة الاستشارية باقتراح القواعد المالية والإدارية والفنية اللازمة لتنظيم عمل المركز وغيرها من القواعد اللازمة لتسيير أعماله، بما يتوافق مع نظام المجلس ولوائحه والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة، تمهيداً لعرضها على رئيس المجلس للنظر في اعتمادها وإحالة ما تختص به الهيئة العامة إليها، واقتراح المبالغ المالية والنفقات اللازمة للأبحاث العلمية والدراسات وإحالتها للأمانة العامة للعمل على إدراجها في ميزانية المجلس، ووضع الأطر والآليات لتواصل الأعضاء واللجان والمواطنين بالمركز، وفق نظام المجلس ولوائحه والتعليمات ذات العلاقة، ومراجعة خطة العمل السنوية للمركز والتوصية

> سيرتبط المركز بقواعد المعلومات الوطنية ويشترك في الإقليمية والعالمية التي تخدم أهدافه

الدكتور عبدالرحمن الزهراني

> المركز يوفر الأبحاث والدراسات في الموضوعات ذات العلاقة باختصاصات المجلس

بإقرارها من رئيس المجلس، والإشراف على أعمال المركز ونشاطاته واقتراح سبل تطويره، وسيضم المركز عدة إدارات رئيسية تشمل إدارة الأبحاث والدراسات، وإدارة المعلومات، وإدارة رصد الآراء، وإدارة الترجمة، كما تقوم إدارة الأبحاث والدراسات بإعداد الأبحاث البرلمانية والدراسات المعلوماتية في المجالات ذات العلاقة بطبيعة عمل المجلس، وتوفير الدراسات والأبحاث وأوراق العمل ذات العلاقة باحتياجات المجلس، المنجزة من قبل مؤسسات أو أفراد خارج المجلس، فيما تقوم إدارة المعلومات بالتنسيق مع أعضاء المجلس ولجانه وإدارته لتحديد احتياجاتهم من الخدمات المعلوماتية بجميع أوعيتها والعمل على توفيرها، وبناء قاعدة معلومات خاصة بالمجلس مصنفة وفق احتياجات المجلس، والإشراف على مكتبة المجلس وتوفير الكتب والوثائق والمراجع التي يحتاجها المجلس بجميع الأوعية المعلوماتية، وتقوم إدارة رصد الآراء بإجراء رصد واستقصاء للآراء تجاه القضايا ذات العلاقة بأعمال المجلس، وتشجيع مشاركة المجتمع من خلال طرح القضايا التي تلامس همومهم ومشاكلهم بما يحقق مزيداً من التواصل بين المجلس والمجتمع، وبناء قاعدة بيانات تبين اتجاهات الرأي المحلية، أما إدارة الترجمة فتتولى القيام بأعمال الترجمة التي يحتاجها المجلس، والقيام بمهمات الترجمة الفورية في المؤتمرات والندوات واللقاءات التي يعقدها المجلس.

جهود الحفاظ على المياه والتعاون الدولي

نضوب المياه الجوفية أهم المخاطر التي تواجه البشرية

الدكتور علي بن سعد الطخيس

صدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المعروف بقمة الأرض الذي عقد بالبرازيل في منتصف عام ١٩٩٢ العديد من التوصيات التي تلاها صدور قرارات أممية، حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر ديسمبر عام ١٩٩٢ قراراً تاريخياً يعتبر يوم ٢٢ مارس من كل عام يوماً عالمياً للمياه يركز فيه الاهتمام على أهمية المياه العذبة ودعوة الدول للعمل الجاد نحو الإدارة المستدامة لمصادر المياه العذبة. احتفل بهذه المناسبة لأول مرة يوم ١١ مارس عام ١٩٩٣ ثم توالت الاحتفالات السنوية. جرت العادة أن يكون هناك شعار سنوي لكل عام يتم اختياره من قبل واحدة أو أكثر من منظمات الأمم المتحدة ذات العلاقة بموضوع الشعار الذي يتم اختياره. من قبل واحدة أو أكثر من منظمات الأمم المتحدة ذات العلاقة بموضوع الشعار الذي يتم اختياره. كلفت منظمة اليونسكو باختيار شعار اليوم العالمي للمياه لعام ٢٠١٣ واتفق على شعار «التعاون المائي» لينسجم مع الإطار العام الذي حددته الأمم

تسعى الأمم المتحدة إلى إعطاء الأهمية القصوى للمياه العذبة واعتبارها أساس الحياة

المتحدة لتكون سنة ٢٠١٣ هي السنة الدولية للتعاون المائي.

من أهم الأهداف التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها من الاحتفال باليوم العالمي للمياه هو إعطاء الأهمية القصوى للمياه العذبة واعتبارها أساس الحياة ومناشدة الدول بذل مزيد من الجهود لتوفير المياه النقية الصالحة للشرب لشعوبها وكذلك توفير

الولايات المتحدة مهتمة بتأثير مشاكل المياه العالمية على مصالحها وأمنها القومي خلال الثلاثين سنة القادمة

خدمات الصرف الصحي من خلال اعتماد مبالغ كافية في ميزانيات الدول وإعطاء أولوية لذلك واعتبرت عام ٢٠١٥ هدفاً يجب على كل دولة تفوير هاتين الخدمتين بحيث لا تقل نسبة المستفيدين منهما عن ٥٠٪ من سكانها. يتم الاحتفال بهذه المناسبة من خلال التوعية ونشر ثقافة المحافظة على المياه العذبة ونبذ الإسراف في استخدامها وذلك بعقد المؤتمرات والندوات العلمية ومشاركة كافة وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة ومشاركة المختصين والمسؤولين وكافة مستخدمي المياه وتضمين مناهج التعليم ما يوضح أهمية نعمة الماء.

احتفلت المملكة بهذه المناسبة لأول مرة عام ١٩٩٧ وكان شعار ذلك العام هو «المال هل هناك ما يكفي» وأتذكر أنني وزملائي في وزارة الزراعة والمياه آنذاك شاركنا في هذا الاحتفاء وأصدرنا ملصق بهذه المناسبة وذكرنا «نعم الماء يكفي إذا أحسن استخدامه» ثم توالت الاحتفالات بدرجات متفاوتة بعضها على استحياء.

لقد كثرت المناسبات التوعوية الدولية والإقليمية وغطت معظم مناشط الحياة والسؤال هل ما عمل حتى الآن من الاحتفاء بهذه المناسبات على مر السنين الماضية أتت أكلها وأثمرت ورفعت الوعي لدى المواطنين والمقيمين؟ في تصوري أن الأيام العالمية للمياه والبيئة ومكافحة التصحر وغيرها من الأيام وكذلك الأسابيع التوعوية مثل أسابيع المرور وغيرها لم تحقق الأهداف النبيلة التي من أجلها اقترحت وأقرت، بدليل أن المياه لا تزال تعاني من الهدر والإسراف رغم تناقص المصادر المستمر وكذلك لا تزال شوارعنا وطرقنا ميادين «للتفحيط والهجولة» وقطع الإشارات وتزاحم السيارات أمام المطاعم والعيادات وغيرها معرقلة الحركة المرورية دون الاستفادة من التوعية المرورية التي تنفذ كل عام. وكذلك رقعة التصحر في المملكة في ازدياد وهكذا دروس يجب الاستفادة منها:

الدرس الأول: طلبت وزارة الخارجية الأمريكية إعداد تقرير يجيب على السؤال التالي: كيف يمكن لمشاكل المياه العالمية (نقص المياه، سوء نوعية المياه، أو الفيضانات) أن تؤثر على مصالح أمريكا والأمن القومي الأمريكي خلال الثلاثين سنة القادمة أي حتى عام ٢٠٤٠م؟ أعد التقرير ونشر عام ٢٠١٢ وركز على المناطق التي تعتبرها الولايات المتحدة مناطق إستراتيجية هامة لأمنها القومي. ركز التقرير على سبع مناطق في العالم منها ثلاث تقع في المنطقة العربية وهي نهر النيل ودجلة والفرات والأردن. أعد هذا التقرير في زمن قياسي وهو لا يتعلق بالأمن الداخلي الأمريكي بشكل مباشر ولا يتعلق بحياة الأمريكيين. ولنا نحو خمسة عشر عاماً «نلت ونعجن» في عمل إستراتيجيتين من المفترض وجودهما قبل أربعين عاماً هما الإستراتيجية الزراعية والإستراتيجية المائية، وحتى الآن لم يتم اعتماد أي منهما ونحن نصارع من أجل الأمن المائي الذي يعد ركيزة الأمن الداخلي بنسبة ١٠٠٪.

الدرس الثاني: يعرف المختصون في قضايا المياه أن ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية فقيرة في مصادر المياه وعلى وجه الخصوص لوس أنجلوس وسانديجو. مياه الري ليست مجانية ويشتري المزارع مياه الري من شركات تعمل على توفير المياه من مصادرها المختلفة وتتولى إيصالها للمزارع من خلال شبكات ري وبنى تحتية منفذة من عشرات السنين.

في عام ٢٠١١ وصلت أسعار مياه الري ١٢٠٠ دولار أمريكي لكل ايكرفوت (الايكر فوت = ١٢٣٣ متر مكعب من المياه) أي أن المتر المكعب من مياه الري يباع للمزارع بـ ٩٧ سنتاً أي ٣,٦٥ ريال سعودي. ومع ذلك تعد الزراعة في ولاية كاليفورنيا من الممارسات الناجحة التي تحدث طروف نقص المصادر المائية، وأصبح المزارع يختار المحصول أو المحاصيل الزراعية التي تدر عليه دخلاً مجزياً.

أين نحن من هذه التجارب الناجحة، لو افترضنا أن هناك جهة مسؤولة ولتكن وزارة جديدة للموارد المائية والري تتولى ملف المصادر المائية بما فيها مياه الري وتفرض ريالاً واحداً على كل متر مكعب من المياه الجوفية غير المتجددة لأمكن جمع ١٤ مليون ريال بالسنة (قياساً على استهلاك ٢٠١١) على أن تقوم هذه الوزارة بتوفير مياه الري للمزارعين من خلال آبار تقوم بحفرها على شرط إغلاق جميع الآبار الخاصة. لو افترضنا أو حلمنا أن ذلك تحقق.. هل يا ترى ستستمر زراعة الأعلاف أو الحبوب أو التمور التي تروى بطريقة الري بالغمر. بالتأكيد لا، وسيتجه المزارعون إلى محاصيل أقل استهلاكاً للمياه وذات مردود اقتصادي جيد على أن تضمن الدولة ممثلة بالوزارة الجديدة ربح سنوي للمزارع

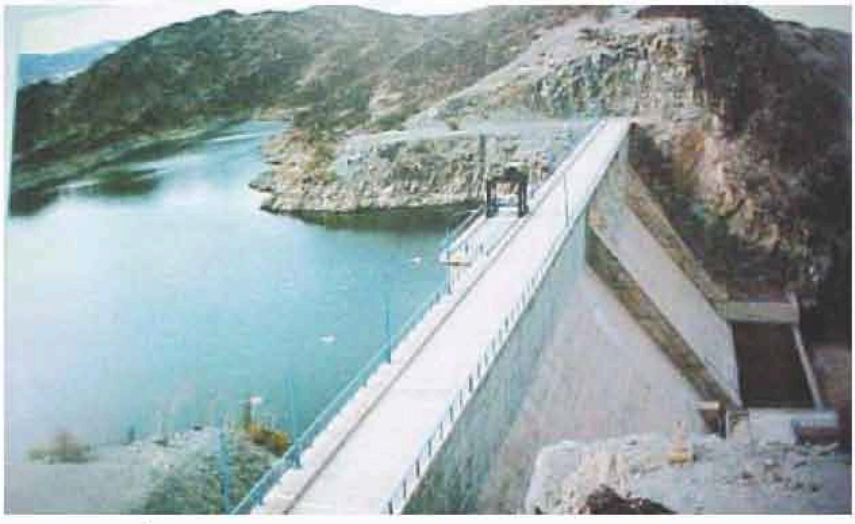

يمكنه من الاستمرار فيما يعرف بالزراعة المستدامة.

ما يجري حالياً من استنزاف للمياه الجوفية يعتبر عبثاً بالمال العام فالمياه الجوفية وخاصة غير المتجددة ليست ملكاً للمزارعين والشركات الزراعية، فلهم فقط حق الانتفاع بها بشرط عدم الإضرار بالمصلحة العامة. المياه الجوفية حق للجميع لمن لا يملك مزرعة، كلٌ له الحق في الحصول على مياه الشرب ليس في الوقت الحاضر لكن بعد ١٠٠ أو ٢٠٠ سنة أو أكثر.

نظمت جامعة الباحة مشكورة ندوة بعنوان «الأمن المائي» وتلقيت دعوة كريمة من معالي مدير الجامعة الدكتور سعد الحريقي للمشاركة في هذه الندوة التي عقدت يوم ١٤٣٤/١/٢٦هـ وتشرفت بإلقاء محاضرة بعنوان «إدارة المياه الجوفية غير المتجددة في المملكة العربية السعودية». في نهاية المحاضرة طرحت أسئلة وطلبت من الحضور الإجابة عليها وأنا في هذا المقال أعيد طرحها على المسؤولين وصانعي القرار والمزارعين والشركات الزراعية وعموم المواطنين وهي:

س١: هل يجب ضخ المياه الجوفية غير المتجددة التي اختزنت في الطبقات المائية منذ أكثر من عشرين ألف سنة لتعظيم وزيادة فائدة الجيل الحالي دون الاهتمام بكميات الضخ الهائلة من الطبقات المائية؟ وماذا سيترتب على ذلك مستقبلاً حتى لو نضبت الطبقات المائية؟

س١: أو هل يجب أن يتم تقنين ضخ المياه الجوفية غير المتجددة في الوقت الحاضر لحفظ جزء مما تبقى لهذا الجيل وللأجيال القادمة كذلك؟

س٣: كم سنة تتوقون أن نعيش على هذه الأرض الطاهرة ٢٠ أو ٣٠ أو ٤٠ أو حتى ٥٠ سنة فقط أم سنعيش لمئات السنين القادمة؟

س٤: ما هي أسوأ الاحتمالات لو تأخر معالجة مشكلة نضوب المياه الجوفية؟

سأجيب على السؤالين الثالث بحكم التخصص والرابع بحكم الخبرة والتجربة والتوقع والاستنتاج وأترك الإجابة على الأسئلة الأخرى للغيورين والمحبين لهذا الوطن الغالي مع تذكر قول الحق تبارك وتعالى «وجعلنا من الماء كل شيء حي».

إذا تعتقدون أننا سنعيش ٢٠ أو ٣٠ أو ٤٠ أو حتى ٥٠ سنة فقط فيمكننا التعايش مع الموارد المائية المتاحة رغم الصعوبات والتكاليف الباهظة. أما إذا كنا نتحدث عن العيش لمئات السنين القادمة فالأمر يستوجب اتخاذ خطوات سريعة وجادة وجريئة للمحافظة على ما تبقى من المياه الجوفية غير المتجددة والعمل على استخدامها بعقل.

أما أسوأ الاحتمالات لو تأخر معالجة المشكلة فهي:

سيستمر هبوط مناسيب المياه الجوفية إلى أعماق بعيدة لن يتمكن المزارع العادي من الوصول إليها لأنها تحتاج إلى مضخات خاصة بالأعماق البعيدة، وستخرج آلاف الآبار من الخدمة لعدم ملائمة مواصفاتها الفنية لهذه الظروف.

استمرار تدهور نوعية المياه الجوفية إلى درجة يصعب معالجتها ولن تكون صالحة للزراعة التي تعتمد على الري بالتنقيط.

ستنضب الطبقات المائية واحدة بعد الأخرى حسب خصائصها وحجم السحب منها وستختفي الزراعة التي يراهن عليها أصحاب المصالح الخاصة الذين يصرون على استمرار زراعة الحبوب والأعلاف.

سيزداد الفقر والبطالة بنضوب المياه الجوفية.

ضوء يلوح في الأفق:

يقوم صندوق التنمية الزراعية مشكوراً بتنفيذ سبع مبادرات تهدف إلى تحقيق زراعة مستدامة تضمن للقطاع الزراعي تحقيق أهدافه بتعديل بعض المسارات واقتراح أساليب جديدة ستخفف من الضغط القادم حالياً على المصادر المائية، والمبادرات التي أقرها الصندوق هي:

مركز المعلومات الزراعية.

ترشيد استخدام المياه في الري (باستثناء القمح والأعلاف الخضراء) على اعتبار أن هذين المحصولين يجري معالجة وضعهما.

تأسيس كيان أو أكثر لمناولة وتسويق الخضار والفاكهة.

التأمين التعاوني للقطاع الحيواني (البدء بقطاع الدواجن).

تسويق التمور.

شركة إكثار الماشية (الأغنام).

صندوق التنمية الزراعية ينفذ مبادرات تهدف للزراعة المستدامة وتخفف الضغط على المصادر المائية

كيان لتسويق الأسماك والروبيان.

أتمنى أن تكلل مبادرات صندوق التنمية الزراعية بالنجاح وأن تخرجنا هذه المبادرات من النفق الطويل الذي نسير فيه قبل فوات الأوان للوصول إلى زراعة مستدامة.

الزراعة ليست زراعة حبوب وأعلاف فقط:

الوضع المائي الجوفي غير المتجدد في المملكة مناسب للزراعة المعتمدة على أنظمة الري بالتنقيط والزراعة تحت ظروف البيوت المحمية فقط وفي إطار الاكتفاء الذاتي، أما الحبوب والأعلاف فيمكن زراعتها في منطقة الدرع العربي التي تعتمد على المياه السطحية المتجددة. مشاريع الدواجن ومشاريع صيد الأسماك تصنف بأنها من ضمن المشاريع الزراعية وهي لم تتطور بالشكل المأمول ولا تتطلب كميات كبيرة من المياه ولا تزال المملكة بعيدة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي منها فلماذا لا تتجه الشركات الزراعية للاستثمار في هذا الجانب وتعطي المساندة والدعم الفني والمالي للنهوض بمشاريع الدواجن وصيد الأسماك.

تدهور نوعية المياه الجوفية مستمر ولن تكون صالحة للزراعة التي تعتمد على الري بالتنقيط

تذكر يا فارس (فارس هذا حفيدي عمره الآن خمس سنوات) أنني لم أتخاذل في يوم من الأيام عن المطالبة بحقوقكم في المياه الجوفية يا جيل المستقبل. حاربت من أجلكم خلال العقود الثلاثة الماضية وما زلت مستخدماً القلم أحياناً واللسان أحياناً أخرى وأترك توثيق ذلك للتاريخ.

همسة بالأذن:

أهمس في أذان كل من صاحبي المعالي وزيري المياه والزراعة وأقول بصوت خافت يمكنكما عمل الكثير من الإجراءات والحلول لمشكلة نضوب المياه الجوفية غير المتجددة دون انتظار اعتماد إستراتيجي وزارتيكما فقد يطول الوقت، والمحافظة على ما تبقى من مياه أمانة في أعناقكم والله المستعان. يمكنكما الذهاب معا للشركات الزراعية وكذلك مقابلة المزارعين وتوضيح الوضع المائي الحرج مستندين في ذلك على نتائج الدراسات المائية فهم بالتأكيد جزء مهم في حل المشكلة، والسعي الدؤوب كذلك في تنفيذ إحدى فقرات القرار الشهير قرار تخفيض القمح رقم (٣٣٥) وهي التي تدعو إلى معالجة أوضاع المزارعين الذين سيتأثرون بذلك القرار، فيجب التحرك السريع لأننا نعيش ولله الحمد وضعاً اقتصادياً مميزاً يمكن حل كل المشاكل التي تتطلب مبالغ مالية وإن لم تحل الآن في ظل الظروف الحالية فلن تحل بعد ذلك إلا بشق الأنفس وبتكاليف مضاعفة.

أسأل المولى جلت قدرته أن يحفظ لنا أمننا واستقرارنا وأن يبارك لنا فيما أعطانا وأن يديم علينا العز والتمكين وأن يحفظ لنا خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني والحكومة الرشيدة وأن يرزقهم البطانة الصالحة الناصحة.

عضو مجلس الشورى

أحدهما يساعد الآخر

وجمعيتنا.. تعمل على تفعيل ذلك..

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال على الرقم المجاني : ٨٠٠ ١٢٤ ١١١٨

أو هاتف الأمانة العامة بالرياض : ٠١/٤٥٤٣٩١٣ ، فاكس ٠١/٤٥٤٣٥٢١

أرقام حسابات تبرعات الجمعية :

مصرف الراجحي	بنك ساب	بنك الرياض
٢٠٣٦٠٨٠١٠٠٣٣٤٤/٢	٠٠١/٢٠٧٣٥٦/٠٠١	٢٠١/٠٢٠١٧٣/٩٩٠١
البنك العربي الوطني	البنك الأهلي التجاري	مجموعة ساميا المالية
٠١٠٠٨/٠٢٦٥٠٠٠/٠٠	٢٣٠/١١٦٨٠٠٠٠/١٠٦	١١٩٠٢٢٩

www.dca.org.sa

جمعية الأطفال المعوقين

فياض يشيد بالدعم السعودي للفلسطينيين ويحذر من سوء الوضع في غزة

أشاد رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض، بالدعم المستمر والفاعل الذي تقدمه المملكة العربية السعودية للشعب الفلسطيني ومؤازرتها لقضيته.

جاء ذلك في ختام لقاء لجنة الاتصال لمجموعة تنسيق المساعدات لفلسطين في بروكسل، ومثل المملكة فيه سفير خادم الحرمين الشريفين لدى بلجيكا فيصل بن طراد.

وعبّر سلام فياض في تصريح لوكالة الأنباء السعودية عن شكره وامتنانه لحكومة وشعب المملكة مبديًا ارتياحه للنتائج التي تمخض عنها لقاء بروكسل.

وقال: «إن اللقاء كان ناجحًا، وأن أعضاء مجموعة تنسيق المساعدات لفلسطين جددوا خلال اجتماعهم الرابع الذي يتزامن مع الذكرى الثلاثين لأول لقاء لهم في أوسلو عام ١٩٩٣م التزامهم الكامل بتقديم الدعم للشعب الفلسطيني، ومواكبة الإصلاحات التي يقوم بها على الصعيد المؤسساتي والاجتماعي والاقتصادي على طريق بناء مؤسسات دولته المستقلة.

وأوضح فياض أنه يوجد تفهم دولي فعلي في هذه المرحلة بضرورة مواجهة تداعيات السياسة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، بما في ذلك على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي».

وقال: «إن الأوضاع المالية لفلسطين تظل صعبة، وإنه تم تسجيل إجماع على ضرورة وضع إسرائيل حدًا لسياستها التعسفية، ومحاصرتها للأراضي الفلسطينية، وتوسيع رقعة الاستيطان وخاصة في المنطقة «ج».

وأكد رئيس الوزراء الفلسطيني أن السلطة الوطنية الفلسطينية لها التزامات تجاه شعبها أولاً وتجاه المجموعة الدولية للقيام بالجهود الضرورية وتنفيذ الإصلاحات والالتزام بالشفافية والحوكمة السليمة.

شارك في لقاء بروكسل ممثلون عن البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والنرويج، والعديد من الدول العربية والأجنبية.

ولفت فياض إلى أن قطاع غزة لا يزال على رأس الأولويات والتدخلات الحكومية لمواجهة الأزمة الخانقة التي يواجهها الشعب الفلسطيني.

وأوضح أن قطاع غزة يعاني من وضع كارثي من حيث نوعية المياه ومحدوديتها نتيجة استنزاف الحوض الساحلي، مبيناً أن المعطيات تؤكد أن أكثر من ٩٠ بالمائة من مياه القطاع غير صالحة للاستخدام الآدمي بسبب تملح المياه وتلوثها بمياه الصرف الصحي ولا تتجاوز حصة الفرد من المياه الصالحة للشرب ٣٠ لتراً يومياً وهو معدل يقل كثيراً عما توصي به منظمة الصحة العالمية.

ودعا رئيس الوزراء الفلسطيني المجتمع الدولي بضرورة تحمل مسؤولياته ووضع حد لاستهتار إسرائيل بقواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وإلزامها برفع الحصار عن قطاع غزة فوراً وتمكين مؤسسات دولة فلسطين من القيام بمسؤولياتها في توفير الاحتياجات والخدمات الأساسية لأبناء الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها توفير خدمات المياه والصرف الصحي.

جامعة الدول العربية تهنئ جيبوتي بنجاح الانتخابات التشريعية

أشادت جامعة الدول العربية بنزاهة الانتخابات التشريعية في جيبوتي واصفةً إجراء هذه الانتخابات بالخطوة المتطورة والمهمة في مسيرة الديمقراطية وتعزيز المشاركة لتحقيق ما يصبو إليه شعب جيبوتي من طموحات وآمال وتنمية واستقرار.

وقدمت الجامعة العربية في بيان لها التهنئة لحكومة وشعب جيبوتي والأحزاب السياسية المشاركة على نجاح هذه الانتخابات لافتةً الانتباه إلى مشاركة وفد من الأمانة العامة للجامعة العربية بمراقبة سير العملية الانتخابية في أقاليم الاقتراع الستة التي بدأت يوم ١٨ فبراير الماضي.

وأشار البيان إلى أن وفد الجامعة العربية لاحظ بارتياح أن تنظيم عملية الاقتراع وسير العملية الانتخابية جرى في أجواء من الهدوء والأمن واتسم بالشفافية وحسن التنظيم.

المرزوقي يدعو إلى الإسراع باستكمال تشكيل المؤسسات الوطنية التونسية

شدد الرئيس التونسي المنصف المرزوقي على إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تونس قبل نهاية العام الحالي. وحث المرزوقي في خطاب ألقاه بمناسبة يوم الاستقلال على الإسراع باستكمال الدستور والهيئات القضائية والإعلامية والانتخابية وصياغة القانون الانتخابي وتحديد موعد نهائي للانتخابات.

كما أعرب عن ثقته في القدرة على إنجاح الانتقال الديمقراطي السلمي في بلاده رغم دقة الوضع في البلاد.

وشدد من جهة أخرى على دور المؤسستين العسكرية والأمنية في بسط الأمن بالبلاد دون سواهما، مؤكداً أنه ليس من حق أي طرف غيرهما إنشاء تنظيمات مسلحة من أي نوع لفرض القانون داعياً في هذا الإطار إلى تحويل ما يعرف برابطات حماية الثورة التي يكثر الجدل حولها إلى جمعيات وطنية تلتزم بالإعمار والعمل السياسي والثقافي.

وانتقد كل جماعة تريد فرض ما تراه بالقوة وما وصفه بمسالك تهريب الشباب إلى ساحات قتال خارجية يفقدون فيها حياتهم ويتسببون بجحيم لعائلاتهم، وعد ذلك سلوكاً إرهابياً.

كما دان الرئيس التونسي جميع أشكال العنف السياسي الذي قال إنه يمكن أن يتواصل عقوداً بشكل أو بآخر ويهدد الوحدة الوطنية وإرادة العمل المشترك مشدداً على مقاومة الفقر والإحباط الذي يصيب الشباب التونسي.

على صعيد آخر أكد رئيس الحكومة التونسية علي العريض تمسكه بالوفاق في تسيير وإدارة شؤون بلاده مستقبلاً.. وطرح في بيان الحكومة الذي ألقاه أمام المجلس التأسيسي أربعة عناوين رئيسية لخص فيها أولويات حكومته، وتتمثل في توضيح الرؤية السياسية لإنجاز الانتخابات القادمة وتحقيق الأمن ومواصلة النهوض بالاقتصاد والإصلاح ومقاومة الفساد وتفعيل العفو التشريعي العام والحاسبة.

وأوضح أن تنظيم انتخابات حرة وشفافة في أقرب وقت وتهيئة المناخ الملائم لإنجازها يبقى في طليعة اهتمامات الحكومة الجديدة التي يرأسها.

ودعا المجلس التأسيسي إلى الإسراع في تشكيل هيئات الانتخابات والقضاء والإعلام وصياغة القانون الانتخابي والمصادقة على القانون الأساسي للعدالة الانتقالية إلى جانب تحديد التاريخ الأقصى للانتهاء من صياغة الدستور. كما أكد على احترام سيادة القانون وهيبة الدولة ضد كل التجاوزات والانتهاكات وردع جميع التجاوزات وملاحقة مقترفيها وتقديمهم للعدالة.

مرسي: مستعد للحوار مع الجميع لضمان عملية انتخابية حرة نزيهة

أكد الرئيس المصري الدكتور محمد مرسي أنه سيكون هناك حكومة جديدة عقب الانتخابات البرلمانية المقبلة.

ورفض في حديث لإحدى القنوات المصرية وصف حكومة الدكتور هشام قنديل بالفاشلة، مؤكداً أن الظروف الصعبة التي تعمل فيها هذه الحكومة تحتاج إلى وقت كبير حتى تظهر النتائج.

وبيّن أنه عندما اتخذ قرار الدعوة للانتخابات البرلمانية تشاور مع المتخصصين ورجال السياسة والأحزاب والقانون والقضاء.

وأبدى استعداده للحوار مع الجميع لوضع ما يرونه من ضمانات وأسس للعملية الانتخابية القادمة ووضع الضمانات المطلوبة لضمان سلامتها.

وحول العصيان المدني الذي تتم الدعوة إليه، شدد الرئيس مرسي على ضرورة أن يكون العصيان المدني رغبة شعبية لتحقيق مطالب خاصة بالشعب وليس حمل الأسلحة لإجبار الموظفين على ترك وظائفهم أو إجبار أصحاب المحلات على غلقها.

وأكد أنه لا يفكر في الاستقالة لأن لديه تكليفاً من الشعب لمدة أربع سنوات ومسؤولية كبرى وأنه ماض في طريقه وتحمل مسئوليته ولن يترك هذه المسئولية.

مجلس ثوار ليبيا:
العزل السياسي حق مشروع لحماية ثورة ١٧ فبراير

دعا المجلس الأعلى للثوار الليبيين برلمان بلادهم بحجب الثقة عن حكومة علي زيدان.

وطالب المجلس في بيان له بحجب الثقة عن حكومة زيدان التي اتهمها بالتصلب والتشبث في تعيين شخصيات موالية للنظام السابق في كل مفاصل الدولة.

وأكد أن قانون العزل السياسي يعد حقاً مشروعاً لحماية ثورة ١٧ فبراير وأن إصداره أمر حتمي لا مساومة فيه ويجب الإسراع فيه لافتاً الانتباه إلى أن تصويت أعضاء البرلمان ضد أي مادة من مواد هذا القانون يعد خيانة عظمى لهذه الثورة وأهدافها النبيلة.

وأوضح المجلس أن أهداف الثورة لن تتحقق إلا بالقطيعة الكاملة مع منظومة الاستبداد وإحلال محلها ثقافة ومنهجية جديدة تؤسس لها وجوه وعقليات جديدة.

الانتخابات في باكستان تحت حماية الجيش في المناطق المتوترة

قررت باكستان السماح للمراقبين الدوليين التوافد إلى أراضيها لمراقبة الانتخابات العامة وعملية الاقتراع المقرر عقدها في مايو المقبل، حيث تقرر منح المراقبين الدوليين فترة ستة أسابيع للتوافد إلى باكستان لمراقبة العمل الانتخابي.

وذكرت وسائل الإعلام الباكستانية أنه تقرر أيضاً عدم توجيه الدعوة بشكل رسمي من جانب الحكومة الباكستانية للدول والجهات الدولية التي تراقب عملية الانتخابات، بل السماح للمراقبين الدوليين الذين يتقدمون بطلبات للحكومة للمراقبة.

من جهتها أكدت لجنة الانتخابات أنها قررت الاستعانة بقوات الجيش للحفاظ على الوضع الأمني في المناطق المتوترة.

وأوضح نائب رئيس لجنة الانتخابات بإقليم السند روشن عيساني أن رئيس أركان الجيش الجنرال إشفاق برويز كياني أكد للجنة استعداد الجيش على مساعدة المؤسسات الوطنية في إنجاح عملية الاقتراع.

ودعماً لميزانية الانتخابات، قررت الحكومة اليابانية تقديم مبلغ مليوني دولار عبر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. وأوضحت وكالة الأنباء الباكستانية أنه تم توقيع اتفاقية في إسلام آباد بين القائم بأعمال السفارة اليابانية أكيرا كونو، وبين مدير عمليات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في باكستان لتنفيذ هذا الدعم.

الخارجية الأمريكية:
نتطلع للعمل مع قبرص بعد الانتخابات الحرة الأخيرة

هنّأت الولايات المتحدة الأمريكية الشعب القبرصي والرئيس المنتخب نكيوس انستاسياديس على الانتخابات الحرة والنزيهة التي أجريت في قبرص مؤخراً.

وقال باتريك فينتريل المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية في تصريحات للصحفيين، نحن نتطلع للعمل مع قبرص في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك تعزيز السلام والأمن في المنطقة، وتعزيز الفرص لتجارة واستثمار أكبر وحماية التراث التاريخي.

وأضاف قائلاً: الولايات المتحدة ستواصل دعم جهود إعادة توحيد قبرص كفيدرالية مكونة من منطقتين وطائفتين ونأمل في أن توفر هذه الانتخابات الرئاسية الفرصة لتجديد الجهود لتحقيق تسوية دائمة وعادلة تكون مقبولة للأغلبية في كل من مجتمعي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك.

الرئيس الصيني الجديد: أسعى لتحقيق «الحلم الصيني»

تعهد الرئيس الصيني الجديد ورئيس الحزب الشيوعي تشي جيبينغ والذي عين خلفاً للرئيس السابق هو جينتاو في الجلسة الختامية للبرلمان الصيني، بخدمة الشعب والسعي لتحقيق «الحلم الصيني» الذي يستهدف القوة الوطنية والازدهار ويتبناه الحزب الشيوعي الحاكم.

وكان البرلمان الصيني قد وافق على الخطط الاقتصادية للحزب الشيوعي الحاكم، وميزانية الدولة، في ختام الجلسة السنوية التي استمرت ١٣ يوماً، وشهدت أيضاً الموافقة على تعيين الرئيس الجديد للبلاد ورئيس الوزراء.

وجاءت الموافقة بتأييد حوالي ثلاثة آلاف نائب من المؤتمر الشعبي الوطني للخطة بأغلبية كبيرة في تصويت سريع أجري في قاعة الشعب الكبرى في العاصمة «بكين». كما حصل تقرير العمل الاقتصادي الرئيسي الذي قدمه رئيس الوزراء السابق وين جياباو على موافقة ٩٥ في المئة من الأصوات، بعد أن خلفه رئيس الوزراء الجديد (لي كه تشيانغ) الذي انتخبته الهيئة التشريعية في الصين، واضعة خبيرًا تكنوقراطياً يتحدث الانجليزية على مقعد القيادة لثاني أكبر اقتصاد في العالم.

الصعوبات تواجه تشكيل الحكومة الإيطالية الجديدة

بدأ البرلمان الإيطالي دورته السابعة عشرة، على أمل التوصل إلى حل بكسر الجمود الذي يكتنف تشكيل حكومة جديدة تتوفر لها الأغلبية المناسبة لإدارة البلاد في ظل أزمة اقتصادية حادة، تستلزم الإسراع في استئناف إجراء إصلاحات ضرورية للإنقاذ.

وتبرز إشكالية تواجه البرلمان في دورته الجديدة، وهي أن الأحزاب الرئيسية الأولى تتقارب في الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات الأخيرة، ولا يستطيع أي منها التقدم لتشكيل حكومة جديدة بمفرده، كما أنها أحزاب متباينة، ما بين يمين ويسار وحزب جديد يتصدر الجميع في قائمة أصوات الناخبين بحصوله على ١٦٢ مقعداً، على الرغم من أنه يدخل البرلمان لأول مرة، متمثلاً في حركة «خمس نجوم»، التي يتزعمها الممثل الفكاهي المعروف بيبي غريللو، ويشن حرباً انتقادية ضد الجميع بخطب لاذعة.

وسيكون انتخاب الرئيس الذي سيقود جلسات مجلس النواب حتى نهاية دورته أول اختبار للبرلمان الإيطالي الجديد.

اقتراح باستثمار مؤسسة التقاعد نسبة من الراتب لتحسين مستوى الموظف

اقترح المواطن عبدالعزيز العساف استثمار مبالغ تستقطع من الموظفين لصالح المؤسسة العامة للتقاعد على أن يحصلوا على جزء من أرباح ذلك الاستثمار لتعم الفائدة على الجميع، وجاء اقتراحه في عريضة قدمها إلى مجلس الشورى قال فيها: تقوم كل جهة حكومية مدنية كانت أو عسكرية بصرف راتب موظفيها ويخصم منه نسبة ٩٪، وتقوم هذه النسبة بتأمين الموظف ما بعد التقاعد من راتب ثابت.

وخلال العشر سنوات الأخيرة وبشكل ملاحظ تقوم مصلحة التقاعد باستثمار هذه الأموال في المشاريع الحكومية الضخمة التي تدر أرباحاً وفي الشركات والبنوك وبنسبة ٥٪ على الأكثر، وهذه الطريقة ممتازة جداً وعبقرية، لما لها من أثر جيد على اقتصاد الدولة ومساهمته في التنمية، واقتراحي يقوم على هذا الأساس وهو أن تقوم كل جهة حكومية للمدنية منها والعسكرية وبدراسة من قبل مجلس الشورى باستقطاع نسبة معينة تحدد من قبل مجلس الشورى ويشرط موافقة الموظف وبإقرار منه على هذا الاستقطاع، وهدف هذا الاستقطاع نفس هدف استثمار مصلحة التقاعد في النسبة المقتطعة الرئيسية من الموظف الحكومي، ولكن باختلاف بسيط أن نسبة ٩٪ التي تأخذها الدولة بشكل مؤقت وتقوم باستثمارها من غير أن يستفيد الموظف من هذه الاستثمارات بشكل مباشر من توزيع أرباح أو غيره، فإن النسبة التي يقوم الموظف باستثمارها تعود عليه بالفائدة من أرباح واكتفاء ذاتي قانوني، ولدى مصلحة التقاعد في نفس الوقت أتعابها، حالها كحال الصناديق الاستثمارية في البنوك أو أي طريقة يجدها مجلس الشورى مناسبة، وهذه الطريقة تجعل من راتب الموظف التقاعدي مناسباً ويجد مبلغاً مالياً كبيراً ومجزياً في حال تقاعده، وأيضاً يقوم الموظف بالمساهمة في تنمية اقتصاد الدولة وتخفيف الحمل على ميزانية الدولة لو أرادت تنفيذ مشاريع ضخمة وكبيرة

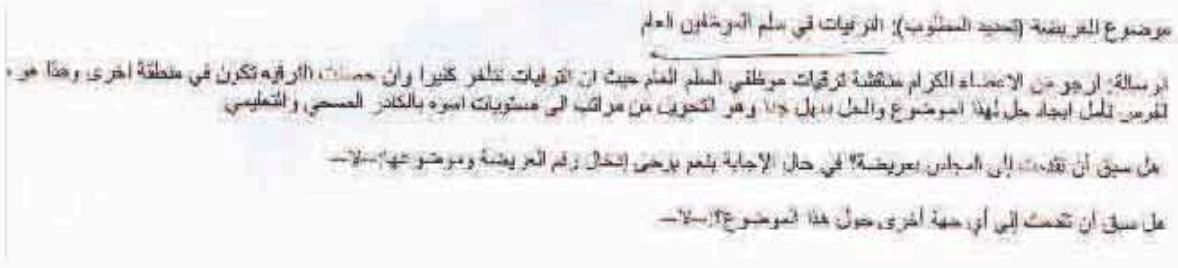
موضوع العريضة (تحديد المطلوب): الترقيات في سلم الموظفين العام

الرسالة: ارجو من الاعضاء الكرام مناقشة ترقيات موظفي السلم العام حيث ان الترقيات تتأخر كثيرا وان حصلت الترقية تكون في منطقة اخرى وهذا هو المؤسف نتأمل ايجاد حل لهذا الموضوع والحل بسيط جدا وهو التحويل من مراتب الى مستويات امسوه بالكادر الصحي والتعليمي

هل سبق أن تقدمت إلى المجلس بعريضة؟ في حال الإجابة بنعم يرجى إدخال رقم العريضة وموضوعها: لا

هل سبق أن تحدثت إلى أي جهة أخرى حول هذا الموضوع؟ لا

القضاء على السيارات الخربة الملقاة في الشوارع

رفع المواطن فيصل هنود البلادي عريضة لمجلس الشورى تحدث فيها عن وجود الكثير من السيارات الملقاة والمهملة في الشوارع مما يسبب أضراراً وأخطاراً متعددة، واقترح حلاً لذلك حيث قال:

من الملاحظ أن هناك تكدساً كبيراً للسيارات الخربة في الشوارع الأمر الذي أدى إلى عرقلة المرور وتلوث البيئة وخاصة في المدن الصناعية والورش والأحياء، ويعود الأمر إلى أن كثيراً من الإخوة المقيمين يقوم بشراء أكثر من سيارة وكل ما خربت رماها في أحد الشوارع وخاصة السيارات القديمة، لذا أقترح أن يصدر تشريع أو نظام مروري سواء للسعوديين أو المقيمين على حد سواء حسب التالي:

١- تحديد عدد السيارات للمقيمين للشخص سيارة واحدة وإذا استدعى الأمر حصوله على سيارة أخرى فتضاعف رسوم النقل والتجديد.

٢- ربط تجديد الإقامة ونقل الكفالة والخروج والعودة بتجديد الاستمارة حتى يحد من رمي السيارات في الشوارع فيضطر إما لبيعها لشخص آخر أو بيعها كخردة.

٣- منع تجديد استمارات السيارات التي موديلها قبل ١٩٩٥م إلا بعد فحصها من قبل إدارة المرور وليس من قبل الفحص الدوري.

٤- تسهيل إجراءات تسليم السيارات إلى ورش التشليح والخردة.

٥- قصر استخدام السيارات على العمالة الماهرة وللمهندسين وحاملي الدرجات العلمية الجامعية على الأقل.

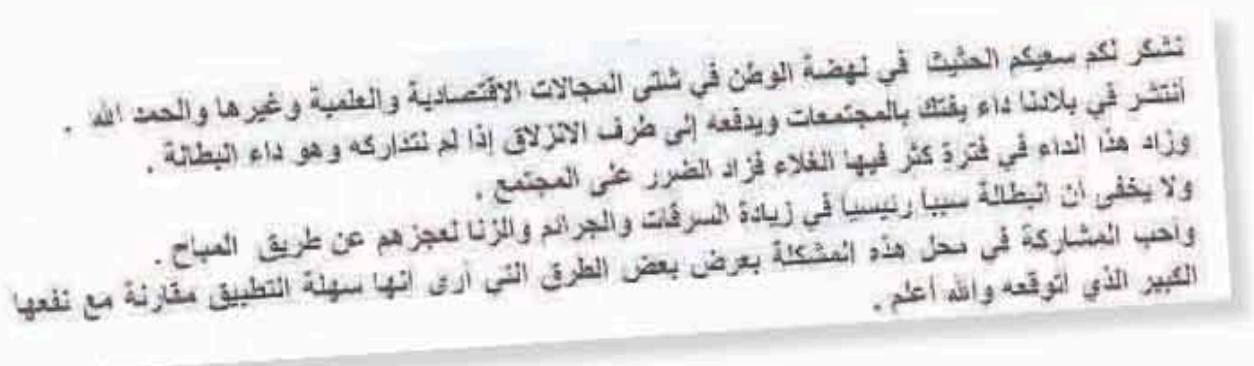
نشكر لكم سعيكم الحثيث في نهضة الوطن في شتى المجالات الاقتصادية والعلمية وغيرها والحمد لله .
أنتشر في بلادنا داء يفتك بالمجتمعات ويدفعه إلى طرف الانزلاق إذا لم نتداركه وهو داء البطالة .
وزاد هذا الداء في فترة كثر فيها الغلاء فزاد الضرر على المجتمع .
ولا يخفى أن البطالة سببا رئيسيا في زيادة السرقات والجرائم والزنا لعجزهم عن طريق المباح .
وأحب المشاركة في حل هذه المشكلة بعرض بعض الطرق التي أرى أنها سهلة التطبيق مقارنة مع نفعها الكبير الذي اتوقعه والله أعلم .

في عرائض المواطنين للمجلس

طلب تعديل نظام الترقيات ومميزات خاصة للمتقاعدين في قروض الصندوق العقاري

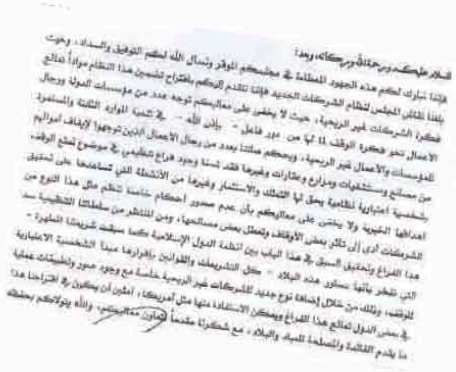

رفع عدد من المواطنين عدة عرائض لمجلس الشورى اختلفت فيها طلباتهم، فمنهم من طلب دراسة تعديل نظام الترقيات للوظائف الحكومية من نظام المراتب إلى نظام المستويات، ومنهم من طلب تفضيلاً للمتقاعدين في منح قروض صندوق التنمية العقارية ومنهم من قدم ملاحظات رأى أن يدرسها المجلس للتعديل على نظام الشركات.

المواطن معيض سليمان القرني قدم عريضة للمجلس يتحدث فيها عن وضعه الأسري وكذلك عن تقدمه لصندوق التنمية العقاري للحصول على قرض لبناء منزل يجمعه وأسرته وخاصة أنه متقاعد، ويطلب الاهتمام بالمتقاعدين إذا تقدموا للصندوق لطلب قروض. أما المواطن علي بن مربع القحطاني فقدم عريضة حول نفس موضوع الصندوق العقاري، متسائلاً عن تأخير الإعلان عن أرقام المقبولين لهذا العام.

المواطن سعود الظفيري تحدث في عريضته التي رفعها للمجلس عن الترقيات لموظفي الحكومة وطلب من المجلس مناقشة ذلك وقال: أرجو من الأعضاء الكرام مناقشة ترقيات موظفي السلم العام، حيث إن الترقيات تتأخر كثيراً وعند الترقية تجدها في منطقة أخرى، وهذا هو مربط الفرس. نأمل إيجاد حل لهذا الموضوع. واقترح الظفيري حلاً يرى أنه مناسب وهو أن يتم التحويل من نظام المراتب إلى المستويات أسوة بالكادر الصحي والتعليمي.

المواطن عبدالقادر عبدالله الصبحي رفع عريضة للمجلس طلب فيها رفع ما أسماه بالظلم الواقع عليه وإعادة راتبه المتأخر مع تعويضه عن الضرر الذي يرى أنه وقع عليه. وقال الصبحي في عريضته: أفيدكم أنني فصلت من عملي فصلاً تعسفياً بدون إنذار أول ولا ثان، حيث كنت في شدة المرض مما تسبب في غيابي عن العمل، وحصولي على إجازة ولكن جهة عملي التابعة لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لم تراع ذلك، ولا خدمتي التي بلغت ثلاثة عشر عاماً، حيث اعتبروني متغيباً عن العمل وقاموا بفصلي كما ذكرت برغم أن والدي كان على اتصال بهم وقت مرضي.

ورفع المواطن مفلح رداد العنزي عريضة للمجلس يطلب فيها دراسة تعديل نظام احتساب الخدمات، حيث إن لديه خدمة سابقة بحرس الحدود والزراعة لمدة ٩ سنوات وتم تحصيل المبلغ وتصفيته وعند طلب إرجاع المبلغ قال إنهم أفادوا بعدم وجود نظام يجيز ذلك.

المواطن جنيدل الجنيدل تحدث في عريضته عن النهضة التي تشهدها البلاد وحذر من خطر البطالة التي تدفع الكثير من الشباب إلى القيام بأعمال غير مسؤولة ويعود الضرر دائماً على المجتمع وعلى أنفسهم كذلك.

حامد الجريد أبدى ملحوظاته على محطات الوقود التي تقع على الطرق السريعة ووصفها بأنها لا تواكب التقدم الذي تعيشه المملكة وطالب باستبدالها بأخرى متطورة لتقدم خدماتها بشكل جيد للمسافرين.

عماد بن صالح الخراشي قدم في عريضته للمجلس اقتراحات عدة يرى أن يدرسها المجلس فيما يتعلق بنظام الشركات حيث اقترح تضمين نظام الشركات موادًا تعالج فكرة الشركات غير الربحية، وقال: لا يخفى على أحد توجه عدد من مؤسسات الدولة ورجال الأعمال نحو فكرة الشركات غير الربحية، ولكنني لمست وجود فراغ تنظيمي في موضوع تمتع الوقف بشخصية اعتبارية نظامية يحق لها التملك والاستثمار. وطلب الخراشي إضافة نوع جديد للشركات غير الربحية خاصة مع وجود صور وتطبيقات عملية في بعض الدول تعالج هذا الفراغ.

المجلس يلغي شرط اللغة الأجنبية لموظفي الصحة الجدد

اطلع مجلس الشورى على أوراق المعاملة المرفقة الواردة أخيراً رقم ٢٦١٦ في ١٣٥٢/٤/١٥هـ والمشتملة على ما يأتي:

١- المواد التي وضعتها إدارة الصحة العامة كنظام للموظفين الذين لهم تماس بفن المهنة، وهم: مأمور الإحصاء، المسجل، مأمور الوفيات، رئيس المرضين، وطلب إدارة الصحة أن يكون استخدام هؤلاء بطريقة التعهد والكفالة وأن يكون مدته ثلاث سنوات وأن يرجح لقبول هذه الوظائف من قد مارسها من قبل، ومن يحسن إحدى اللغات الأجنبية ولديه شهادة تدل على ذلك.

٢- قرار مجلس الشورى الصادر في الموضوع برقم ٤٦ في ١٣٥٢/٢/١٣هـ المتضمن عدم الموافقة على المواد المذكورة للأسباب التالية:

أ- عدم استلزام معرفة أحد من هؤلاء الموظفين للغة الأجنبية لأن يد عموم الأعمال داخل إدارة الصحة العامة إنما هو باللغة العربية والواجب على عموم الموظفين إجادتها لأنها هي اللغة الرسمية للدولة.

ب- أن الوظائف الوارد ذكرها في المواد موضوع البحث لا علاقة لها أصلاً بالشؤون المالية التي يترتب أمر التوظيف فيها على أخذ كفالة مخصوصة.

ج- أن استخدام الموظفين بطريقة التعهد لمدة محدودة إنما هو خاص بالموظفين الأجانب الذين يجلبون من الخارج للمصلحة.

د- أن في قبول ما جاء بالمواد المذكورة من الشروط المحررة بها تكليف للحكومة في جلبها للموظفين من الخارج ويترتب على هذا تكبد الحكومة المصاريف اللازمة من غير موجب.

٣- موافقة مقام النيابة على هذا القرار وإبلاغ إدارة الصحة لاتباعه.

٤- ملاحظات الصحة التي أبدتها على هذا القرار بعد تبلغها الموافقة عليه الملخصة في هذه الملاحظات والنقاط التالية:

(١) أن إدارة الصحة العامة لم تجعل معرفة اللغة الأجنبية شرطاً أساسياً في قبول المستخدمين لكنها ترجح من يحسن ذلك.

(٢) أن الغرض من هذه الكفالات على المنسوب لأحد هذه الوظائف هو الحرص على بقائه في الوظيفة التي تمرس عليها.

(٣) أن إدارة الصحة لم تكلفها الحكومة بموجب ذلك جلب أحد من الخارج ولا تكلفها مصاريف غير موجبة.

وبعد البحث والمناقشة فيما توضح بعاليه قرر المجلس بالإجماع ما يأتي:

١- أن ما جاء في البند الأول من الملحوظات من أن إدارة الصحة لم تجعل معرفة اللغة الأجنبية شرطاً أساسياً يأتي لنفيه، بمجرد الاطلاع على البند الثاني من المواد المقدمة من جلها الفصح عن مقصود الإدارة المذكورة في احتساب اللغة الأجنبية من المراد استخدامه في تلك الوظائف باعتبار ذلك شرطاً أساسياً يتعسر على من يفقده من الأشخاص الاستخدام فيها مطلقاً ونظراً إلى أن الحاجة لهم تكمن بتلك الدرجة ماسة إلى ضرورة توفر هذه الشروط كما سبق توضيحه في قرارات المجلس السابق لا يرى المجلس الآن في هذه الأسباب ما يدعو إلى العدول عما سبق تقريره.

٢- إن ما ورد في البند الثاني والثالث من ملحوظات الصحة من أخذ الكفالة على المأمور المنسوب لإحدى هذه الوظائف هو الخشية من ترك المأمور وظيفته.

٣- وعلى هذا ونظراً إلى أن المجلس لا يرى في الأسباب التي أدلت بها الصحة ما يستوجب العدول عن قراره السابق المشار إليه فإن المجلس يؤيد قراره هذا المقترن بالتصديق العالي. وعلى ما ذكر جرى التوقيع.

تأكيد منح إحدى الوارثات الحق في نصيب والدها من دلالة حلقة جدة

اطلع مجلس الشورى على المعاملة المرفوقة الواردة من مقام النيابة العامة الفخيم برقم ٢١٣٩ في ١٣٥٢/٤/٢٧هـ المشتملة على قضية فاطمة بنت محسن أبو زنادة ومطالبتها بما يخص والدها في دلالة حلقة جدة بموجب التقرير الذي بيدها المنوح من الشريف عبدالمطلب باسم والدها محسن أبو زنادة المؤرخ في ١٢٩٧هـ وتداول الأعضاء البحث في الخصوص المذكور وبعد الفحص والتدقيق وإمعان النظر في قرارات هيكلة بلدية جدة والمجلس الإداري بها في هذا الصدد قرر المجلس بالإجماع ما يلي:

١- أن طلب المستدعية فاطمة بنت محسن أبو زنادة بما يخص والدها في دلالة حلقة جدة قد صادف محله لأنها هي الوارثة الوحيدة لوالدها كما جاء في الأوراق الواردة المرفوقة.

٢- وأنها تستحق الربع من دلالة الأصناف التي تخص والدها بموجب التقرير المنوح لها من الشريف عبدالمطلب.

٣- يعطى لها ربع الدلالة المذكورة من الأشخاص القائمين بدلالة الأصناف التي تخص والدها من التقرير المذكور لمطابقة ذلك لنظام دلالة الحلقات.

٤- أن استثناء المخالفين من أعضاء هيئة بلدية جدة على المادة (١١) من نظام الحلقات غير مصادف محله لأن المادة المذكورة لم يرد فيها ما يدل على حرمان الإناث لأن كلمة أبناء تشمل الذكور والإناث. وعلى هذا حصل التوقيع.

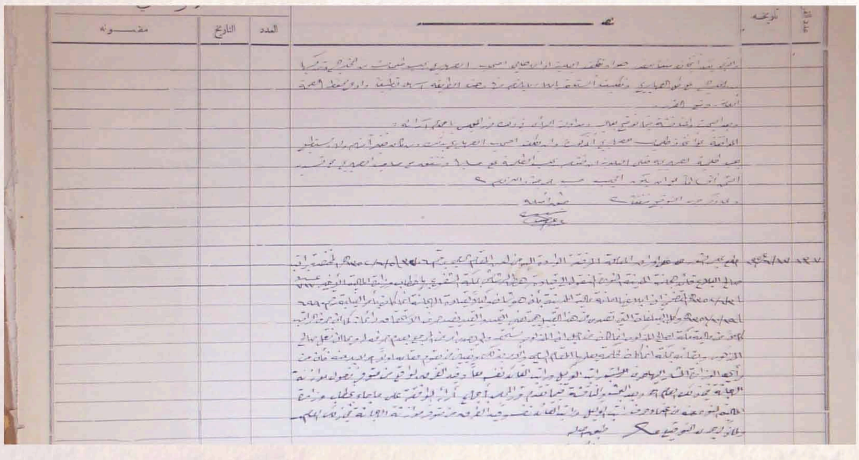

المجلس يوافق على نظام الاحتياطيات الصحية

اطلع مجلس الشورى على نظام الاحتياطيات الصحية للوقاية من الأمراض المقدم من مديرية الصحة العامة ضمن الأنظمة التسعة الواردة من مقام النيابة رقم ٢٨٧٠ في١٣٥٢/٣/٢٧هـ وبناءً على ما أدلى به مدير الصحة العام من الإيضاحات الوجيهة والأسباب الكافية لحصول القناعة في مجمل صدور هذا النظام وإلى المجلس درسه وبعد مداولة الرأي فيه مادة مادة ومقابلة ما ورد في كل ذلك من أصول وأحكام وما هي عليه حالة البلاد اليوم وما تقتضي المصلحة إقراره أو تعديله أو حذفه منها ارتأى المجلس الموافقة على ما هو موضح في الحقل الأيسر من مشروع النظام المرفق المحتوى على (٣٠) مادة وبالنظر إلى توجيه المقام العالي الكريم إلى ضرورة التشريع مع سنة الارتقاء والتدرج عند تطبيق محتويات هذا النظام لما تستدعي معه حالة البلاد ومطالبها الروحية. وعلى ذلك جرى التوقيع.

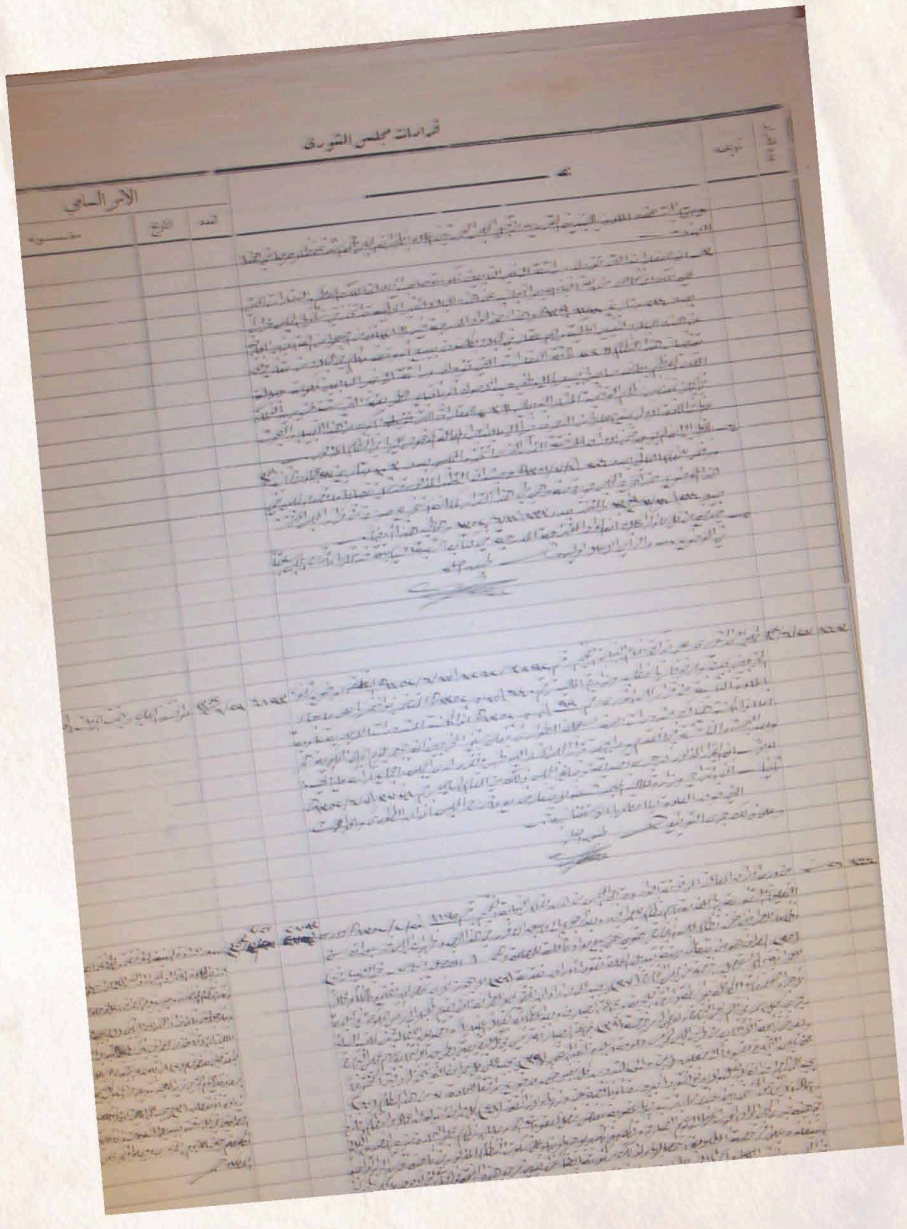

رجال من الشورى

محمد صالح قزاز

«١٣٢١هـ-١٤٠٩هـ»

ولد محمد صالح بن عبدالرحمن قزاز بمكة المكرمة عام ١٣٢١هـ، وتلقى علومه الابتدائية، وحفظ القرآن الكريم، كما تلقى علومه الدينية على يد علماء عصره بالمسجد الحرام. وتولى إمامة المسلمين في صلاة التراويح ببعض مساجد مكة والطائف.

انتقلت أسرة محمد قزاز إلى الطائف أواخر العهد الهاشمي حيث تولوا إعاشة الجند هناك، وعين هو أميناً للصندوق في مالية الطائف، ثم أميناً لمالية مكة المكرمة، فناظراً عاماً للجمارك. وعين عام ١٣٦٥هـ مديراً مساعداً لمدير عام شؤون الحج الشيخ محمد الصبان، ومديراً لشؤون الحج، ثم مديرًا لشؤون الزراعة عام ١٣٦٨هـ.

وحين أمر الملك المؤسس بتوسعة المسجد النبوي اختير محمد صالح قزاز لإدارة المشروع، ثم انتقل إلى إدارة مشروع العمارة السعودية الأول للمسجد الحرام، كما أسند إليه إدارة مشروع إصلاح قبة الصخرة بالقدس.

وعين محمد صالح قزاز عضوًا بمجلس الشورى عام١٣٧٢هـ، وأمينًا عامًا مساعدًا لرابطة العالم الإسلامي عام ١٣٨١هـ، فأمينًا عامًا لها عام ١٣٩٢هـ. وأسس جماعة تحفيظ القرآن الكريم بمكة الكريمة فظل رئيسًا لها حتى وفاته – يرحمه الله – بمكة المكرمة في ٣٠ جمادى الآخرة عام ١٤٠٩هـ.

د. عبدالله بن إبراهيم العسكر

الإعلام شريك للشورى

قضيت في مجلس الشورى أربع سنوات ونيف، وأذكر في أول تعيين لي أن ما يعرفه الناس عن مجلس الشورى يكاد يكون قليلاً. بل كنت أجهل كثيراً عن القضايا والمسائل الشورية داخل مجلس الشورى، لأنني لا أجد عنها في إعلامنا المحلي ما يزيل جهلي ويزيد علمي بالمجلس، واليوم أجد الأمر تغيّر بدرجة كبيرة، أصبح مجلس الشورى وقضاياه حديث الناس، وحديث الإعلام، بين متوسع وآخر مقتضب، بين من يصيب ومن يخطئ. ما سبب هذا التحول، أزعم أن سبباً واحداً له الصدارة على كل الأسباب، وأقصد به سياسة المجلس الإعلامية الجديدة، لقد انفتح المجلس على وسائل الإعلام المحلية، وساعد هذا الانفتاح على إيصال صوت الشورى السعودية إلى زوايا الوطن.

من طبيعتي كثرة السفر داخل المملكة ولقاء الإخوان والأصدقاء، وعادة يدور بيننا حديث عن مجلس الشورى، وكثيراً ما أشعر بالسرور والفرحة أن من ألتقيهم يتابعون أخبار مجلس الشورى، ويهتمون بمسائله، ويتابعون مآلات قراراته، هذا شيء مفرح، ذلك أن طبيعة المجلس النيابية تحتم أن يكون عمل المجلس يتسق مع نبض الشارع السعودي، والمجلس مهتم بسماع صوت المواطنين.

أشعر أن مجلس الشورى بدأ يشق طريقه نحو إعلام برلماني منضبط، نحن لا نخترع العربة، ولكن علينا أن نقودها نحو تحقيق ما يسعى له مجلس الشورى، ولتحقيق هذا المسعى علينا أن نستفيد من التراكم المعرفي للإعلام البرلماني، أحب أن أرى أن من يغطي فعاليات المجلس في الداخل والخارج إعلاميون مختصون في الإعلام البرلماني، أو على الأقل لديهم قراءات موسعة فيه، ولديهم إلمام كافٍ بالعمل الشوري، الذي هو جزء من العمل البرلماني المعروف.

الإعلام يخدم من يستطيع أن يستعمله بصورة صحيحة، ولكنه يقصر عن ذلك إذا كان الخوف أو التوجس من الإعلام ديدن من يتعامل معه، الأفضل جعل الإعلام شريك استراتيجي. لهذا كله فإن البرلمانات المرموقة تفتح أبوابها للإعلام، وتعرف أن هذا الصنيع يقود إلى توطين الإعلام ليصبح شريكاً في الحياة البرلمانية.

وقد يحدث أن يخطئ الإعلام أو يتعمد الإساءة، لكن هذا الصنيع ما يجب أن يحول بين المجلس وبين الإعلام، بل العكس هو الصحيح أن التعامل الصادق والشفاف مع الإعلام هو الطريق لقطع دابر تعمد الخطأ أو سوء النقل، على المجلس الدخول إلى ساحة الإعلام ووسائطه المتعددة، ولعل أول ما أراه قميناً بالتطبيق هو موقع مجلس الشورى على الشاشة العنكبوتية، أحب أن أرى موقعاً لمجلس الشورى لا يقل سعة وتفاعلاً عن مواقع برلمانية مشهورة.

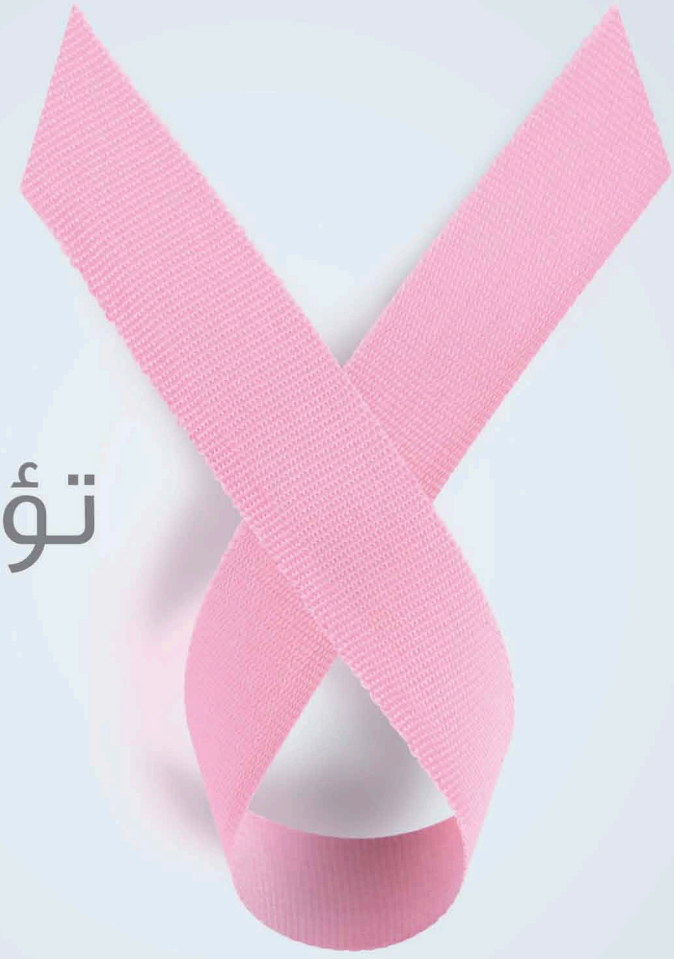

تؤجّلي

تصل نسبة الشفاء من سرطان الثدي إلى ٩٥٪ إذا اكتشف مبكراً

يقدم مركز عبداللطيف للكشف المبكر بالرياض التابع للجمعية الخدمات التالية:

- الفحص بأشعة الماموجرام.
- الفحص بالموجات فوق الصوتية.
- الكشف السريري.
- التثقيف الصحي وشرح طريقة الفحص الذاتي.

للحجز : 01 2935945 - 01 2935942

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان

SAUDI CANCER SOCIETY

أنتم أملي بعد الله

للتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريالاً للجمعية أرسل (١) إلى الرقم 5070 وللكشف المبكر أرسل (٢)

كثيرٌ من قليل..

برسالة SMS فارغة إلى رقم

5055

تساهم بكفالة يتيم

قيمة الرسالة 10 ريال

STC الاتصالات السعودية | موبايلي mobily | zain

الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE

للتبرع أو الاستفسار يرجى الاتصال على الرقم الموحد ٩٢٠٠٠١١٣٣

www.ensan.org.sa

مصرف الراجحي ١٦٤٦٠٨٠١٠٠٠٠١٩٠	بنك الرياض ٢٠١١٦٩٣٠٤٩٩٠١	البنك الأهلي التجاري ٢٢٣١٩٠٠٠٠٠٠٢٠٠
مصرف الإنماء ٦٨٢٢٠٠٠٢٠٠٠٠٠٠	بنك ساب ٠٢٠٠٩٩٩٩٠٤٧٢	البنك السعودي الفرنسي ٧٧٩٦٤٠٠٠١٦٣
مجموعة سامبا المالية ٩٩٠٧٠٠٤٧٥٨	بنك البلاد ٩٩٣٣٣٣١١١٠٠٠٥	البنك العربي الوطني ٠١٠٠٨١١٧٤٠٠٠٠٠